سياسة تعليمية جديدة لبناء المجتمع المصرى المنشود

متطلبات لازمة وملامح مقترحة

د. أحمد محمود الزنفلى
مدرس التخطيط التربوى
قسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة الزقازيق

الملخص

فى ظل ما ينشده المصريون من بناء مجتمع جديد من خلال عملية تغيير واسعة وإعادة بناء للمجتمع، يأتى البحث الحالى كمحاولة للإسهام فى هذا السياق. لذا سعى البحث إلى تصور أهم ملامح المجتمع المصرى المنشود فى ضوء الواقع المجتمعى، والطموحات المنشودة، والمتغيرات العالمية، ولقد توصل البحث إلى تحديد أهم تلك الملامح. ولما كان التعليم معنيًا ببناء الإنسان من أجل بناء المجتمع، فقد قام البحث باستنتاج مسئوليات التعليم، وأدواره المرتبطة بتلك المسئوليات، تجاه ملامح المجتمع المنشود، ثم أمكن اشتقاق جملة من الأدوار العامة التى يتعين أن يقوم بها التعليم من أجل الوصول إلى هذا المجتمع المنشود. وفى سبيل أن يتحمل التعليم مسئولياته ويؤدى أدواره فى بناء المجتمع المنشود، فيلزمه سياسة جديدة توجه مسيرته وتقود حركته فى المستقبل. لذلك قام البحث بالتعرف على ماهية السياسة التعليمية وتحديد أهم متطلبات بنائها، ثم سعى البحث إلى رسم ملامح سياسة تعليمية مقترحة للمجتمع المنشود، وتوصل إلى عدد من المبادئ الحاكمة والأهداف العامة للتعليم التى تشكل ملامح سياسة تعليمية جديدة مقترحة لمصر المستقبل، وهى تنبع من ملامح المجتمع المصرى المنشود، ومسئوليات التعليم وأدواره اللازمة للإسهام فى بناء هذا المجتمع. ومن ثم، أوصى البحث بضرورة إخضاع تلك الملامح لمزيد من الدراسة من أجل بناء سياسة تعليمية نهائية للمجتمع المنشود والعمل على تنفيذها فى الواقع. كما أوصى بالاجتهاد فى توفير جملة المتطلبات لضمان السداد فى بناء السياسة التعليمية النهائية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية : المجتمع المصرى المنشود - مسئوليات التعليم - أدوار التعليم - السياسة التعليمية - متطلبات بناء السياسة التعليمية - مبادئ حاكمة لنظام التعليم - أهداف السياسة التعليمية

New Educational Policy for Building the Desired Egyptian Society

Necessary Requirements and Proposed Features

Abstract

In the light of what the Egyptians desire for building a new society through a process of wide change and rebuilding the society, the present

research comes as a contribution in this context. So, the research sought to foresee the most important features of the Desired Egyptian Society in the light of current societal situation, desired aspirations, and global challenges. The research reached to identify the most important of those features. As education plays the main role in building Human resources for sake of building society, the research extrapolated education responsibilities towards the desired society features, then from these responsibilities, the research derived a set of roles that need to be carried out by the education in order to reach this desired society. In order to bears its responsibilities and does its roles in the building of desired society, education needs a new policy which guides its job and leads its movement in the future. So the research identified the nature of educational policy and determined the most important requirements of its building, then the research sought to shape proposed features of educational policy for the desired society, and reached a number of guiding principles and general objectives of education which constitute the features of proposed new education policy for the future of Egypt, it stems from features of the desired Egyptian Society and education responsibilities and roles necessary to contribute to the building of this society. Hence, the research recommended that we need to put those features into further study in order to build final educational policy for the desired society and work to implement it in reality. It also recommended that we must provide the necessary requirements to ensure the building of final educational policy.

Keywords: Desired Egyptian Society – Educational Responsibilities – Educational Roles – Educational Policy – Requirements of Educational Policy Building – Guiding Principles of the Educational System – Educational Policy Goals

مقدمة

تقترن التحولات الكبرى فى تاريخ الأمم، والتى تمثل معلمًا فاصلاً ومميزًا فى مسيرة تطورها، بصياغة إطار معرفى قيمى جديد، وبتبنى منهج جديد فى التفكير[١]، أى بصياغة ملامح مجتمع جديد. وتتسم كل مرحلة تاريخية يمر بها المجتمع – أى مجتمع– بطابعها الخاص؛ حيث تتبلور مشكلات المجتمع وحاجاته وطموحاته والتحديات التى يواجهها، مبرزةً ملامح المجتمع الجديد فى تلك المرحلة.

إن السعى لبناء مجتمع جديد، يستلزم المصارحة فى تشخيص واقع المجتمع. فلقد عانت مصر، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، وما زالت تعانى، حالة حادة من الفشل التنموى تكاد تقضى على الكرامة الإنسانية لكثرة من المصريين[٢]، وتتراجع معها مكانة الوطن على المستويين الإقليمى والدولى. إن مصر دخلت القرن الحادى والعشرين

وقد تفاقمت أزمتها وتراكمت آثارها حتى وصلت إلى مستوى ينذر بخطر شديد[٣]. إنها بإزاء أزمة مجتمعية شاملة؛ تتعلق بالمجتمع ككل وبكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية والثقافية[٤].

وتمر مصر فى الآونة الأخيرة بمرحلة تحول أساسية ينشد فيها أفراد المجتمع بناء مجتمع جديد بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، من خلال عملية تغيير واسعة وإعادة تشكيل هذه الأبعاد. وذلك كله فى سبيل جعلها بلدًا متقدمًا على المستويين الإقليمى والدولى، قادرًا على إصلاح وتجديد بنيته، محققًا رؤية بناء دولة قوية قادرة على تلبية مطالب أبناء المجتمع المتمثلة فى: العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والكرامة الإنسانية، بالإضافة إلى تحقيق ارتقاء الدولة حضاريًا ضمن منظومة النظام العالمى الجديد.

يتزامن مع هذه المرحلة التى يمر بها المجتمع، جملة من المتغيرات العالمية المتسارعة فى ظل سيادة آليات العولمة، وبتأثير الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات وغيرها بما تحمله من تحولات ومستجدات متلاحقة تفرض تحديات على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية، لا مناص من التفاعُل معها والتحسُّب لها؛ للاستفادة من إيجابياتها والاستعداد لمواجهتها والتصدى لسلبياتها، مما يحتم أهمية تحديد ماذا يجب أن يصنعه المجتمع ضمانًا للمناعة والبقاء والتجدد والنماء.

وفى مثل هذه الفترات يكون التعليم هو القاطرة التى تستعين بها المجتمعات لتحقيق التغيير المنشود، يعتمدون عليه فيقدم لهم علاجًا مما يشكون، وإشباعًا لما يحتاجون، وتلبيةً لما يطمحون، وسبيلاً لمواجهة ما يتحداهم، ويطلبون منه الإسهام الفعال فى تكوين المجتمع الجديد المنشود. فمن المتفق عليه، على نطاق واسع، أن التعليم يشكل الأداة الأكثر فعالية التى يملكها المجتمع لحل المشكلات وإشباع الحاجات وتلبية الطموحات والتصدى للتحديات التى تواجهه، ومساندة التغيير المنشود وتشكيل عالم الغد. ولذلك يصبح لزامًا أن يحتل نظام التعليم موقعًا مهمًا على سلم الأولويات المطروحة على الساحة الفكرية عند دراسة المسائل المتعلقة بمستقبل أى مجتمع. وأنه إذا أُريد بناء مجتمع جديد، فيجب الاهتمام ببناء نظام تعليم جديد يقوم بدوره فى تحقيق

الصورة المنشودة للمجتمع، من منظور وطنى ووفقاً لمشكلات المجتمع وطموحاته، وفى ضوء مطالب التغيرات المستجدة بما يحقق للمجتمع البقاء والنماء.

لقد صار من المسلمات أن هناك علاقة تناسب طردى بين حال التعليم وحال المجتمع، من حيث القوة والضعف. فالتعليم قوى البنية والمحتوى والممارسة يسهم بشكل فعال فى بناء مجتمع يتمتع بالقوة فى قطاعاته كافةً، بينما التعليم ضعيف البنية والمحتوى والممارسة يعد مسئولاً بشكل مباشر عن ضعف بناء المجتمع وتخلفه بين المجتمعات. إن ما يصيب المجتمع من ضعف يعتبر نتيجة مؤكدة لضعف نظام التعليم فيه، ولا يمكن أن يحقق المجتمع وثبة حقيقية تفضى إلى نهضته على نحو جيد دون أن ينهض نظام التعليم أولاً ودون تباطؤ. إن من يريد غاية يلزمه البحث عن وسيلة، ومن يريد قوة يلزمه الأخذ بأسبابها، ومن يريد مجتمعًا قويًا لابد أن يبنى تعليمًا يهيئ النشء لبناء ذلك المجتمع القوى.

وبذلك، وفى سياق الرغبة فى مستقبل أفضل، لا يجدى استمرار نظام التعليم الموروث عن العهد السابق، أو محاولة ترميمه وتجميله. فنمط التعليم الذى تم تكريسه فى الحقبة الماضية خلال العقود الأخيرة يستحيل أن يسهم فى تحقيق نهضة المجتمع بأى معيار سليم. فمنتج التعليم النهائى لا يتوافق مع قيمة مصر، ولا آمالها، ولا الطموحات المشروعة لأبنائها.

ولكن لا يمكن لمجتمع ما أن يرسم دورًا مستقبليًا مرغوبًا فيه لنظامه التعليمى، دونما أن يحدد بوضوح السياسة الخاصة بهذا النظام التى توجه مسيرته وتقود حركته فى المستقبل. فلا سبيل لإصلاح حال التعليم أو دفع حركته أو مسيرته قدمًا نحو التقدم والنماء، أو مواجهة مشكلاته وتقديم حلول لها دون بدء الفعل أو العمل بالتفكير فى سياسة جديدة للتعليم تقوم على أنقاض سياسة قائمة ثبت فشلها أو أدركها الهرم أو تعثرت فى مواجهة الواقع المجتمعى، أو قصرت عن استبصار المستقبل بكل ما يتضمنه من مشكلات وتحديات[٥].

إن تنظيم حركة مكونات نظام التعليم يتطلب تحديد السياسة التعليمية التى ترتب توجهات الجهود التنفيذية لمسارات الحركة التى تسير عليها لتلبية احتياجات التنمية الإنسانية والوطنية، والتى من خلالها تتحدد أولويات العمل وتتابُعها وموارد

تنفيذها. كما تحدد السياسة التعليمية معالم الطريق وتؤسس حركة مفردات العملية التعليمية دون انحراف عن الطريق المنشود. ومن خلالها يتم الحكم على نتائج مسيرته تقدمًا أو تقهقرًا أو جمودًا، أو تجويدًا أو تدهورًا، أو تطويرًا أو تغييرًا للحركة الراهنة، التزامًا أو انحرافًا عما حددته السياسات فى مجراها العملى من نتائج إيجابية أو سلبية. إنها ترسم معالم الطريق الذى سوف تسير فيه جهود التعليم، وموقفها إزاء تحقيق الأهداف والغايات وما يتطلبه طريق المسيرة من علاقات بمؤسسات المجتمع الأخرى[٦].

مشكلة البحث

إن ما تمر به مصر فى الآونة الأخيرة، يتطلب تغييرًا جذريًا حقيقيًا يطال جوانب المجتمع كافةً، أى يتطلب نظامًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وتربويًا وعلميًا جديدًا، أى دولة جديدة. وتتطلب هذه الدولة الجديدة العمل الجاد المتواصل لبناء نظام تعليم جديد يلائم الصورة المنشودة للمجتمع دون إبطاء، فلم يعد أمر إعادة بناء نظام التعليم قابلاً للتلكؤ أو للتجاهل والنسيان. إذ يصفه حامد عمار (٢٠١٣) بأنه تعليم متخلف فى مؤشراته الكمية والنوعية[٧]. وهناك من يذهب إلى أن هذا النظام قد أصبح كالثوب المهترئ الذى لا يصلح معه الترقيع؛ فلا بد من تطويره تطويراً شاملاً[٨]. حيث تدل الأدبيات على فساد النظام القائم، وتكاد تجمع على ضرورة تغييره وليس مجرد إصلاحه: فقد فسد النظام بجميع أجزائه، وفى جميع مفاصله، ولم يعد قادرًا على تحقيق آمال الشعب وطموحاته. ومن ثم فإن الجهد الواجب بذله ليس من أجل إصلاح هنا، وإصلاح هناك فى جسم التعليم المصرى المترهل، بل إن المطلوب هو إنشاء نظام تعليم جديد يحقق للشعب طموحاته فى التقدم والنهوض[٩].

ويكفى للدلالة على تدنى مستوى نظام التعليم المصرى، أن مصر قد احتلت الموقع الأخير بين دول العالم وفقًا لترتيب مؤشر جودة التعليم؛ حيث ورد فى تقرير التنافسية العالمية (٢٠١٣ -٢٠١٤) أن مصر جاءت فى الترتيب (١٤٨) من (١٤٨) دولة على مستوى العالم[١٠]. وبمراجعة تقارير التنافسية العالمية لأعوام سابقة يتضح أن رتبة مصر وفقًا لترتيب مؤشر جودة التعليم جاءت دائمًا متأخرة، إلا أنها بمجيئها فى المرتبة الأخيرة فإنها تتراجع عن ذى قبل، فلقد جاءت فى الترتيب (١٣٧) من (١٤٤) دولة فى تقرير(٢٠١٢ -٢٠١٣)[١١]، وجاءت فى الترتيب (١٣١) من (١٤٢) دولة فى تقرير(٢٠١١ - ٢٠١٢)[١٢]، كما جاءت فى الترتيب (١٢٤) من (١٣٣) دولة فى تقرير(٢٠٠٩ -٢٠١٠)[١٣].

وإذا كان نظام التعليم قد أسهم بقدر ما فيما آلت إليه أحوال المجتمع فى العقود السابقة، فليس من المتوقع أن يكون ذات النظام قادرًا على تغيير تلك الأحوال. لا يمكن أن يكون سبب المشكلة هو حلها، ويصبح المطلوب هو تغيير نوع التعليم: فلسفته، ومحتواه، ووظائفه، وآلياته ووسائله. ومن هنا، فثمة حاجة، بل ضرورة ملحة، لبناء نظام تعليم جديد متطور باعتباره مطلبًا ضروريًا وملحًا يتسق مع إيقاع المرحلة القادمة. وليس التغيير المنشود للتعليم مجرد تجديد الثياب، أى أنه ليس ترميمًا ولا تجديدًا مظهريًا شكليًا، وإنما هو تغيير فى كل النظام التعليمى. وحين البحث فى تأسيس نظام تعليمى جيد ومتطور يسهم فى بناء المجتمع المنشود، فمن الضرورى السعى لوضع سياسة تعليمية جديدة. فلا يمكن تغيير نظام التعليم وإصلاحه وتطويره بشكل حقيقى إلا من خلال سياسة تعليمية متكاملة، على أن يتم تنفيذها بفعالية وكفاءة.

ولعل مما يؤكد ضرورة وضع سياسة تعليمية جديدة، ما توصلت إليه الدراسات من عدم وجود سياسة تعليمية عامة متكاملة واضحة المعالم والأهداف بالمعنى العلمى المتفق عليه، مما أدى إلى التخبط البادى فى الآراء والعديد من الممارسات التعليمية، وتدهور مخرجات العملية التعليمية ككل[١٤]. يترتب على ذلك، أنه لم يعدْ يجدى "ترقيع"، أو تنقيح فى سياسة التعليم، تعديلاً أو إضافةً وحذفًا، بل يلزم بناء سياسة تعليمية بناءً جديدًا؛ لرسم معالم الطريق استنادًا على مبادئ محددة واستهدافًا لتحقيق نتائج محددة يراد الوصول إليها تلبيةً لحاجات المجتمع وطموحاته.

وتبرز الحاجة إلى ضرورة بناء سياسة تعليمية جديدة بسبب أن أى تصور لأركان نظام التعليم (من مناهج وطرق تدريس وتكنولوجيا ومعلمين وأبنية وتجهيزات وسواها) يضل طريقه، ويسير على غير هدى إن لم ترشده وتسبقه سياسة تعليمية تعبر بصدق عن مواصفات الإنسان المراد إعداده عن طريق التعليم، تلك المواصفات التى تشتق من مواصفات المجتمع المنشود. إن أى نظام تعليمى يدرك طريقه ويعى عمله لابد أن يستهدى بسياسة تعليمية سليمة البناء تعبر بوضوح ودقة عن ماذا يريد المجتمع من التعليم فى ضوء رؤية المجتمع المستقبلية لنفسه. إن سياسة التعليم فى تعبيرها عما يريده المجتمع من نظام التعليم، فإنها تأتى ترجمة حقيقية لملامح المجتمع المنشود وما يستلزمه تحقيقها من نظام التعليم.

من هذا المنطلق يأتى البحث الحالى كمحاولة لرسم صورة لأهم ملامح المجتمع المصرى المنشود، وما يستلزمه تحقيق تلك الصورة على أرض الواقع من مسئوليات وأدوار على التعليم أن يقوم بها، ومن ثم وضع تصور لملامح سياسة تعليمية جديدة تتضمن مبادئ حاكمة وأهداف عامة للتعليم كترجمة لتلك المسئوليات والأدوار . تلك الملامح التى يمكن أن تكون نواة أو بداية طريق لبناء سياسة تعليمية جديدة واضحة ومحددة مبنية على أساس علمى متين من خلال مشاركة مجتمعية واسعة. ولذلك يسعى البحث لتحديد متطلبات بناء سياسة تعليمية جديدة ووضعها موضع التنفيذ الفعلى.

تأسيسًا على ذلك، فإن مشكلة البحث الحالى تتحدد فى رسم ملامح سياسة تعليمية مقترحة لبناء مجتمع منشود، وتحديد أهم متطلبات بناء سياسة تعليمية متكاملة وتنفيذها. **ويمكن تحديد المشكلة فى الأسئلة البحثية الرئيسة الآتية:**

١ - ما أهم ملامح المجتمع المصرى المنشود فى المرحلة القادمة؟

٢ - ما المسئوليات والأدوار اللازمة لإسهام التعليم بفعالية فى بناء المجتمع المصرى المنشود؟

٣ - ما متطلبات بناء سياسة تعليمية جديدة والعمل على تنفيذها؟

٤ - ما ملامح السياسة التعليمية اللازمة لبناء المجتمع المصرى المنشود؟

أهداف البحث

يسعى البحث الحالى إلى تحديد ملامح سياسة تعليمية جديدة تنشد بناء الإنسان كأساس لبناء المجتمع المنشود، منطلقةً من طبيعة المجتمع ومشكلاته وحاجاته وطموحاته والتحديات التى يواجهها، منضبطةً بخصوصية المجتمع وهويته الثقافية، مستفيدةً من نتائج العلوم المنشغلة ببناء الإنسان وبناء المجتمع. والبحث فى استهدافه رسم ملامح سياسة تعليمية جديدة، فإنه يسعى إلى تصور ملامح المجتمع المصرى المنشود فى المرحلة المقبلة، واستنتاج أهم مسئوليات وأدوار التعليم إزاء بناء المجتمع المنشود فى تلك المرحلة الزمنية، ثم ترجمتها إلى مبادئ حاكمة للتعليم وأهداف عامة له، وإبراز أهم متطلبات بناء سياسة تعليمية سليمة وتنفيذها. ومن ثم يكون البحث الحالى بمثابة بداية لبناء سياسة تعليمية قومية؛ إذ يمهد الطريق لهذا البناء برسم صورة مبدأية مقترحة عن سياسة التعليم المنشودة وتحديد أهم متطلبات بنائها. وبذلك يلفت البحث

انتباه المسئولين عن بناء السياسة التعليمية إلى نقاط حيوية ينبغى تضمينها فى سياسة التعليم، بالإضافة إلى المتطلبات اللازم توافرها لبناء السياسة التعليمية وتنفيذها؛ وذلك كله للمساهمة العلمية فى المساعدة على بناء سياسة تعليمية جديدة وتنفيذها فى المرحلة القادمة.

بالتالى، يتحدد الهدف الرئيس للبحث فى محاولة رسم ملامح سياسة تعليمية مقترحة؛ تتيح لنظام التعليم القدرة على الإسهام بفعالية فى بناء المجتمع المصرى المنشود، وتحديد أهم متطلبات بناء سياسة التعليم وتنفيذها. **وفى سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن البحث يسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:**

١ - تحديد أهم ملامح المجتمع المصرى المنشود.

٢ - استنتاج أهم المسئوليات والأدوار الواجب على التعليم القيام بها للإسهام فى بناء المجتمع المصرى المنشود.

٣ - بيان ماهية سياسة التعليم، وسماتها، وأهميتها.

٤ - تحديد أهم المتطلبات اللازمة لبناء سياسة تعليمية سليمة وتنفيذها.

٥ - اقتراح ملامح سياسة تعليمية جديدة قادرة على الإسهام فى قيام التعليم بمسئولياته وأدواره اللازمة لبناء المجتمع المصرى المنشود.

أهمية البحث

تأتى أهمية البحث الحالى من الحاجة الملحة للنهوض بالمجتمع المصرى، ليرتقى المكانة اللائقة به فى سباق الحضارة الإنسانية، وحيوية دور التعليم فى هذا النهوض. وينطلق البحث من قناعة مفادها أن مستقبل المجتمع، يعتمد على نوعية أفراده، الذين يسهم نظام التعليم بشكل أساسى ومحورى وحاسم فى إعدادهم. فكما يكون التعليم يُتوقع أن يكون مستوى خريجيه ونوعيتهم، وكما يكون مستوى الأفراد ونوعيتهم يكون مستوى المجتمع ونوعيته.

وتنبثق أهمية البحث الحالى من أهمية الموضوع الذى يتناوله، ألا وهو موضوع السياسة التعليمية؛ وذلك لكون السياسة التعليمية بمثابة القائد والموجه لقطاع التعليم، وهى الأساس الذى بناءً عليه توضع الخطط التى تنشد إصلاح التعليم وتطويره؛

فمن المؤكد أن أى إصلاح للتعليم وتطويره لابد أن يستند بدايةً على سياسة تعليمية واضحة وسليمة. وترجع أهمية البحث إلى أنه محاولة لرسم ملامح سياسة تعليمية جديدة، تعبر عن مستجدات المرحلة الراهنة والمرحلة المقبلة ومتطلباتها؛ سعيًا لوضعها بين يدى صانعى السياسة التعليمية ومتخذى القرارات، بما يساعد فى بناء سياسة تعليمية جديدة على أسس علمية سليمة، مما يؤدى إلى أن يسير نظام التعليم على بصيرة صوب تحقيق أهدافه المنشودة وإنجاز أدواره المتوقعة.

وتبدو أهمية البحث أيضًا من خلال **القيمة النظرية** التى يقدمها، فيما يتعلق بوضع إطار مفاهيمى خاص بسياسة التعليم، وتحديد أهم متطلبات بنائها وتنفيذها، ومحاولة رسم ملامح المجتمع المصرى المنشود فى الفترة المقبلة، واستنتاج مسئوليات وأدوار التعليم اللازمة لبناء هذا المجتمع، والتى يتم ترجمتها إلى ملامح سياسة تعليمية. يضاف إلى ذلك، **القيمة التطبيقية للبحث**، من خلال رسم ملامح سياسة تعليمية متمثلة فى جملة من المبادئ الحاكمة وعدد من الأهداف العامة للتعليم، والتى يمكن أن يُبنى على أساسها سياسة تعليمية جديدة نهائية للوطن تسهم فى النهوض المجتمعى وبناء مجتمع جديد منشود. كما تتأكد **القيمة التطبيقية للبحث** أيضًا من تعدُّد المستفيدين منه، مثل: وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالى، والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، والمجلس الأعلى للجامعات، والقائمين على تطوير التعليم قبل الجامعى، والقائمين على تطوير التعليم العالى، ومخططى التعليم ورجال التربية، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والباحثين وطلاب الدراسات العليا بكليات التربية ومعاهد ومراكز البحوث التربوية، والمهتمين بقضايا إصلاح التعليم وتطويره.

يُضاف إلى كل ماسبق، أن أهمية هذا البحث تنبع من كونه – فى حدود علم الباحث – بداية لرسم ملامح سياسة تعليمية جديدة لمصر فى الآونة الأخيرة.

منهجية البحث

تقتضى طبيعة البحث الحالى استخدام المنهج الوصفى، لرسم ملامح المجتمع المصرى المنشود، واستنتاج مسئوليات وأدوار التعليم اللازمة لبناء هذا المجتمع، ومن ثم اقتراح ملامح سياسة تعليمية جديدة. كما يتم استخدامه للتعرف على ماهية السياسة التعليمية، وتحديد متطلبات بنائها وتنفيذها. وفى إطار ذلك، **يعتمد البحث فى محاولته رسم ملامح سياسة تعليمية جديدة، على عدد من المصادر الضرورية، وهى:**

- الأدبيات التى تتناول واقع المجتمع المصرى ومستقبله، والآمال والطموحات المجتمعية، وخصوصية المجتمع المصرى وهويته الثقافية.
- الأدبيات التى تتناول المتغيرات العالمية المعاصرة – السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية والمعرفية.
- الأدبيات التى تتناول السياسة التعليمية.
- المؤتمرات وتقارير الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية.
- السياسات التعليمية السابقة، والدراسات والبحوث التى تناولتها.

خطة السير فى البحث

يسير البحث الحالى وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: رسم ملامح المجتمع المصرى المنشود، وذلك من خلال: **تحليل السياق المجتمعى** – متمثلاً فى أوضاع المجتمع المصرى – وتقصى الطموحات المجتمعية التى تعد تجسيدًا للتوق إلى الحرية والعدالة والديمقراطية والكرامة الإنسانية والتقدم والرقى المجتمعى. يُضاف إلى ذلك، **تحليل المتغيرات العالمية المعاصرة التى يواجهها المجتمع**، والتى يجب أن تتهيأ لها وتتفاعل معها الأنظمة المجتمعية المختلفة، وخاصةً نظام التعليم. ومن أهم هذه المتغيرات: التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع، وثورة الاتصالات والمعلومات، والثورة المعرفية وإقامة مجتمع المعرفة، والعولمة بآلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والشركات متعدية الجنسيات، والحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الخطوة الثانية: استنتاج مسئوليات وأدوار التعليم اللازمة لبناء المجتمع المنشود، وذلك استنادًا إلى ما يتم التوصل إليه فى الخطوة السابقة.

الخطوة الثالثة: تحليل أدبيات السياسة التعليمية، للوقوف على: مفهومها وسماتها وأهميتها.

الخطوة الرابعة: تحديد أهم متطلبات بناء سياسة التعليم وتنفيذها، التى يجب اتباعها عند بناء سياسة تعليمية سليمة بشكل نهائى لنظام التعليم المصرى.

الخطوة الخامسة: رسم ملامح مقترحة لسياسة التعليم، ويتم ذلك بالاعتماد على ما تسفر عنه الخطوات السابقة، بالإضافة إلى الرجوع للمؤتمرات وتقارير الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية، بما تتضمنه من أفكار ورؤى يمكن الاسترشاد بها فى وضع مبادئ سياسة التعليم وأهدافها وآليات تحقيقها. وحيث إن إعادة البناء، وفق تغيير جذرى، لا ترفض السابق بحسنه وسيئه، بصالحه وطالحه، فهى تبقى على الحسن وتزيد عليه وتهدم السيء وتزيله، وتقيم صرحها الجديد على أسس تتفق مع ما قامت من أجله. ولنا فى الإسلام أروع المثل فى ذلك؛ حيث أزال الكثير مما كان فى الجاهلية، وأبقى بعضًا منها وأقره، واستحدث أمورًا جديدة كثيرة. وبالتالى فمن المؤكد أن البحث الحالى يقوم بدراسة السياسات التعليمية السابقة؛ حيث إنه يستفيد منها حسبما تقتضيه المرحلة الحالية والمقبلة. كما يحفل الأدب التربوى بعديد من الدراسات والبحوث المتعلقة بالسياسة التعليمية، التى تناولتها من حيث أسس بنائها وتحليلها ونقدها وتقويمها، ومن هنا يستفيد البحث الحالى مما تقدمه من رؤى تساعد فى رسم ملامح سياسة تعليمية جديدة، وتحديد أهم متطلبات بنائها وتنفيذها.

المحور الأول : ملامح المجتمع المصرى المنشود

لما كان تصوُّر المجتمع المنشود يتحدد فى ضوء أمور أساسية، **أولها**: الواقع الذى يحياه المجتمع وما به من مشكلات بكل قطاعاته، **وثانيها**: الطموحات التى ينشدها المجتمع فى غده، **وثالثها**: المتغيرات العالمية وما تفرضه من تحديات لا مفر من التعامل معها ومواجهتها. كل ذلك ينتج مجموعة من القسمات التى تشكل ملامح المجتمع المنشود. تلك الملامح التى تستلزم مسئوليات وأدوارًا تربوية يتعين على نظام التعليم القيام بها.

إن المدقق فى **الواقع المجتمعى المصرى**، من خلال المعايشة ودراسة التقارير والبحوث والدراسات، يجد أن الواقع المجتمعى يعانى ضعفًا متفاقمًا فى الأوضاع الاقتصادية وتدهورًا فى الوضع الاجتماعى يتمثل فى تنامى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وازدياد معدلات البطالة وتدهُور مستوى التعليم والصحة. أما الوضع السياسى فيتحدد فى الاضطرابات، والحاجة إلى إرساء وضع ديمقراطى سليم فى إطار الحرية

والكرامة الإنسانية. وفيما يتعلق بالوضع القيمى، فالملاحظ انتشار قيم سلبية عديدة من قبيل اللامبالاة والتواكل والتراخى والفردية والإهمال، وفقدان فضيلة الإتقان والتجويد واحترام قيمة العمل، وشيوع الاستهلاك المفرط، واهتزاز قيم تحديد الحقوق والواجبات، وتنامى قيم الفهلوة وتعاظم جوانب التحايل، وشيوع مظاهر الأَثَرة، ونمو العنف، وتكريس الانتهازية، وتراجع القدوة، والعلم، والتفكير العلمى، والعمل الجاد النافع.

ويجد المتأمل والمتقصى **للطموحات المجتمعية** أنها ظاهرةٌ جليةٌ فى الهتافات التى رددتها جموع غفيرة من المصريين، وسمعها العالم بأسره، منذ ٢٥ يناير٢٠١١، ومازال الشعب يتوق إليها، المتمثلة فى: خبز – حرية – ديمقراطية – عدالة اجتماعية – كرامة إنسانية. ويتحقق للمجتمع ذلك من خلال تغيير أوضاعه إلى معكوسها، فالمجتمع يتوق إلى تغيير جذرى لأوضاعه المجتمعية غير المرضية نحو الأفضل مستقبلاً، وهو يريد ذلك من خلال إعادة بناء مصر لتكون دولة قوية عصرية تضمن له إشباع حاجاته ونيل غاياته.

وتسفر **دراسة المتغيرات العالمية فى المجالات كافةً**، عن أن المجتمع المصرى يعيش فى خضم بيئة مليئة بالتغيرات المتسارعة التى تفرض تحديات جسام، تتمثل فى: العولمة وتداعياتها فى كل النواحى، وسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة الثقافية والهيمنة الإعلامية بهدف إحداث نوع من التبعية الفكرية لها، والسعى إلى طمس مقومات المواطنة والهوية الثقافية، وانتقال البشرية إلى مجتمع المعرفة وضرورة السير فى طريق إقامة مجتمع المعرفة. وفى ظل التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع، يتعين على المجتمع ملاحقة هذا القدر الهائل من الاكتشافات العلمية والتطبيقات التكنولوجية فى كافة مجالات الحياة؛ حيث تتنامى الفجوة بين الدول التى تمتلك العلم والتكنولوجيا، والدول التى لا تمتلك.

ينبئ كلٌ من: التدقيق فى الواقع المجتمعى، وتأمل وتقصى الطموحات المجتمعية، ودراسة المتغيرات العالمية فى المجالات كافةً، بجملة من الغايات المجتمعية الضرورية التى تمثل ملامح أساسية ترسم جوهر المجتمع المصرى المنشود الذى يجب أن يصبح قادرًا على الانطلاق فى ماراثون الحضارة الإنسانية من موضع اقتدار، نافضًا ما ران على المجتمع من صدأ السنين، وما طمس قدرته على الانطلاق، وجعله إلى حد كبير

مشدودًا إلى الخلف. هذه الملامح لابد من فحصها جيدًا وتحديد ما يتعين على التعليم فعله فى سبيل تحقيقها وجعلها واقعًا ملموسًا.

ويمكن تحديد أهم ملامح المجتمع المنشود فى أنه: مجتمع ديمقراطى حر، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية، ويتخلص من التخلف وينطلق صوب تحقيق التنمية المستدامة، ومتماسك اجتماعيًا، ومحافظ على هويته الثقافية، ومرتكز على منظومة قيم إيجابية، وقائم على المواطنة الصالحة والاعتزاز بالانتماء للوطن، وينشد اللحاق بالتقدم العلمى والتكنولوجى، ويعمل على إقامة مجتمع المعرفة، وقادر على المنافسة العالمية.

ويتناول البحث أهم ملامح المجتمع المنشود على النحو الآتى:

١- مجتمع ديمقراطى حر

إن المتأمل للأوضاع السياسية فى المجتمع المصرى على مدى عقود، يمكن أن يقف على **ضرورة الديمقراطية فى حياة المجتمع المصرى المنشود**. فلقد صارت مطلبًا شعبيًا يقع ضمن أولويات المطالب المجتمعية، بعد ما أصاب الحياة السياسية فى المجتمع من تصدع وتفكك فى ظل ممارسات وأساليب فاسدة عاشها المصريون لعقود: على رأسها ممارسة الانتخابات وما بها من رشوة وتربيط وشللية وتشبيك مصالح بل وتزوير فادح وتزييف إرادة الجماهير، يُضاف إليه انفراد الحاكم وحزبه بالسلطة، وهيمنة السلطة التنفيذية وتقلص دور السلطة التشريعية، وضعف العلاقة بين الحاكم وشعبه وفقدان الثقة بينهما، وضعف مشاركة المواطنين، وما أصاب الأحزاب السياسية من خلل كبير جعلها كأنها فى أحيان كثيرة ظل للحزب الحاكم. لقد أسفر اجتماع كل تلك العوامل عن حدوث ما يشبه الجمود للحياة السياسية فى المجتمع المصرى.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل إمعانًا فى إحداث جمود الحياة السياسية وإفقدادها مضمونها بل وتشويهها، فقد سعى النظام الحاكم على مدى عقود إلى أن يرسم صورة لدولة تُمارس فيها مظاهر الديمقراطية وإجراءاتها، من دون أن تمتد هذه الممارسة إلى جوهر الديمقراطية ومضمونها الحقيقى بما يشكل – من وجهة نظر النظام– تهديدًا حقيقيًا للنظام ولبقائه. فقد انتهج النظام منهجًا يقوم على منح مساحة محدودة من حرية الحركة لقوى المعارضة للعمل السياسى الميدانى، بالإضافة إلى إتاحة هامش من حرية الرأى ليقوم هؤلاء بالتعبير عن آرائهم المنتقدة للنظام. كما أن النظام قد استباح حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية وأهدر كرامتهم الإنسانية على نحو دفع

كثيرين من المصريين الذين ضاقت بهم السبل لهجر بلدهم بحثًا عن حياة أفضل فى شتى بقاع الأرض. فلقد شهدت مصر العديد من أوجه وأشكال انتهاكات حقوق الإنسان على مدار السنوات بل والعقود الماضية، فعانى المواطن مساسًا بحقوقه المدنية وافتئاتًا على حرياته السياسية، فضلاً عما حُرم منه المصريون من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية[١٥]. ولهذا كله، يتوق المصريون لحياة سياسية سليمة تقوم على أساس ديمقراطى سليم.

وليست الديمقراطية مطلوبة من أجل الحياة السياسية فقط، بل إنها باتت ضمن متطلبات إحداث تنمية حقيقية فى المجتمع تطال النواحى الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. فلا قيام لتنمية غايتها ووسيلتها الإنسان، دون توافر مقومات النظام الديمقراطى الذى يقوم على الشفافية والمحاسبية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومشاركة أفراد المجتمع فى صنع السياسات ووضع الخطط وتنفيذها.

كما أن الديمقراطية ليست ترفًا يمكن الاستغناء عنه، فهى جزء من منظومة التطور العالمى التى لا فكاك من التكيف معها، وأصبحت مكانة الدولة تتناسب طرديًا مع مدى مصداقية الممارسة الديمقراطية فيها[١٦]. فكما هو من المعلوم فى الآونة الأخيرة أنه يوجد ضغط متزايد على الدول لتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمارسه المجتمع الدولى من خلال منظماته الدولية والدول ذات القوى والنفوذ على المستوى الدولى.

بناءً على ما سبق، يُعتقد أنه من الضرورى إرساء نظام ديمقراطى سليم كما تحياه المجتمعات الديمقراطية الحقيقية، وأصبح المجتمع المصرى يتوق إلى التحول الديمقراطى الحقيقى.

إن المقصود بالتحول الديمقراطى فى الخطاب السياسى المعاصر، هو تحقيق الشكل النموذجى للدولة، أى دولة دستورية تتعهد بضمان سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية والحريات وغيرها، وتحكمها سلطات يجب أن تتضمن هيئات تمثيلية منتخبة بأغلبية عددية عبر انتخابات عامة يشارك فيها جميع المواطنين وتنعقد على نحو دورى بين المرشحين والأحزاب المتنافسة[١٧].

ففى المجتمع الديمقراطى يكون جميع المواطنين هم مصدر السلطة، وأنهم فحسب يملكون حق الحديث باسمهم الجماعى واتخاذ قرارات ملزمة، وينبغى أن يحكموا

أنفسهم بالقوانين العامة، ويكون هدفهم تحقيق مصالحهم المشتركة[١٨]. وتسمح الديمقراطية لجميع الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية بأن تعبر عن مطالبها المشروعة، وتعمل فى سبيل تحقيقها باستخدام الوسائل السلمية التى يسمح بها الدستور والقانون. وفى إطار الديمقراطية يسمح للخلافات السياسية والفكرية بأن تعبر عن نفسها بأكبر قدر من الحرية[١٩]. **ولا يمكن أن تقوم الديمقراطية إلا على أساس متين من الحرية**، فالربط بين قضية الديمقراطية، وقضية الحريات العامة والحقوق الأساسية، واعتبارهما وجهين لعملة واحدة، إنما هو أمر منطقى لأن جوهر الديمقراطية هو حرية الرأى، وهو ما لا يستقيم بدون تأكيد جميع الحقوق والحريات العامة للمواطن، والتى بدونها يستحيل أن يكون للمواطن رأى حر يقرع به الأسماع، وترتفع به أعلام الديمقراطية[٢٠].

تتضمن الحرية البشرية حرية العقيدة، وحرية الفكر والشعور، وحرية الرأى والميول فى جميع الموضوعات عملية أو علمية، مادية أو أدبية، دينية أو دنيوية، وحرية التعبير عن الآراء ونشرها، وحرية الأذواق والمشارب، وحرية اجتماع الأفراد للتعاون على أى أمر ليس فيه ضرر للغير[٢١]. الحرية إذًا ضرورية للتقدم والرقى ولها قيمتها الخاصة، فبدونها لن يقدر الناس على ترقية ملكاتهم واستكمال مواهبهم، فبدون حرية الفرد لن يتم رقى، لا للفرد نفسه ولا للجماعة[٢٢].

وتهتم الديمقراطية **بالكرامة الإنسانية** وترعاها، كذلك تنمى إحساس الاحترام بالذات داخل الإنسان، وتجعل الأفراد يدافعون عن وجهات نظرهم، وينظرون إلى أنفسهم من وجهة نظر الآخرين، ويتجاوزون رؤاهم ومصالحهم الضيقة، يقومون بمحاسبة الذات، وانتقاد الذات، وتوسيع دائرة تعاطفهم. ويشعرون بتملك مجتمعهم، كما أنها تخلق التزامًا عاطفيًا لهؤلاء الأفراد بأن يراعوا ويدعموا احترام القانون وشعور العدالة التى يحتاجها أى مجتمع مؤسس تأسيسًا جيدًا. هم يتصرفون بعدل ويهتمون بشئون مجتمعهم اهتمامًا كبيرًا، ليس لأنهم ينبغى أن يفعلوا ذلك فحسب، ولكن لأنهم يريدون أن يعبروا عن التزامهم نحو مجتمعهم أيضًا[٢٣].

كما توجد علاقة بين **الديمقراطية والمشاركة**، بمعنى أنه لا يمكن أن تقوم الديمقراطية بلا مشاركة. وتعتبر المشاركة السياسية بمختلف صورها من أهم المؤشرات التى تعبر عن ديمقراطية النظم السياسية، وأحد المقاييس المهمة التى تعبر عن الشرعية

التى تتمتع بها تلك النظم، كما أنها مؤشر يعبر بصدق عن مضمون الثقافة السياسية السائدة بما تحتويه من قيم مدعمة وأخرى سلبية[٢٤]. إن مشاركة الناس هى جوهر الديمقراطية، فالديمقراطية تعنى وضع النظم التى تتيح للناس المشاركة الإيجابية فى رسم السياسات وفى العمل على تنفيذ الخطط المقبولة من الجميع[٢٥].

٢- مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية

بعد أن قطع المجتمع المصرى شوطًا كبيرًا فى تحقيق العدالة الاجتماعية بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، إلا أنه فى ظل تبنى سياسات التكيُّف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى والتراجع التدريجى لدور الدولة والسعى للاندماج فى سياق العولمة وتشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام، تراجعت العدالة الاجتماعية وصعدت المصلحة الفردية وتحقيق الربح.

فلقد ترتب على سوء تطبيق سياسات التحرير الاقتصادى وإهمال التنمية البشرية الشاملة حدوث خلل جسيم فى هيكل الدخل فى المجتمع المصرى، فاتسعت الفجوة بين الطبقات وازداد الأغنياء غنًا والفقراء فقرًا، وشعرت الطبقة الوسطى – والتى يُفترض أنها عماد المجتمع – بضغط شديد نتيجة الارتفاع المطرد فى الأسعار وزيادة تكاليف الحياة من دون أن يقترن ذلك بزيادة مماثلة فى الدخل[٢٦]. وهو ما يبدو جليًا من مراجعة التقارير الدولية؛ حيث أظهرت الإحصاءات الواردة فى تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٨/٢٠٠٧) أن شريحة أغنى (٣٠٪) من الشعب المصرى استحوذت على (٧٣,١٪) من الدخل القومى، أى أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الدخل القومى استحوذ عليها ما يقل عن ثلث الشعب، بينما كان نصيب شريحة أفقر (٣٠٪) من الشعب (١٢,٣٪) فقط من الدخل القومى[٢٧]. وبإجراء حسابى بسيط يمكن الوقوف على أن الطبقة الوسطى الواقعة بين هاتين الشريحتين، والتى تمثل (٤٠٪) من الشعب، كان نصيبها من الدخل القومى (١٤,٦٪) فقط. أى أن الطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى معًا اللتان تمثلان (٧٠٪) من الشعب – ما يقرب من ثلاثة أرباع الشعب – لم يتحصلا إلا على (٢٦,٩٪) فقط من الدخل القومى – ما يزيد قليلاً عن ربع الدخ القومى – . وهذا دليل واضح على اختلال التوازن والعدل فى توزيع الدخل على المصريين، ومن ثم إخفاق الدولة فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وهذا ما حدا بالمصريين أن يهتفوا مطالبين بالعدالة الاجتماعية وجعلها فى مقدمة مطالبهم الملحة. فلقد جسد شعار **"العدالة الاجتماعية"** الذى توافقت عليه جموع غفيرة من المصريين مطلبًا أساسيًا يطمح إليه ملايين المصريين وهو الذى يتمثل فى توفير الحد الأدنى للحياة الإنسانية الكريمة بما يتضمن من توفير الحد الأدنى من الحاجات لكل الناس، وإنجاز حق الأفراد فى التعليم والصحة والسكن والعمل.

كما أنه من المعلوم أن المجتمع المنشطر إلى مجموعة بين أيديها الحظ الأوفر من الثروة (حصيلة الإنتاج) وكل السلطة، ومجموعة بين أيديها القدر الأدنى من حصيلة الإنتاج، محرومة وفقيرة ومهمشة، هو مجتمع هش عرضة للتكسروالانشقاق، وفى ذلك خطر على المجموعتين[٢٨].

تأسيسًا على ما سبق، يُعتقد أنه من الضرورى أن تسود العدالة الاجتماعية المجتمع المصرى، وأن يحيا المصريون جميعًا تحت مظلة العدالة الاجتماعية الحقيقية.

إن إرساء العدالة بين أفراد المجتمع يحقق بينهم الانسجام والسلام، ويمنحهم الفرصة لبناء مجتمع قادر على الإنجاز والاستمرار فى الحياة. فالشعور بالعدالة يدفع المجتمع بقوة إلى الأمام، ويجعله قادرًا على أن يتجاوز كل مشكلاته فى طمأنينة وسلام. وتشير العدالة إلى مبدأ أخلاقى يتم فى ضوئه المساواة بين البشر فى الحقوق والواجبات، وفى توزيع الفرص، وفى الثواب والعقاب. ويتأسس المبدأ الأخلاقى للعدالة على النظرة للفرد على أنه "إنسان" يتساوى فى "إنسانيته" مع الآخرين، وأن البشر جميعًا يشتركون فى كونهم بشرًا. وعندما تدخل صفة الاجتماعية على العدالة فإن الذهن ينصرف مباشرة إلى العدالة بين الفئات الاجتماعية، وتحقيق التوازن بينها. ولقد ارتبط مفهوم العدالة الاجتماعية بمفهوم دولة الرفاه الذى يقوم على ضمان الحقوق الرئيسة لكل سكان المجتمع. واعتمدت فكرة دولة الرفاه من الناحية الفلسفية على نزعة المساواة التى تنظر إلى البشر نظرة إنسانية شاملة على أنهم متساوون فى الحقوق والواجبات. وبالتالى، فاستخدام مفهوم العدالة الاجتماعية لا يقصد به تلطيف آثار الفقر والحرمان، وإنما مواجهة شاملة للفقر والحرمان بتهيئة الظروف للبشر لكى يتحركوا إلى أعلى، ولكى يغيروا من حياتهم إلى الأفضل عن طريق التعليم الأفضل والخدمات الصحية الأفضل[٢٩].

إن العدالة الاجتماعية هى تلك الحالة التى: ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان، ويغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعى، وتنعدم فيها الفروق

غير المقبولة اجتماعيًا، ويتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية، ويعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، ويتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعى الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم. وعمومًا فإنها تعنى فى الأساس المساواة فى الحقوق والواجبات، والتكافؤ فى الفرص[٣٠].

ويتطلب تطبيق العدالة الاجتماعية إطارًا اقتصاديًا وسياسيًا وجغرافيًا واجتماعيًا وثقافيًا، يمكن من خلاله أن تفهم العلاقات بين الأفراد والجماعات على نحو سليم، وأن تقيَّم وتوصَف بأنها علاقات عادلة أو غير عادلة. وفى السياق المعاصر، ينظر للعدالة الاجتماعية عادةً على أنها تعنى **العدالة فى التوزيع**، أى يتم التعامل – فى مختلف الأعمال الأكاديمية وفى كثير من النصوص القانونية الدولية – مع العدالة الاجتماعية كمرادف لعدالة التوزيع[٣١].

ووفقًا للأمم المتحدة (٢٠٠٦)، توجد ثلاثة مجالات ذات أولوية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، هى:

- المساواة فى الحقوق، والقضاء على جميع أشكال التمييز، واحترام الحقوق الأساسية لجميع الأفراد.
- تكافؤ الفرص، بما يمكن جميع الأفراد من تحقيق إمكاناتهم، والمساهمة فى بناء وتنمية مجتمعهم. وهنا، تكون السياسات المركزة على التعليم ذات أهمية لضمان تكافؤ الفرص.
- الإنصاف فى الظروف المعيشية لجميع الأفراد والأسر، والقضاء على التفاوتات غير المقبولة فى الدخل والثروة وغيرها من جوانب الحياة فى المجتمع.[٣٢]

٣- مجتمع ينطلق صوب التنمية المستدامة

لقد عانت مصر، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وما زالت تعانى، حالة حادة من الفشل التنموى تكاد تقضى على الكرامة الإنسانية لكثرة من المصريين[٣٣]، وتتراجع معها مكانة الوطن على مستوى الإقليم والعالم. فمصر دخلت القرن الحادى والعشرين وقد

تفاقمت أزمتها التاريخية، والتى تراكمت آثارها حتى وصلت إلى مستوى ينذر بخطر شديد[٣٤]. وهو ما عبر عنه بعض الباحثين بأن الدولة قد فشلت فى تحقيق نقلة نوعية فى مستوى معيشة المصريين، من قبيل تفشى الفقر وتدنى الأجور وانتشار البطالة[٣٥]. يؤكد ذلك أن مصر جاءت فى الترتيب رقم (١٢٣) من بين (١٨٢) دولة بحسب دليل التنمية البشرية بين دول العالم[٣٦]، وأصبح واضحًا أن الأحوال المعيشية لكثرة من المصريين قد ساءت، وتدنى مستوى معيشتهم، وتفاقم الفقر حتى تساقط عدد كبير من المصريين تحت خط الفقر؛ حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولارين فى اليوم فى مصر (٤٣,٩٪)[٣٧].

لعل هذا ما جعل أحد أهم هتافات المصريين هو شعار "عيش"، تعبيرًا عن سوء أحوالهم المعيشية، وكنايةً عن مطالبتهم بضرورة تحسين مستوى معيشتهم كأحد أهم مطالبهم المجتمعية، وهو الذى يتأتى من السعى الجاد لتحقيق تنمية حقيقية للمجتمع المصرى. بالتالى يبدو واضحًا أن المجتمع المصرى المنشود لابد له من أن يتجاوز حالة التأخر التنموى وينطلق إلى ما يصبو إليه المصريون من الانطلاق صوب تحقيق تنمية حقيقية للمجتمع يحدث على إثرها الوفاء بالحاجات الإنسانية الأساسية للسواد الأعظم من السكان، وتحسن أحوالهم المعيشية بارتقاء حقيقى لمستوى معيشتهم، وارتقاء مكانة الوطن على المستوى الدولى. من ثم، يُعتقد أنه من الضرورى أن يمثل انطلاق المجتمع المصرى صوب تحقيق التنمية أحد أهم ملامح المجتمع المنشود.

فالتنمية تعد ضرورة حتمية ومسألة مصير للمجتمع المصرى المنشود، الأمر الذى يستلزم السعى الدَّءُوب نحو تحقيقها لتضمن الأمة لنفسها مكانًا لائقًا بين الأمم. إن التنمية تنشد تحقيق خير الإنسان وسعادته ورفاهيته وكرامته، وتقدم المجتمع اقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا ...إلخ. فالتنمية، بصفة عامة، تنشد الانتقال بالمجتمع نحو الأفضل، وتحسين شتى مناحى الحياة فيها. إنها تعنى الطموح إلى وضع وإلى غدٍ أفضل.

وتتوالى مفاهيم التنمية وموجِّهاتها ومرتكزاتها، وتستمر المسيرة لتصل إلى التركيز على مفهوم التنمية المستدامة، تلك التى تستحوذ فى الآونة الأخيرة على اهتمام العالم بأسره. فلقد أصبحت "التنمية المستدامة" أكثر العبارات شيوعًا فى نقاشات وأدبيات التنمية، فهى حقًا نموذج التنمية المطلوب فى القرن الحادى والعشرين[٣٨]. ويصبح

المطلوب إذًا، هو السعى الحثيث لإحداث التنمية المستدامة التى تُمَكِّنُنا المجتمع من تحسين أحواله كافةً، حاضرًا ومستقبلاً.

وتهدف التنمية المستدامة إلى تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للحاضر، بدون مساومة على قدرة الكوكب لتزويد حاجات الأجيال القادمة[٣٩]. إنها تتضمن السعى لتحقيق الانسجام بين التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة وحمايتها.

ويُنظَر للتنمية المستدامة على أنها التنمية التى تتيح للأجيال القادمة فرصة التمتع بنوعية حياة جيدة لا تقل عن نوعية الحياة التى يحياها الجيل الحالى، إن لم يكن أفضل[٤٠]. هذا إن كان الجيل الحالى يتمتع بالفعل بنوعية حياة جيدة أصلاً، فالطبيعى أن تسعى المجتمعات، لاسيما النامية، إلى تحقيق نوعية حياة جيدة لأفرادها الحاليين كافةً، مع العمل على ضمان ألا تقل تلك النوعية للأجيال القادمة، بل ينبغى أن تتحسن باستمرار. ومن هنا فالتنمية المستدامة تعنى ضمان نوعية أفضل من الحياة لكل شخص، الآن وللأجيال القادمة[٤١].

٤- مجتمع متماسك اجتماعيًا

إن ما حدث للمجتمع المصرى على مدى العقود الثلاثة الأخيرة من جمود الحياة السياسية واستئثار فئة معينة بالحكم ومقاليد الأمور فى البلاد، وتزاوج السلطة بالمال، وتفاقم الفقر وسوء الأحوال المعيشية لكثرة من المصريين، واتساع الفجوة بين الطبقات وازدياد الأغنياء غنًا والفقراء فقرًا، قد أفرز تنامى سلوكيات الأنانية والانتهازية وغيرها مما يعبر عن اتجاه كثير من أفراد المجتمع صوب الخلاص الفردى وتقديم مصلحتهم الخاصة على حساب المصلحة العامة. مثل هذه السلوكيات تضعف العلاقة بين أفراد المجتمع وتؤدى إلى انعدام الثقة بينهم من ناحية وبينهم وبين المؤسسات من ناحية أخرى. وهو ما أدى إلى ضعف البنية الاجتماعية وجعلها تعانى قدرًا من الهشاشة، مما يهدد تماسك المجتمع.

يُضاف إلى ذلك، أنه فى خضم التحولات المجتمعية التى شهدتها وتشهدها مصر فى الفترة الأخيرة، منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى الآن، يمر المجتمع المصرى بجملة من الأحداث الجسام، التى يدركها كثيرون ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها أو حتى غض

الطرف عنها، تلك الأحداث التى أفرزت وكشفت النقاب عن تدنى مستويات الوعى والتفاهم والوقوف على أرضية مشتركة والحوار بين الأفراد، وربما غياب ثقافة الحوار واحترام الآخر. فأفسد الاختلاف فى الرأى الود بين كثير من الأفراد، وأفضى هذا الاختلاف إلى تنامى حجم الخلاف والتناقض والتضارب والاستهانة بالآخر والتعصب، مما أدى إلى تفكك وتشرذم، وإلى صراع وتناحر، وخروج على الثوابت والنظام، وظهر على إثر ذلك عمليات شغب وفوضى وبلطجة وإرهاب، وهو ما ينذر بخطورة إشعال الفتن. تلك كلها أمور أشبه بالهزات العنيفة التى تطال تماسك المجتمع وتعمل على تصدعه، مما يمثل خطرًا حقيقيًا فى المستقبل القريب والبعيد.

فى ضوء ما تقدم تبرز أهمية التماسك الاجتماعى وحاجة المجتمع إليه. فإذا أراد المصريون الإبقاء على مجتمعهم والارتقاء به وتحقيق مستقبل أفضل له، يجب عليهم الاهتمام بتحقيق التماسك الاجتماعى بين أفراد المجتمع؛ ذلك أن المجتمعات المتماسكة يسودها الاستقرار والتضامن والتسامح والتعاون والعيش المشترك والمشاركة الفعالة والعمل من أجل المصلحة العامة وتحقيق الأهداف الكبرى للمجتمع، بينما على النقيض من ذلك تعانى المجتمعات التى يغيب فيها التماسك الاجتماعى قدرًا من التناحر والتعصب والإقصاء والتهميش وعدم الاستقرار، وهو ما يهدد تلك المجتمعات. من هنا، يصبح إيجاد مجتمع متماسك اجتماعيًا من أهم ملامح المجتمع المصرى المنشود.

يحتاج أى مجتمع إلى مستوى ملائم من التماسك الاجتماعى، وذلك حتى يتمكن من تطوير نظمه الاجتماعية، التى تسعى إلى إشباع الحاجات الأساسية للبشر أعضاء المجتمع، وهو ما يعنى أن التماسك الاجتماعى له وظيفة بنائية. بالإضافة إلى ذلك فإن للتماسك الاجتماعى وظيفة دينامية تتمثل فى تيسير الظروف التى تساعد على إنجاز العمليات الأساسية اللازمة لاستمرار المجتمع، كعمليات التعاون والتكيف والإنتاج، فى مقابل تقليص الظروف التى قد تساعد على تفجر الصراع وانهيار المجتمع. وبذلك، يمكن إدراك التماسك الاجتماعى باعتباره امتلاك المجتمع لدرجة عالية من التكامل والاستقرار الاجتماعى، واستمرار أو دوام هذه الحالة لفترة طويلة من الزمن[٤٢]. إن المجتمع الذى يتسم بقدر كبير من التماسك الاجتماعى مجتمع مشبع بفكرة الانسجام الداخلى الراسخ، طويل الأجل. ويمكن ضمان التماسك الاجتماعى عندما

يشعر الأفراد بالرضا عن أنفسهم، أى يتمتعون بسلام داخلى يعكس درجة عالية من الصحة الانفعالية[٤٣].

وتتصل أهمية التماسك الاجتماعى اتصالاً مباشرًا برأس المال الاجتماعى، فمن الصعب تصور وجود نظام اجتماعى يقوم بوظائفه كما يجب دون وجود حد معين من القبول العام لأشكال نظام الدولة وسلطتها والتعبير الحضارى والسلوك الاجتماعى التى تجعل من المجتمع شيئًا أكثر من مجرد حاصل جمع الأفراد. أى أنه، إذا لم يكن رأس المال الاجتماعى هذا موجودًا، فإن مظاهر الإخفاق الناجمة عن عدم وجوده تجعل من المستحيل الحديث عن بقاء المجتمع ونمائه وعلائه[٤٤].

ويدل رأس المال الاجتماعى على مدى الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والتى تسهل المعاملات من ناحية، وتدفعهم للمشاركة من ناحية أخرى. وهو مجموعة المبادئ والقيم المشتركة بين مجموعة الأفراد والتى تعزز الثقة والمشاركة بينهم[٤٥]. ويعد بمثابة الصمغ الذى يمسك المجتمعات بعضها ببعض، ويتمثل فى القاعدة المؤسسية والحضارية اللازمة لقيام المجتمع بوظائفه[٤٦]. وبذلك، فهو يُمَكِّن الأفراد من العمل سويًا على نحوٍ فعال ونشط، وفى سياق من التفاعل البناء، بغية تحقيق الصالح العام من خلال السعى لتحقيق أهداف مشتركة ومواجهة تحديات مشتركة. وبالتالى، يمثل وجوده ضرورة لبناء نظام اجتماعى سليم، ويُنذر غيابه بتناحر المجتمع وربما بتفككه.

ويبدو المؤشر على غياب رأس المال الاجتماعى جليًا عن طريق ظهور الأعمال الضارة بالمجتمع مثل: معدلات الجريمة، والانهيار الأسرى، واستخدام العقاقير المخدرة، والانتحار، والتهرب الضريبى، وما أشبه. والافتراض هنا: حيث إن رأس المال الاجتماعى يعبر عن وجود معايير للتعاون، فإن الانحراف فى حد ذاته يعبر عن الافتقار إلى رأس مال اجتماعى[٤٧]. ويؤكد البعض أنه إذا شهد أى مجتمع درجة من درجات "السلوك الانتهازى" وأضحى سمة من سماته فيعود ذلك وفقاً لهذا الرأى إلى أن أعضاء هذا المجتمع ليس لديهم احتياطى من رأس المال الاجتماعى[٤٨]. من ثم، يجدر العمل على تكوين رأس المال الاجتماعى وتنميته لدى المصريين، وصولاً إلى تحقيق تمسك حقيقى للمجتمع المصرى.

٥- مجتمع محافظ على هويته الثقافية

تفرض العولمة نوعًا من التوحيد القسرى على الثقافات بما تفرضه من نمط ثقافى واحد، هو النمط الذى تنتجه وتروّج له القوى الكبرى التى أنتجت العولمة وأشاعتها وفرضتها، وتتولى حمايتها والعمل على استمرارها وتبرير صعودها. وذلك بما يجعل من هذا النمط الثقافى العولمى هو النمط السائد والمهيمن[٤٩]. وتسعى العولمة إلى تكوين الفرد العولمى السوقى، بلا هوية وطنية أو ثقافية، مجرد مقيم على أرضه، مغترب عن ماضيه وواقعه، ودون هداية نحو مستقبله ومستقبل وطنه، وكل ما يعنيه أن يحمل بين تجاويف عقله وجنبات وجدانه، الرغبة العارمة والأمل المرجى فى الالتحاق بالعمل فى مواقع الشركات المتعدية الجنسية سواء حيث يقيم، أو بالهجرة إلى أرض الأحلام الرأسمالية فى الغرب[٥٠].

ويُنظر إلى الهيمنة الثقافية للولايات المتحدة، فى كثير من أجزاء العالم على أنها تهديد للثقافة الوطنية، ويُشار إليها أحيانًا بأنها غزو ثقافى واجتياح ثقافى واستعمارية ثقافية[٥١]. وثمة مخاوف ذات أساس موضوعى تتعلق بمحاولات العولمة الثقافية بطمس الهويات الثقافية للشعوب والقضاء على خصوصياتها الحضارية وتشييد نمط ثقافى هو النمط الثقافى الغربى. وبالفعل توجد تأثيرات سلبية آخذة فى التزايد تضر بالثقافة المصرية أيما إضرار[٥٢]. وبالتالى، تتعرض الهوية الثقافية لتهديد شديد فى ظل عولمة أعطت لنفسها الحق فى تجنيس ثقافات العالم وطمس ملامح خصوصيتها، فى محاولة لتشكيل الثقافات المتعددة إلى ثقافة موحدة لإلغاء التنوع والخصوصيات الثقافية[٥٣].

لذا، ينتاب القلق جُل مجتمعات العالم فى الوقت الراهن نظرًا لما تتعرض له الثقافات المختلفة من عوامل التأثير والتغيير والتبديل، بل ومسخ الملامح الأساسية المميزة نتيجة هيمنة ثقافية للمجتمعات المسيطرة على ثورة الاتصالات والمعلومات التى أمامها تتساقط الحواجز وتختفى الفواصل. فلقد فقدت الدول القدرة على التحكم فى تدفق الأفكار والقيم والقناعات والعادات والسلوكيات فيما بين المجتمعات. وهنا يشعر كثير من المجتمعات بالخطر الذى يهدد ثقافتها الوطنية من محاولة فرض هيمنة الثقافة الغربية وبالأخص الثقافة الأمريكية، تلك التى تسعى جاهدةً لفرض الأمركة، بمعنى

تعميم النموذج الأمريكى للحياة، وفى القلب منه تعميم قيم السوق على الفعاليات الثقافية وتحويل الثقافة إلى سلعة.

وتأتى الثقافة العربية الإسلامية فى مقدمة الثقافات التى تستهدفها الهيمنة الثقافية الأوربية والأمريكية، متذرعةً بأن تلك الثقافة تعتبر من عوامل توليد الإرهاب، ومن ثم لا بد من تغييرها. ولقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادى عشر من سبتمبر، لكى تقود حملة واسعة ضدها، لتفريغها من أصالتها، متهمةً إياها بتعميق روح العداء ضد أمريكا والغرب وإسرائيل.

فى هذا السياق، تشير إحدى الدراسات إلى أن تداعيات العولمة على الهوية الثقافية الإسلامية قد وصل حدًا يفرض على المسلمين فى جميع أنحاء العالم إعطاءها القدر اللازم من الاهتمام. وتؤكد هذه الدراسة أن العولمة جلبت عواقب ضارة للهوية الثقافية الإسلامية؛ حيث يجري تدريجيًا فرض عناصر ثقافية غربية على الثقافة الإسلامية، مما يفضى إلى تنميط الثقافة الإسلامية بنمط الثقافة الغربية. وبالتالى، يجري اختراق ملامح الثقافة الإسلامية من قبل الثقافة الغربية، مما يخلق مزيدًا من أزمة هوية بين المسلمين. كما تؤكد هذه الدراسة أن العولمة تشكل تحديًا قويًا للهوية الثقافية الإسلامية من خلال فرض هيمنة وسيطرة الثقافة الغربية، ويشكل هذا تحديًا للقيم والمبادئ وسبل الحياة فى المجتمعات الإسلامية[٥٤].

ففى هذا العالم المعولم بسرعة، وفى إطار إضفاء هالة ضخمة على الثقافة الغربية وبالأخص الأمريكية، يتغافل عدد من المسلمين ويتناسون قدر ومكانة ثقافتهم التى سادت فى عصرهم الذهبى الذى كان مليئًا بالإنجاز والنجاح، وينبهرون بالثقافة الغربية والأمريكية على اعتبار أنها ثقافة دافعة للتقدم. ومن هنا، تواجه الهوية الثقافية الإسلامية تحديًا من خلال الإمبريالية الثقافية الغربية؛ حيث تسعى لجعل بعض القيم الغربية تحل محل القيم والمعتقدات الإسلامية[٥٥].

إن نزعات الهيمنة والإمبريالية الثقافية التى ترمى عمدًا إلى مسخ وتشويه معالم الثقافات الأخرى وبالأخص الثقافة العربية الإسلامية، أو القضاء عليها إن أمكن، هو الذى أدى إلى ظهور تعبيرات مثل: الغزو الثقافى والاختراق الثقافى والذوبان الثقافى والتبعية الثقافية، ومن ثم أدى إلى ظهور الدعوات للحفاظ على الهوية الثقافية، وضرورة تحقيق "الأمن الثقافى". بالتالى، يعد الحفاظ على الهوية الثقافية وتحقيق الأمن لها

وحمايتها من غزو الثقافات الأخرى قضية محورية للمجتمع الذى ينشد البقاء والارتقاء. تأسيسًا على ذلك، يصبح على المجتمع المصرى مسئولية النضال فى سبيل الحفاظ على هويته الثقافية، حتى لا يصبح مسخًا مشوهًا بين المجتمعات.

والثقافة هى الوسيلة التى يعبر بها الناس عن أنفسهم، من خلال اللغة، والدين، والحكمة المتوارثة، والسياسة، والعمارة، والموسيقى، والأدوات، والتحيات، والرموز، والاحتفالات، والأخلاق، والقيم، والهوية الجماعية. والثقافة تمنح شعبًا ما هوية ذاتية وشخصية، تتيح له التوافق مع البيئة المادية والروحية، لتشكيل الأساس لشعوره بالإشباع الذاتى والطمأنينة الشخصية. وتعزز قدرته على توجيه ذاته، واتخاذ قراراته، وحماية مصالحه. وهى نقطته المرجعية للماضى ووسائل استشعاره للمستقبل. وعلى العكس، فمن دون ثقافة، يفقد مجتمع ما وعيه الذاتى وتوجيهه، ويصبح ضعيفًا وهشًا، ويتحلل من الداخل عندما يعانى افتقارًا إلى الهوية، والكرامة، واحترام الذات، والإحساس بالمصير. والشعب، من دون ثقافة، يشعر بأنه غير آمن، ويستحوذ على تفكيره تملك الأشياء المادية والاستعراض، اللذين يمنحانه أمنًا مؤقتًا يكون هو ذاته حصنًا وهميًا ضد انعدام الأمن مستقبلاً[٥٦].

وهوية الشيء هى ما يميزه عن غيره، ويجعله مختلفًا عما عداه. والهوية هى الخصائص النوعية التى تحدد ثقافة عن غيرها، وتجعلها تتمايز وتختلف بالقياس إلى بقية الثقافات. وتتكون الهوية الثقافية من عناصر ثابتة، عميقة الجذور، ضاربة فى العمق التاريخى للأمة التى تنتسب إليها الثقافة، وعناصر متغيرة مشروطة بالتاريخ المتحول لهذه الأمة بكل لوازمه وعملياته متباينة الخواص، والتى يقصد بها تلك العمليات التى تأتى من الخارج، متفاعلة مع العناصر الثابتة التى تتأثر بها وتؤثر فيها على السواء[٥٧].

والهوية الثقافية هى التفرد الثقافى بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط وسلوك وميل وقيم. وهى أيضًا: الثقافة المعبرة عن هوية أمة ما، وهى نتاج لكل التجارب التى مرت بها هذه الأمة عبر القرون المختلفة، وهى التمسك بالتراث الحضارى والخصوصية الثقافية التى تميز شعب عن غيره كما أنها قابلة للتطور والتجدد مع الاحتفاظ بخصائصها الثابتة التى تحددت بفعل التاريخ واللغة والقيم والدين[٥٨].

بالتالى، يمثل **الدين** عماد الهوية الثقافية، وبالأخص للمجتمعات التى تدين بالإسلام، فهو الذى طبع ويطبع وصبغ ويصبغ الهوية الثقافية بطابعه وصبغته، فالقيم

والعادات والتقاليد والأعراف والآداب والنظرة للكون وللذات وللآخر، ومعايير المقبول والمرفوض والحلال والحرام فى المسيرة الحياتية للإنسان، كل ذلك وما يماثله قد انطبع بطابع الإسلام واصطبغ بصبغته[٥٩]. ولكل ثقافة نسق من **القيم** خاص بها وقد يختلف عن نسق القيم السائد فى الثقافات الأخرى؛ إذ من المسلم به أن ما يتقبله شعب معين كعنصر فى ثقافته قد يرفضه شعب آخر. ونسق القيم الخاص بأى ثقافة من الثقافات هو الذى يعطى تلك الثقافة تماسكها واستقرارها واستمرارها كما أنه هو الذى يوجه سلوك الأفراد ويبرر تصرفاتهم ويتحكم فى أفكارهم وآرائهم ونظرتهم إلى الحياة ورؤيتهم للعالم[٦٠]. **واللغة** محورية بالنسبة للهوية الثقافية، وتمثل أهم أدوات التواصل والتفاعل فى مضامين العيش المشترك. ولقد أثبتت الفلسفة التحليلية المعاصرة أن اللغة ليست مجرد أداة للتواصل كصيحات وإشارات الحيوان، ولا هى وعاء للمعنى فقط، ولكنها جزء من نسيج التفكير وخامة من خامات الوعى، وقد تكون أهم العوامل فى تشكيل الهوية الثقافية[٦١]. إنها من أهم مكونات الخصوصية فى هوية الشعوب، وهى خامة التفكير ولحمته وسداته، ومنبع التفكير والتعبير، وليس مجرد وعاء أو صندوق يصب فيه التفكير نتاج عملياته[٦٢]. كما يمثل **التراث التاريخى والحضارى** للمجتمع فى فتراته المتعاقبة مقومًا رئيسًا لهويته الثقافية.

٦- مجتمع يتبنى منظومة قيم إيجابية

لكل مجتمع نظامه القيمى الذى ينظم سلوك أفراده، ويضبط علاقاتهم، ويصنع لهم معايير مشتركة يتراضون عليها ويلتزمون بها ويتحركون على هديها ويعملون بها. والنظام القيمى للمجتمعات يقوى ويضعف، بفعل تغيرات حادة تهز المجتمعات هزًا فتسقط قيم وتنمو قيم، وتظهر قيم وتختفى أخرى. والمجتمع المصرى ليس استثناءً من هذه الحقيقة، فمنظومة القيم فى المجتمع المصرى ظلت إحدى أدوات الضبط الاجتماعى ومحركًا للسلوك الفردى والجمعى، وآلية للاستقرار والتوازن، ومصدرًا للإلهام الحضارى والثقافى. ولكن ثمة انقلابًا صادمًا فى منظومة القيم المصرية المتعارف عليها والتى حفظت قوام الشخصية المصرية؛ حيث ينقلب الوضع وتتسلل قيم سلبية جديدة إلى منظومة القيم[٦٣].

فقد كان نسق القيم المصرى دائمًا هو السياج الواقى الذى احتمى فى ظله البناء الاجتماعى لمقاومة مختلف الأزمات التى مرت بها مصر عبر التاريخ، إلا أن هذا النسق تعرض فى العقود الأخيرة للعديد من المؤثرات، مما أدى إلى تدهور فى هذه القيم، بل وصل الأمر إلى التحول من الإيجابية إلى السلبية[٦٤]. وظهر جليًا اضطراب فى المنظومة القيمية؛ إذ يلحظ المستقرئ لنمط الحياة فى المجتمع المصرى ما يمكن أن يطلق عليه "الهزة القيمية" التى أصابت المجتمع فى المجالات كافةً، تلك الهزة التى أصابت القواعد الموجهة لسلوك الأفراد والجماعات وقناعاتهم فيما يقومون به من أنشطة، وما يربطهم من تفاعلات وعلاقات[٦٥].

لقد تغير نسق القيم فى المجتمع المصرى؛ حيث انتشار قيم اللامبالاة والتواكل والاسترخاء والفردية، واتساع مظاهر الفساد، واهتزاز قيم تحديد الحقوق والواجبات، وتنامى قيم (الفهلوة) وتعاظم جوانب التحايل، وشيوع مظاهر التفسخ الاجتماعى والأثرة، ونمو قيم العنف وقيم التفكير الخرافى، وانعدام قيم التفكير الموضوعى والعلمى، وبروز أهمية القيم المتعلقة بالعلاقات الشخصية والقرابية فى التقدير والحكم والتصرف، وتكريس قيم الانتهازية والسعى للكسب السريع بطرق غير مشروعة، وظهور قيم الاستهلاك الترفى المستفز. الأمر الذى يتمثل بوضوح فى تزايد ألوان الانحراف وانتشار صور من السلوك لم تكن مألوفة من قبل، مما يهدد الأمن والاستقرار فى المجتمع[٦٦].

وتؤكد إحدى الدراسات أن المجتمع المصرى يعانى حالة "الوهن الخلقى"، وهى حالة تشير إلى الضمور والاضمحلال الأخلاقى؛ حيث يشهد المجتمع قدر لا بأس به من التراجع القيمى، بالدرجة التى أصبحت تهدد النظام العام فى المجتمع، وتهدد موارده، ولعل المشاهدات البسيطة لأحوال المصريين اليومية تؤكد تراجع الحرص على المال العام، وضعف هيبة الدولة بمؤساتها المختلفة، وارتفاع وتيرة العنف فى سلوك المصريين، والميل للفردية، وضحالة المستوى الثقافى العام، وتدهور الذوق العام[٦٧]. كما تؤكد دراسة أخرى أن المجتمع المصرى يعانى فى الآونة الأخيرة من حدوث خلل هائل فى منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية واختفاء معايير الخطأ والصواب، واختلاط الجد بالهزل، وهى إحدى سمات المجتمعات التى تواجه شبح التفكك الأخلاقى والحضارى؛ حيث يختلط الحابل بالنابل، ويصبح الفرد هو مرجعية نفسه من دون وجود مرجعية عليا يمكن الوثوق بها[٦٨].

بناءً على ذلك، ففى سبيل حماية البناء الاجتماعى، وحفظ الأمن والاستقرار والنظام العام فى المجتمع، وحفظ موارد المجتمع واستثمارها؛ وصولاً إلى بقاء المجتمع وارتقائه حضاريًا وثقافيًا بين المجتمعات، إذًا لابد من تحقيق مستوى لائق من الضبط الاجتماعى، وانتظام السلوك الفردى والجمعى، وتحسين العلاقات بين الأفراد والجماعات وتقويتها، والتزام المعايير المجتمعية المشتركة والعمل بها. ولن يتأتى ذلك إلا عن طريق التخلص من كل ما أصاب المنظومة القيمية للمجتمع من خلل وتراجع وضمور واضمحلال، وإحلال منظومة قيمية إيجابية جديدة محل الأخرى البالية؛ لتكون بمثابة السياج الواقى الذى يحمى المجتمع ويحركه للعلاء. من ثم، فالمجتمع المصرى فى حاجة ملحة إلى تبنى منظومة قيمية إيجابية، وهو ما يمثل أحد أهم ملامح المجتمع المصرى المنشود.

٧- مجتمع ينمى المواطنة الصالحة والاعتزاز بالانتماء للوطن

لقد أصبحت قضية المواطنة ضرورة حتمية فى ظل التغيرات العالمية السريعة المتلاحقة والتى تزايدت خلالها تطلعات الناس وتنامت احتياجاتهم وتعددت مشاربهم وديانتهم وأعراقهم ومذاهبهم داخل الوطن الواحد. فالمجتمع اليوم فى أمس الحاجة لتنمية المواطنة الرشيدة البعيدة عن النعرات الضيقة، التى تحمل فى طياتها بذور زوال الأوطان أو فى أضعف الحالات تجعلها عرضة للاختراق والتدخل الخارجى، الذى لا يريد للمجتمع نجاحًا أو فلاحًا[٦٩]. بالإضافة إلى أنه لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطى حر متماسك تسوده العدالة الاجتماعية ويسعى لتحقيق تنمية مستدامة ويحافظ على هويته الثقافية ويتبنى منظومة قيم إيجابية، ما لم يكن هذا المجتمع مرتكزًا على أساس المواطنة. من هنا، يجب أن أن يكون المجتمع المصرى المنشود مجتمعًا قائمًا على المواطنة، ويعمل على تنميتها بشكل سليم لدى أفراده.

والمواطنة هى انتماء الفرد إلى وطن معين بالمولد أو بالجنسية ضمن إطار مجتمع سياسى مؤسساتى، بما يمكّنه من حقوق ويكلفه بواجبات بموجب ذلك الانتماء، فى مساواة مع الآخرين دون ميز أو حيف، وبما يحقق علاقة سليمة مع الدولة فى إطار من الشفافية، وبما يضمن المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع فى بناء الإطار الاجتماعى والسياسى والثقافى للدولة[٧٠]. وهى التعبير عن

حركة الإنسان اليومية مشاركًا ومناضلاً، من أجل الحصول على حقوقه بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية دون تمييز لأى سبب، واندماج هذا المواطن فى العملية الإنتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد فى إطار الوطن الواحد الذى يعيش فيه مع الآخرين[٧١]. وتتضمن الشعور بالانتماء، والوحدة الوطنية، والرغبة فى المبادرة والمشاركة فى الحياة العامة، والحرص على ممارسة الحقوق السياسية. وتنهض على مجموعة من القيم التى تتمثل بصفة عامة فى المساواة، والعدل، والحرية، والالتزام، والاستقلالية، والتوازن[٧٢].

وحتى تتحقق المواطنة، توجد مكونات أساسية ينبغى أن تكتمل، وهى:

- **الانتماء:** وهو شعور داخلى يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه وللدفاع عنه، وهو ما يبعث على الولاء للوطن. ومن مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته.
- **الحقوق:** يتضمن مفهوم المواطنة حقوقًا يتمتع بها جميع المواطنين بدون استثناء وهى فى نفس الوقت واجبات على الدولة والمجتمع.
- **الواجبات:** ثمة واجبات يجب أن يقوم بها كل مواطن حسب قدراته وإمكاناته، وعليه الالتزام بها وتأديتها على أكمل وجه بإخلاص.
- **المشاركة المجتمعية:** إن من أبرز سمات المواطنة أن يكون المواطن مشاركًا فى الأعمال المجتمعية، والتى من أبرزها الأعمال التطوعية.
- **القيم العامة السائدة فى المجتمع.**[٧٣] فيلزم للمواطن أن يتبع منظومة قيم مجتمعه.

ولم يعد مقبولاً فى المجتمع المصرى وهو على أعتاب مرحلة جديدة للبناء، أن يكون هناك انفراد بالسلطة، وغياب مشاركة المواطنين فى الشئون السياسية والاجتماعية، وإحجامهم عن المشاركة فى رسم السياسات وصنع القرارات؛ فمشاركة المواطنين تضمن ترشيد السياسات وصواب القرارات وتحقيقها للصالح العام. ومن أجل تحقيق مشاركة مجتمعية رشيدة، يتعين تحقيق كل مكونات المواطنة.

ولما كان عصب المواطنة الصالحة هو انتماء الفرد لوطنه، والذى يعنى الارتباط الفكرى والوجدانى بالوطن والذى يمتد ليشمل الارتباط بالأرض والتاريخ والبشر وحاضر ومستقبل الوطن، وهو بمثابة شحنة تدفع المرء إلى العمل الجاد والمشاركة البناءة فى سبيل تقدم الوطن ورفعته[٧٤]. فمن الضرورى العمل على تنمية الانتماء للوطن، خاصةً

وأن العولمة تحاول ضرب الانتماء تحديداً من خلال إغراق جيل الشباب فى عالم الإثارة والمتع الحسية ومظاهر الاستهلاك الآنى مزينة إياها على أنها غاية المنى فى تحقيق الوجود وامتلاء الكيان ودلالته. إنها تختزل قيمة الانتماء إلى وطن، فى رقم حساب وبطاقة ائتمان ومظاهر رفاه العيش وإثاراته التى يتفنن إعلام العولمة بتزيينها للناس وللشباب تحديداً. إنها تحاول سلخهم عن هويتهم وانتماءاتهم وإتباعهم باقتصاد السوق فوق الوطنى، أى فى الحقيقة الاقتصاد الذى يلغى الوطن ويحل محله رقم الحساب المصرفى وبطاقة الائتمان كانتماء وهوية وحيدين[٧٥]. وبالتالى، يجب العمل على غرس وتقوية وتنمية الاعتزاز بالانتماء للوطن كأحد أهم ملامح المجتمع المصرى المنشود.

٨- مجتمع يلحق بالتقدم العلمى والتكنولوجى

يشهد العالم فى الفترة الحالية تقدماً علمياً وتكنولوجياً متسارعاً على نحوٍ لم يسبق له مثيل؛ حيث تتوالى الاكتشافات العلمية والتطبيقات التكنولوجية بسرعة كبيرة فى مجالات الحياة كافةً، وتتقلص الفترة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى. وصارت القوة الدافعة للتغيرات الجارية فى العالم تعود فى الأساس إلى امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا، وارتبط الحديث عن تقدم المجتمعات وقوتها بمقدار ما تمتلكه من قدرات علمية وتكنولوجية ومقدار ما تحرزه من تقدم علمى وتكنولوجى. ومن هنا، يحظى التقدم العلمى والتكنولوجى باهتمام أية أمة تنشد لنفسها البقاء والعلاء كأمة لها موضع بين الأمم على خريطة العالم فى القرن الحادى والعشرين.

ويمثل تسارع التقدم العلمى والتكنولوجى وضخامته تحدياً كبيراً يحمل بين طياته تهديداً قوياً لمن لا يستطيعون اللحاق به. وهنا، لا يمكن أن تقف مصر موقف المتفرج المنبهر بالتقدم العلمى والتكنولوجى، بل لابد أن تشارك فيه من موضع اقتدار.

ويمكن الوقوف على أن حال العلم والتكنولوجيا فى مصر ليس كما هو مأمول أو مطلوب، بل إنه يعانى ضعفاً شديداً يمكن الاستدلال عليه عن طريق مراجعة بعض المؤشرات الدالة على حال العلم والتكنولوجيا فى مصر ومقارنتها بدول أخرى، من خلال التقارير الدولية؛ حيث جاء فى تقرير التنمية البشرية (٢٠١٣) أن:

- عدد براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين (من كل مليون شخص)؛ حيث بلغ فى مصر (٤) فقط، فى حين بلغ فى إسرائيل (٥٠٢)، وسنغافورة (٨٧٣,٣)، ونيوزيلندا (٩٩٥,٢)، وجمهورية كوريا (١٤٢٨,٨).
- عدد الباحثين (من كل مليون شخص)؛ حيث بلغ فى مصر (٤٢٠,٤)، فى حين بلغ فى البرازيل (٦٩٥,٧)، وتركيا (٨٠٣,٩)، والأرجنتين (١٠٤٥,٥)، واليونان (١٨٤٩,٥)، وتونس (١٨٦٢,٥)، أستونيا (٣٢١٠,٣)، وبلجيكا (٣٤٩٠,٧)، وجمهورية كوريا (٤٩٤٦,٩)، والسويد (٥٠١٧,٦)، والنرويج (٥٥٠٣,٧)، وسنغافورة (٥٨٣٤)، والدانمرك (٦٣٩٠,٣)، وآيسلندا (٧٤٢٨,١)، وفنلندا (٧٦٤٧,٤).
- الإنفاق على البحث والتطوير (بالنسبة المئوية من الناتج المحلى الإجمالى)؛ حيث بلغ فى مصر (٠,٢)، فى حين بلغ فى آيسلندا (٢,٦)، وسنغافورة (٢,٧)، والدانمرك (٣)، وجمهورية كوريا (٣,٤)، والسويد (٣,٦)، وفنلندا (٣,٨)، وإسرائيل (٤,٣).[٧٦]

بناءً على ذلك، يعد تحقيق تقدم علمى وتكنولوجى أمرًا مصيريًا وضرورةً مطلقةً للمجتمع المصرى، وليس ترفًا يمكن الاستغناء عنه، ويجب التحرك فى مضماره على وجه السرعة، فلا وقت يمكن إضاعته، إذا أراد المجتمع ألا يعانى مزيدًا من التخلف والتهميش. وبالتالى، يعد التأخر فى ماراثون العلم والتكنولوجيا تخلفًا لا خروج منه فى القرن الحادى والعشرين، وتعميقًا للفجوة بين الدول التى تمتلك ناصية العلم والتكنولوجيا والدول التى لا تمتلك. وهذا يؤكد ضرورة الاهتمام باللحاق بركب التقدم العلمى والتكنولوجى وإحراز سبق فيه. من ثم، فلا مناص للمجتمع المصرى المنشود من أن يسعى جاهدًا لإحراز تقدم فى ميدان العلم والتكنولوجيا؛ من أجل أن يكون قادرًا على اللحاق بالتقدم العلمى والتكنولوجى.

٩- مجتمع قائم على المعرفة

يشهد العالم انفجارًا معرفيًا متسارعًا فى مختلف المجالات وعلى كافة الصُّعد، تصفه الأدبيات بأنه ثورة معرفية تتغلغل فى جوانب النشاط الإنسانى المتعددة، وأصبح يطلق على هذا العصر عصر المعرفة. ويفضى ذلك إلى بروز تنافس ملحوظ بين المجتمعات فى إنتاج المعرفة وتملُّكها ونشرها وتوظيفها بحسبانها قوة لا يعدلها قوة أخرى، فنحن فى عالم لا يعترف إلا بالكيانات القادرة على إنتاج المعرفة، والتى تجعل منها مصدرًا للقوة والثروة والبقاء والعلاء.

إن المعرفة حق إنسانى، وهى طريق يروم تذليل العديد من الصعوبات والعقبات التى تعترض طريق الإنسان، إضافةً إلى أنها تشكل اليوم ضرورة تنموية بالغة الأهمية. وتؤكد معطيات الحاضر فى البلدان التى بلغت عتبات متقدمة فى مجال امتلاك وحيازة المعرفة وتقنياتها، أن التوظيف الناجع لمنتوج المعرفة، فى جميع مجالات النشاط الاقتصادى والاجتماعى، يساهم بفعالية فى توسيع خيارات الإنسان، وفى تحقيق المزيد من التحرر من أجل تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة. فلم تعد المعرفة كما كانت فى السابق قضية فكرية وتأملية خالصة، فهى اليوم قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية. فالمعرفة تؤدى دور الرافد والرافع القوى للتنمية ولتحسين نوعية الحياة، ولذلك ينعكس أى تطور إيجابى فى الأداء المعرفى على مجمل الأداء التنموى. ولم يعد هناك تردد فى إعلان قوة المعرفة وقوة مالكيها؛ بحيث أصبحت فجوة المعرفة ترادف الفقر والضعف والتهميش، ثم التبعية والرضوخ. وبذلك تصبح المعرفة – اكتسابًا وإنتاجًا وتوطينًا وتوظيفًا – أداةً وغايةً للمجتمع ككل[٧٧].

ولم يعد معيار التقدم الحقيقى فى تواصله واستدامته مكتفيًا بما هو متبع اقتصاديًّا من مقياس نمو الناتج المحلى الإجمالى وإنما يفضله ويتميز عنه ما يعرف بمعيار الرصيد أو المخزون القومى المعرفى ونموه. كذلك غدت الميزة التنافسية فى الإنتاج معتمدة فى المقام الأول على توفير المعرفة الفاعلة، بعد أن كانت معتمدة إلى حد كبير على توافر الموارد الطبيعية ورأس المال وقوة العمل. كذلك أصبحت المعرفة أغلى عناصر الإنتاج تكلفة، وهى فى الوقت ذاته أعلاها عائدًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا. ومن هنا برز مصطلح اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة[٧٨]. حيث بات العالم يشهد صيرورة انتقال تدريجى من مجتمع مبنى على إنتاج السلع المصنعة إلى مجتمع جديد مبنى على إنتاج المعرفة. ومن هنا، تحدث عملية على مستوى العالم للانتقال إلى مجتمع المعرفة، فثمة نموذج اجتماعى بدأ يتخلق فى المجتمعات المتقدمة، هو نموذج مجتمع المعرفة.

ومجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذى يقوم أساسًا على إنتاج المعرفة ونشرها، وتوظيفها بكفاءة فى جميع مجالات النشاط المجتمعى: الاقتصاد والمجتمع المدنى والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد. وفى عبارة واحدة، يعنى مجتمع المعرفة اعتماد المعرفة مبدأً ناظمًا لمجموع الحياة البشرية[٧٩]. وينطوى

مجتمع المعرفة على فرص وإمكانات هائلة تمكن المجتمع من تجاوز الزمن – تاريخيًا – إلى صنع مستقبل أرحب يصنع فيه النهضة والتقدم[٨٠]. ومن أهم ركائزه: اكتساب المعرفة، وتوليد المعرفة، ونشر واستيعاب المعرفة، واستثمار أكثر فى التعليم والبحث والتطوير[٨١].

ويؤكد تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٠/٢٠١١ أن الرؤية العربية لمجتمع المعرفة يجب أن تنحو منحى شاملاً، لتنزع نحو بناء مجتمع تصبح فيه المعرفة محصلة للجمع بين تقانات المعلومات والخبرة والقدرة على الحكم، من أجل ترشيد الموارد، وحشد واستخدام الوسائل المتاحة فى اتجاه بلوغ النهضة وتملك مكاسب التنمية الإنسانية[٨٢].

وهناك من يؤكد أن المجتمع سيحيا – شاء أم لم يشأ – فى العقود القادمة، فى إطار مجتمع المعرفة، ومن لا يشارك فى إنتاج المعرفة واستعمالها والاستفادة منها سيسقط ويموت. فقد زال وانقضى عصر الانعزال، ومن لا يتقن فنون العصر الجديد سيحكم على نفسه بالانقراض بالمعنى التاريخى للكلمة. وجديرٌ بالذكر، أن الفجوة فى المعرفة تتسع بين المجتمع وبين الدول المتقدمة، فما زال المجتمع فى مجال استهلاك المعرفة، ولم يعبر بعد إلى مجال إنتاج المعرفة. بل هو متأخر فى مجال استهلاك المعرفة العلمية المتاحة[٨٣].

ولقد كشف تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩ أن ثمة فجوة معرفية عربية، سواء فى البيئة التمكينية أو فى إنتاج وتوظيف المعرفة فى الواقع. وأشار التقرير إلى أن "التخلف المعرفى العربى"، المتمثل فى مجالى الاكتساب والإنتاج، يزيد من اتساع الفجوة المعرفية القائمة. إن الفجوة المعرفية الحاصلة اليوم تعنى أن المجتمعات العربية لم تستطع تملك مكاسب التطور التقنى، كما لم تستطع توطين الوسائط والآليات الجديدة القادرة على الاستفادة العظمى من المعارف الجديدة فى مجال التنمية، ويمتد هذا التقصير ليشمل المناحى الثقافية والاجتماعية. فالمتتبع للإنجاز المعرفى العربى يجده متواضعًا وخجولاً، مقارنةً بإنجازات المناطق الأخرى فى العالم. وتدعو تلك الفجوة المعرفية المجتمع إلى الإسراع فى تهيئة الوسائل المناسبة لترسيخ أسس إقامة مجتمع المعرفة، خصوصًا وأن تسارع وتائر التقدم العالمى فى المستويات التقانية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية يتم بصورة تدفع المجتمع بدون أدنى تردد إلى الانخراط فى امتلاك نواصى المعرفة، بما فى ذلك توفير بيئاتها التمكينية، ودعم تعميم نشرها

مشاركةً وانتفاعًا، وتوفير أدواتها وتقاناتها، بهدف توظيفها بشكل فعال فى خدمة التنمية الإنسانية والانتصار على مظاهر التخلف السائدة فى المجتمعات العربية[٨٤].

بناءً على ما تقدم، فإن مجتمع المعرفة يمثل ضرورة لا يمكن للمجتمع المصرى الاستغناء عنها، أو التحرك نحو المستقبل بدونها. بالتالى، تعد إقامة مجتمع المعرفة من أهم ملامح المجتمع المصرى المنشود.

ويقوم بناء مجتمع المعرفة على خمسة أركان، هى: إطلاق حريات الرأى والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح، والنشر الكامل للتعليم راقى النوعية مع إيلاء عناية خاصة للتعليم المستمر مدى الحياة، وتوطين العلم وبناء قدرة ذاتية فى البحث والتطوير التقانى فى جميع النشاطات المجتمعية، والتحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة فى البنية الاجتماعية والاقتصادية، وتأسيس نموذج معرفة قومى أصيل منفتح ومستنير[٨٥].

وفى سبيل بناء مجتمع المعرفة، فمن اللازم السعى لتكوين وتنمية **رأس المال المعرفى**، وهو: مجمل الكفايات المعرفية التى يمتلكها أفراد المجتمع، التى تشمل المعارف فى مختلف الميادين، وفى طليعتها المعارف اللغوية والأدبية، والحسابية، والعلمية، والتقانية، والصحية، والبيئية، والفنية، والإنسانية، والاجتماعية، والفلسفية، وغيرها. كما تشمل المهارات الذهنية بمختلف أشكالها، وفى طليعتها مهارات استقاء المعلومات والتعلم الذاتى المستقل، والتحليل، والتفكير المنطقى، والتفكير النقدى، والتخطيط، والتنظيم، واستشراف المستقبل، والتكيف مع المتغيرات والمستجدات، واستغلال فرص التجديد والإبداع، وما إلى ذلك من مهارات عقلية عليا. كما تشمل الكفايات الإنسانية والاجتماعية القائمة على المعرفة، وفى مقدمتها المهارات المتعلقة بالتواصل وإقامة علاقات إيجابية مع الآخرين والتعاون معهم، والعمل ضمن فريق، والمشاركة بفعالية فى قضايا الشأن العام، والريادة، والقيادة، والإدارة[٨٦].

١٠- مجتمع قادر على المنافسة العالمية

تقوم العولمة – فى بعدها الاقتصادى – على أساس نظرية الليبرالية الجديدة، التى ترتكز أساسًا على فكرة "السوق". فكل شيء أو شخص لا بد من أن يخضع لقانون العرض والطلب. ومن ثم، فإن العمل جارٍ على قدم وساق، وبكل جدية وإصرار، على تشييد دكتاتورية السوق العالمية[٨٧].

وتقوم أيديولوجيا العولمة على ما يطلق عليه الداروينية الاجتماعية، وهى أيديولوجية صاغتها الطبقات الرأسمالية الأمريكية لتبرير الرأسمالية المتوحشة، وهى مأخوذة من فكرة "داروين" البقاء للأصلح. والدارونية كمذهب اجتماعى يقرر أنه فى السوق الاقتصادى البقاء للأصلح، فلو نشأت شركة عملاقة من حقها أن تسحق المنافسين الصغار. هذه القيمة المضمرة من أيديولوجيا العولمة هى التى قامت عليها فلسفة قيام منظمة التجارة العالمية، التى تفتح باب المنافسة العالمية(٨٨). وفى هذا الصدد فإن هناك سياسة منهجية تتبعها الشركات متعدية الجنسية فى الغزو الاقتصادى المنظم لأسواق البلاد النامية، محميةً فى ذلك بالنصوص المجحفة الواردة فى نصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والتى وُضِعَتْ فى الحقيقة تحت ضغوط واضحة من الدول الصناعية المتقدمة وضد مصالح الدول النامية. ومن ثم فإن مخاطر العولمة على اقتصادات الدول النامية، وخصوصًا الضعيفة اقتصاديًا، تصبح بادية للعيان(٨٩).

إذًا، يعيش المجتمع فى اقتصاد عالمى واحد يقوم على أساس المنافسة العالمية، لذا فإن الفيصل فى هذا السباق – الذى ليس فيه مكان إلا للأقوى بل وللأسرع – هو القدرة التنافسية لأى بلد فى مواجهة أطراف أخرى، ولا يمكن الدخول فى هذه المنافسة إلا بخبرات وقدرات متميزة تنافس الخبرات والقدرات التى يتمتع بها أبناء الدول الأخرى(٩٠).

ويمكن الوقوف على أن حال القدرة التنافسية فى مصر ليس فى الوضع المطلوب، بل إنه يعانى ضعفًا شديدًا يمكن الاستدلال عليه عن طريق مراجعة ترتيب مصر على مؤشر التنافسية العالمية ومقارنتها بدول أخرى، من خلال تقارير التنافسية العالمية، وذلك على النحو الآتى:

- لقد احتلت مصر موقعًا متأخرًا بين دول العالم؛ حيث ورد فى تقرير (٢٠١٣ -٢٠١٤) أن مصر جاءت فى الترتيب (١١٨) من (١٤٨) دولة على مستوى العالم. فى حين جاءت قطر (١٣)، والمملكة العربية السعودية (٢٠)، والإمارات العربية المتحدة (١٩)، وسلطنة عُمان (٣٣) ، والكويت (٣٦)، والبحرين (٤٣)(٩١).
- لقد تراجع ترتيب مصر على مدى السنوات الماضية؛ حيث جاءت مصر فى الترتيب (٧٠) من (١٣٣) دولة فى تقرير (٢٠٠٩ -٢٠١٠)(٩٢)، وجاءت فى الترتيب (٨١) من (١٣٩) دولة فى تقرير (٢٠١٠ -٢٠١١)(٩٣)، وجاءت فى الترتيب (٩٤) من (١٤٢) دولة فى تقرير (٢٠١١ -٢٠١٢)(٩٤)، وجاءت فى الترتيب (١٠٧) من (١٤٤) دولة فى تقرير

(٢٠١٢ -٢٠١٣)[٩٥]، وجاءت فى الترتيب (١١٨) من (١٤٨) دولة فى تقرير (٢٠١٣ - ٢٠١٤)[٩٦].

ومما يؤكد ضعف القدرة التنافسية لمصر أيضًا، ضآلة نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا إلى إجمالى الصادرات المصنعة؛ حيث جاء فى تقرير التنمية فى العالم (٢٠١٢) أن هذه النسبة فى مصر بلغت (١٪)، فى حين كانت النسبة المسجلة فى مجموعة الدول متوسطة الدخل التى تنتمى إليها مصر (٢٠٪)، وعلى مستوى العالم (٢٠٪). وتبدو هذه النسبة شديدة التواضع عند مقارنتها حتى بالنسبة التى حققتها مجموعة الدول منخفضة الدخل وهى (٣٪). وقد بلغت النسبة (١٠٪) فى موزمبيق، و(١٢٪) فى بوروندى، و(١٤٪) فى البرازيل، و(٢٣٪) فى إسرائيل، و(٢٦٪) فى تايلاند، و(٣١٪) فى رواندا، و(٣١٪) فى الصين، و(٣٢٪) فى جمهورية كوريا، و(٣٤٪) فى السودان، و(٤١٪) فى كوستاريكا، و(٤٧٪) فى ماليزيا، و(٤٩٪) فى سنغافورة، و(٦٦٪) فى الفلبين[٩٧].

وبناءً عليه، يصير الارتقاء بالقدرة التنافسية ضرورة لا يمكن للمجتمع المصرى الاستغناء عنها، أو غض الطرف عنها. بالتالى، لابد أن يصبح المجتمع المصرى المنشود قادرًا على المنافسة العالمية.

المحور الثانى : نظام التعليم المنشود : مسئوليات وأدوار

بوصف التعليم مَعْنِيٌ ببناء الإنسان من أجل بناء المجتمع، إذًا لابد أن يسهم فى تغيير الإنسان وإعادة بناء شخصيته على النحو المبتغى من أجل تحقيق بناء المجتمع المنشود. إن وضع سياسات التعليم وتنفيذها يجب أن يُمَكِّن نظام التعليم من تحقيق المسئوليات والأدوار التى يفرضها السياق المجتمعى العام. وفى إطار ما تم تناوله من ملامح المجتمع المنشود، يمكن استنتاج ما تستلزمه تلك الملامح من التعليم، والتى تمثل مسئوليات التعليم وأدواره تجاه المجتمع المنشود. ثم من هذه المسئوليات والأدوار، يمكن اشتقاق جملة من الأدوار العامة التى يتعين أن يقوم بها التعليم من أجل الوصول إلى هذا المجتمع المنشود.

أولاً – مسئوليات التعليم وأدواره تجاه بناء المجتمع المنشود

من المؤكد أن يفرض كل ملمح من ملامح المجتمع المنشود مسئولية يجب أن يفى التعليم بها، ويرتبط بتلك المسئولية أدوار يتعين على التعليم أدائها. **ويمكن تحديد أهم مسئوليات التعليم، وأدواره المرتبطة بهذه المسئوليات، إزاء المجتمع المنشود فيما يأتى:**

١- مسئولية التعليم وأدواره تجاه بناء مجتمع ديمقراطى حر

لا تقتصر الديمقراطية على الأشكال الدستورية والتنظيمية المرتبطة بها، وإنما تتجاوز ذلك لتشمل **ثقافة الديمقراطية**. وترتكز النظم الديمقراطية على وجود هذه الثقافة، التى هى مجموعة من الأفكار والمفاهيم والقيم، والتى فى حال عدم توافرها فى مجتمع ما، فإن المؤسسات الديمقراطية تكون نبتًا مصطنعًا، لا يستند إلى جذور عميقة فى الواقع الاجتماعى تصونه وتحميه[٩٨]. وتؤكد الدراسات أن هناك أدلة مقنعة كثيرة بأن انخفاض مستوى تلك الثقافة يمكن أن يقوض الديمقراطية. والحقيقة أن الافتقار إلى الالتزام بمبادئ وإجراءات وقيم ومعتقدات ديمقراطية قد يجعل من الصعب تعزيز الديمقراطية[٩٩]. من هنا فإن تفكيك ثقافة التسلط والاستبداد، ونشر ثقافة الديمقراطية بين مختلف فئات المجتمع يُعد من المتطلبات الرئيسة لتأسيس نظام ديمقراطى مستقر، فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين[١٠٠].

يهيء التعليم الظروف اللازمة لبناء المجتمع الديمقراطى، من خلال **تكوين وتنمية ثقافة الديمقراطية**. فالديمقراطية لا تتحقق فى مجتمع أساسه الجهل. فماذا يفهم هؤلاء من الديمقراطية وكيف يسعون إلى تطبيق مناهج وبرامج الأهداف الديمقراطية[١٠١].

وتؤكد التجربة الإنسانية عبر مسارها التاريخى، أن الحياة الديمقراطية لأمة من الأمم مرهونة بأبعادها وخلفياتها التربوية. وذلك لأن حضور الديمقراطية وتكاملها فى حياة الأمة أمر مرهون بمدى تأصل ثقافة الديمقراطية فى عقول الناس ووجدانهم. وهنا يشكل الفعل التربوى دائمًا حلقة من أهم حلقات النماء الديمقراطى، فالعملية التربوية تشكل مدخلاً ضروريًا فى كل نماء ديمقراطى. وتستند المكاسب الديمقراطية لمجتمع من المجتمعات إلى **الوعى**، وينبنى على هذا أن الديمقراطية التى تنأى عن وعى أصيل، بأبعادها وقيمها وشروطها، تكون ديمقراطية شكلية تفتقر إلى مقومات وجودها

واستمرارها. فالديمقراطية، التى لا تقوم على وعى المجتمع بالقيم والمعايير الديمقراطية، هى ديمقراطية مهددة بالفناء، هذا إذ لم تتحول إلى نوع من الطغيان الديمقراطى العبثى الذى يهدد مقومات الوجود الديمقراطى. وإذا كان الوعى الديمقراطى يشكل شرطًا ضروريًا لضمان استمرارية الوجود الديمقراطى فى مجتمع من المجتمعات، فإن المؤسسات التربوية تشكل عاملاً محوريًا فى عملية بناء هذا الوعى وتشكله. وهذا هو المنطلق الذى جعل عددًا كبيرًا من الباحثين والمفكرين يعتقدون بأن مستوى التطور الديمقراطى فى مجتمع ما مرهون إلى حد كبير بمستوى تطور مؤسساته التربوية والتعليمية[١٠٢].

إن ترويج وتكريس ثقافة الديمقراطية يعتبران أمرين حيويين ومهمين للغاية. وثقافة الديمقراطية لا يمكن بأى حال من الأحوال اختزالها فى نشر تعريف لها أو مجرد إشارات بهذه المناسبة أو تلك. إن هذه الثقافة لا تستلزم تلقين الناس تعريفًا مختزلاً للديمقراطية، وإنما تستوجب تعريفهم بمقوماتها الضرورية والتى بفقدانها أو غيابها تفتقد الديمقراطية مضمونها الحيوى، علاوة على أنها مقومات لا يمكن الاستغناء عنها فى عملية إرساء وبناء الديمقراطية[١٠٣]. ومن أجل إرساء الممارسة الديمقراطية، **فلابد من أن يسعى التعليم إلى** تزويد الإنسان بقيم العدالة وحرية التفكير، وقيم النقد والحوار، واحترام الآخر وقبول مبدأ المشاركة على أساس المساواة. بالإضافة إلى كل القيم التى تؤكد على نماء الإنسان وتطوره، وعلى مبدأ الشعور بالكرامة والحرية والمشاركة والتنمية الذاتية والإبداع[١٠٤].

لا يمكن أن تقوم ديمقراطية حقيقية فى واقع المجتمع قبل أن تقوم فى واقع الحياة التعليمية. وبالتالى فإن المعلمين الملقنين الذين يفرضون "ثقافة الصمت" على طلابهم يسهمون فى إشاعة الاستبداد والفساد فى الأرض[١٠٥]. ويعكس كثير من عمليات التعليم وأجواء التمدرس الصورة الكلية للنظام التسلطى المجتمعى، منها عمليات الحفظ والتلقين فى التعامل مع المعرفة. ويصبح المطوب أن تحل مكان ذلك فى التعليم والتعلم ما يسمى **بالمنهج الحوارى**؛ حيث يتسع المجال لتقبل أى معرفة ومناقشتها من خلال الحوار بين المعلم والمتعلم، والتساؤل حول ما يتلقاه من المعلم، والمعلم يحترم ويناقش طلابه والطلاب يحترمون معلمهم ويناقشونه فى ضوء خبراتهم أو فيما غمض عليهم[١٠٦].

فى المجتمع الديمقراطى من حق كل إنسان أن يكون له صوت مسموع، وبالتالى ففى مواقع التعليم والتعلم الديمقراطى يستمع الطلاب إلى معلميهم، كما يستمع المعلمون إلى طلابهم، ويتم **حوار متصل** بينهما وحتى بينهم وبين إدارة المدرسة، مع **احترام مختلف الآراء** واتساع المجال لها جميعًا. ولعل المنهج الحوارى فى التدريس هو أحد المكونات الأساس فى المشاركة الديمقراطية، ومع ترسخه وشموله يمثل أداة لمقاومة أيديولوجية التسلط فى التفاعل مع الوزير ومدير المدرسة ورئيس الجامعة، أو ضابط الشرطة .. إلخ، يتواصل الجميع مع الجميع فى احترام متبادل، وذلكم هو الإطار الديمقراطى فى التواصل الإنسانى والمجتمعى(١٠٧).

تأسيسًا على ذلك، فإن بناء مجتمع ديمقراطى حر، يستلزم أن يسعى التعليم إلى بناء إنسان حر منفتح متحرر قادر على تحقيق استقلاله فى إطار خدمة مجتمعه، ملتزم بالصالح العام، معتز بكرامته وشخصيته، واعٍ بثقافة وقيم الديمقراطية ومتمسك بها ومطبق لها، وقادر على الحوار والتواصل والتفكير والتحليل والنقد والمشاركة والإبداع والاختيار وصنع القرار واتخاذه. وهذا يؤكد على الأهمية الكبرى **لمسئولية التعليم إزاء تعزيز الديمقراطية** من خلال تأكيد معانى الحرية والكرامة الإنسانية، وتأصيل المبادئ والقيم والممارسة الديمقراطية لدى الطلاب عبر الحياة التعليمية والتفاعل التربوى الديمقراطى الحر، والذى لا يؤتى أُكله إلا بالارتكاز على مبدأ **ديمقراطية التعليم**.

٢- مسئولية التعليم وأدواره تجاه تحقيق العدالة الاجتماعية

التعليم من أهم مجالات تحقيق العدالة الاجتماعية؛ فهو وسيلة رئيسة من وسائل الحراك الاجتماعى على أساس القدرات والمهارات المكتسبة، كما أنه أداة من أدوات تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين من أجل الحصول على حقوقهم الأساسية، وفى مقدمتها حق التعليم ذاته.

ولكى يسهم التعليم بفعالية فى تحقيق العدالة الاجتماعية، يجب أن يعمل بالتوازى فى محاور ثلاثة، وهى:

- تمكين الطلاب من تنمية قدراتهم للاستفادة بها فى ارتقائهم اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا، مما يساعد على حصولهم على الفرص الملائمة.
- جعل العدالة الاجتماعية فكرة متجذرة فى ضمير الأمة من خلال تدعيمها كقيمة مجتمعية عليا متأصلة فى البناء المجتمعى والسلوك الفردى، وذلك عن طريق إرساء

منظومة قيمية نوعية حاكمة للسلوك فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مثل: المساواة، والإنصاف، وعدم التمييز بين الأفراد، والبذل والعطاء، والإيثار، والإخلاص، والتسامح، والتعاون، والالتزام بالجودة، وإعلاء الصالح العام، والتنافسية الشريفة، وعدم الاحتكار، وعدم الإفساد، وعدم الاستغلال، واحترام الآخرين والاعتراف بحقوقهم.

- الإسهام فى محاربة الفقر ومحاولة التقليل من حدته: يقوم تحقيق العدالة الاجتماعية على أساس الحد من الفقر والحرمان والعوز أو تقليصهم إلى أدنى درجة، ومن ثم يمكن تضييق الفجوات الاجتماعية وتقليل التفاوتات بين الأفراد. وبالتالى، لا يمكن الاقتصار فى التعامل مع معضلة الفقر من خلال تقديم مساعدات وإعانات ودعم سلعى أو نقدى فقط. وهنا يأتى دور التعليم الجيد الذى يسهم فى عملية الارتقاء المجتمعى عامةً، وفى ارتقاء الأفراد اقتصاديًا واجتماعيًا وتحويل أوضاعهم إلى الأفضل. فالطبقة الوسطى فى تجربة المجتمع المصرى عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تكوَّنت من خلال التعليم الذى أسهم إسهامًا كبيرًا فى إحداث الحراك الاجتماعى لأفرادها، وغيَّر بشكل جذرى من مواقعهم الاقتصادية والاجتماعية. وبناءً عليه، فإن التعليم الجيد يمكن أن يكون عاملاً حاسمًا للحد من الفقر والحرمان، فهو يساعد الفقراء على امتلاك القدرات والمهارات التى تعمل على تحسين ظروفهم.

وجديرٌ بالذكر، أنه لا يمكن أن يصبح التعليم مسهمًا فى تحقيق العدالة الاجتماعية إلا إذا توافرت العدالة الاجتماعية فى التعليم ذاته أو ما يُعرَف بالعدالة التعليمية وذلك من خلال عدالة توزيع الفرص التعليمية وتكافؤها بين أبناء المجتمع بشرائحه المختلفة.

ويسهم التعليم فى إنجاز العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة فرص التعليم للجميع بغض النظر عن أى أوضاع اجتماعية أو اقتصادية أو نوعية أو ديموجرافية، بمعنى السعى إلى التقليل بأقصى درجة ممكنة من التمييز بين المواطنين فى الاستفادة من فرص التعليم على أساس المستوى الاقتصادى أو محل الإقامة أو النوع. وحينئذ يعتمد الحراك الاجتماعى على الكفاءة وليس على الانتماء العائلى أو درجة الثراء أو النفوذ أو غير ذلك من المعايير الأولية التى لا تظهر من خلالها الكفاءة الفردية. ومما لا شك فيه، أن من الشروط الهامة التى تؤدى إلى نجاح التعليم فى إنجاز الحراك الاجتماعى الموضوعى –

وبالتالى السير قدمًا تجاه العدالة الاجتماعية فى أى مجتمع – هو قدرة كل الفئات الاجتماعية على الحصول على فرص التعليم أولاً، ثم التمتع بخدمة تعليمية ذات نوعية جيدة تمكن الطالب من الحصول على فرصة عمل مستقبلاً من ناحية ثانية[١٠٨].

وفى سبيل تدعيم قدرة التعليم المصرى على تحقيق العدالة الاجتماعية، فثمة أمور يتعين مراعاتها، تتمثل فيما يلى:

- توفير فرص التعليم للجميع بالمجان، وما يرتبط به من قدرة نظام التعليم على الاستيعاب الكامل.
- توفير فرص الاستمرار فى التعليم، وما يرتبط به من قدرة نظام التعليم على الاحتفاظ بتلاميذه والحد من ظاهرة التسرب من التعليم.
- تحقيق جودة العملية التعليمية بعناصرها كافةً.
- تحقيق عدالة توزيع الفرص التعليمية بين الريف والحضر، وبين الأحياء (أو القرى) فى المحافظة الواحدة، وبين المحافظات المختلفة.
- عدم التمييز بين الجنسين فى التعليم.
- عدالة توزيع الإنفاق على التعليم.
- إتاحة الفرصة لمشاركة الأطراف المعنية فى صنع السياسة التعليمية.

٣- مسئولية التعليم وأدواره تجاه تحقيق التنمية المستدامة

تُعَوِّل الأدبيات على التعليم باعتباره قاطرة التقدم والوسيلة الأساسية التى يمكن عن طريقها الفكاك من براثن التخلف والانطلاق نحو التنمية، فالتعليم يتحمل مسئولية كبيرة فى تحقيق التنمية التى يطمح إليها المجتمع فى نواحى الحياة كافةً.

تتطلب التنمية المستدامة مواطنين فاعلين نشطين واسعى الاطلاع، وصانعى قرار، ومثقفين، وقادرين على أخذ القرارات الصائبة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المركبة، والمترابطة التى تواجهها المجتمعات[١٠٩]. ومن ثم فمن الضرورى تزويد الأفراد بالمهارات الملائمة والخبرة التقنية الحديثة، وبالقيم والاتجاهات الإنسانية والروحية العميقة، وبالقدرة على العمل بنفسه، ومع الآخرين فى فريق بنزاهة وشرف وأمانة ودقة فى المواعيد والمسئولية، وبالتأقلم على المواقف المتغيرة والمختلفة، وبمعرفة وفهم المشكلات والقضايا، وبالتوصل إلى حلول إبداعية للمشكلات، وبحل الخلافات والنزاعات بطريقة سليمة، وبامتلاك نظرة جيدة لحقيقة العالم وللفرد نفسه

وللآخرين، وبامتلاك بعض المعارف العامة مع التخصص فى بعض مجالات أو نواحى العمل، وباكتساب القدرة على الاستمرار فى التعلم ومتابعة التعليم طوال الحياة فى مجتمع متعلم[١١٠].

وعليه، فالاهتمام يجب أن يُعطَى للتعليم باعتباره العامل الأساسى فى تحقيق التنمية المستدامة. وهذا هو السبب وراء إطلاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة(٢٠٠٥ -٢٠١٤). وتتمثل الرؤية الأساسية لهذا العقد فى إيجاد عالم تُتاح فيه لكل فرد الفرصة للاستفادة من التعليم الجيد؛ بحيث يتعلم الفرد القيم والسلوك وأساليب الحياة المطلوبة لمستقبل مستدام وللتحوُّل الاجتماعى الحضارى الإيجابى. وعليه، يتمثل الهدف العام للعقد فى دمج مبادئ التنمية المستدامة وقيمها وممارساتها الأساسية فى كافة جوانب التعليم والتعلم؛ للتشجيع على إحداث تغيرات فى أنماط السلوك من شأنها المساعدة على إقامة مجتمع أكثر عدلاً واستدامةً، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة[١١١].

وفى سبيل أن يسعى التعليم لإنجاز التنمية المستدامة، فإن ذلك يستلزم:

- الاهتمام بتوفير تعليم عالى الجودة، بالإضافة إلى أنه يجب أن يتاح للجميع.
- التزام التعليم بثقافة المجتمع واشتقاقه منها، ومن الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحلية. بالإضافة إلى سعى التعليم لبناء المجتمع المنشود.
- التمركز حول الطالب، وتشجيع احترام الذات والمسئولية الشخصية، وتعلم كيفية التعلم، والتفكير النقدى والإبداعى، والمشاركة النشطة[١١٢].
- استمرار عملية التعلم مدى الحياة، متجاوزةً نطاق التعليم النظامى.
- التركيز على البعد الأخلاقى، بما فى ذلك قضايا المسئولية والمساواة والتضامن والتآزر فى الجيل الحالى وبين الأجيال، بالإضافة إلى العلاقات بين البشر والطبيعة، وبين الأغنياء والفقراء.
- ضمان اكتساب جميع الطلاب للمعرفة الملائمة المتعلقة بالتنمية المستدامة، ووعيهم بأثر القرارات التى لا تدعم التنمية المستدامة.
- اتباع مبادئ التنمية المستدامة فى المؤسسة التعليمية ككل.
- توفير فهم أفضل للروابط القائمة بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الصعيدين المحلى والعالمى.[١١٣]

- تعلم كيفية اتخاذ القرارات التى تأخذ فى اعتبارها المستقبل طويل المدى.

٤- مسئولية التعليم وأدواره تجاه تحقيق التماسك الاجتماعى

يؤدى الدين دورًا أساسيًا فى تحقيق التماسك الاجتماعى، بما تفرضه مبادئه الأساسية من ضرورة التعايش والتفاعل المشترك؛ حيث يسهم الدين على نحو فعال فى ضبط سلوك أعضاء المجتمع، بما يؤكد التماسك والاستقرار الاجتماعى. وذلك من خلال قبول أتباعه لقيمه، باعتبارها هى التى توجه سلوكياتهم فى مختلف المجالات الاجتماعية[١١٤]، وهنا تتأكد أهمية التربية الدينية السليمة.

كما تسهم منظومة القيم أيضًا فى تحقيق التماسك الاجتماعى للمجتمع؛ حيث يؤدى استيعاب الأفراد لقيم المجتمع والاتفاق عليها، إلى توجيه سلوكياتهم وفق مضامين هذه القيم. فمنظومة القيم تتولى ضبط وتنظيم التفاعل الاجتماعى، الذى يتدفق باتجاه تأكيد التماسك والاستقرار الاجتماعى[١١٥]، **وهنا تتأكد أهمية التعليم فى إكساب القيم وتنميتها لدى الأفراد**. ومن أجل تعزيز التماسك الاجتماعى وغرس ثقافة التسامح فى المجتمع، يجب أن يتعلم الأفراد احترام: الذات والآخرين، ووجهات النظر المختلفة، والثقافات الأخرى[١١٦].

ونظرًا لأهمية تكوين رأس المال الاجتماعى وتنميته فى إحداث التماسك الاجتماعى وتعزيزه، فإنه **يتعين على التعليم** فى سبيل إنجاز هذا التكوين وتلك التنمية: إكساب الأفراد منظومة القيم اللازمة لذلك، مثل: الثقة والاحترام المتبادل والتضامن والاعتماد المتبادل، والعمل على تنميتها على نحوٍ سليم.

٥- مسئولية التعليم وأدواره تجاه الحفاظ على الهوية الثقافية

فى إطار البحث عن الوسائل الكفيلة بالحفاظ على الهوية الثقافية إزاء الهجمات الشرسة الوافدة من الخارج، يأتى التعليم القادر على بناء الفرد المتمتع بهويته الثقافية والمعتز بالانتساب إليها والمتمسك بها، وفى ذات الوقت لا يخاصم مستحدثات العصر ولا يناصبها العداء، وإنما يتعامل معها مستفيدًا منها.

وفى سبيل الحفاظ على الهوية الثقافية، يتعين على التعليم الإسهام فى:

- بناء الإنسان المتدين، الذى يحب دينه ويعتز بالانتساب إليه ويتمسك به ويتصرف وفقًا لتعاليمه. ولابد أن يستند ذلك إلى أساس متين من المعرفة الصحيحة والفهم

السليم والبصيرة النافذة لثوابت الدين، وترسيخ عقيدة الإيمان بالله على نحو سليم، وتعميق التصور الإيمانى الصحيح للكون والحياة والإنسان، وترسيخ ثقافة العدل والسلام، وتأكيد الثوابت الدينية الدافعة إلى الأخوة فى الله والأخوة فى الإنسانية والتواصل الإنسانى والوحدة الانسانية والمساواة والتسامح والتكافل.

- تقوية الشعور بالانتماء للوطن والاعتزاز به، من خلال ربط الفرد منذ الصغر بمجتمعه عن طريق تعريفه بماضى المجتمع وبجانب من تراثه العلمى والأدبى والفنى والفكرى بعد تبسيطه وعرضه بطريقة جذابة ومشوقة، ومن هنا يأتى الاهتمام بتدريس التاريخ[١١٧]. والتعليم فى تأصيله للهوية الثقافية، عليه أن يحرص على التراث ولا يقدسه، فلا يضحى بالأصالة وفى ذات الوقت لا يفتقد روح العصر والإفادة من مستجداته، فالحفاظ على الهوية الثقافية لا يعنى الانغلاق على الثقافات الأخرى ولكن يعنى الحفاظ على تراثنا بعد نقده وانتقائه وكذلك أن نجعل من ثقافتنا ثقافة عصرية تتماشى مع روح العصر (التقدم العلمى والتكنولوجى). وعلى التعليم أن يغرس فى الأفراد عادات التفكير المتفقة مع قيم التراث ويمكنهم من الغوص فى التراث وإحيائه[١١٨].
- الحفاظ على اللغة العربية، فلقد أخذت تتراجع تراجعًا مخيفًا، مخليةً الكثير من أرض العقل العربى لتمدد سرطانى للغات الأجنبية عامةً والإنجليزية خاصةً[١١٩]. لا يمكن إنكار أن الاهتمام باللغة العربية ينبع من عقيدة دينية، ثم من عقيدة وطنية وقيم حضارية وموروثات اجتماعية. فاللغة هى وعاء الفكر بل هى الفكر بعينه، وهى وسيلة الاتصال والتواصل والتفاهم. والأهم من ذلك، فهى رابطة قومية ترسخ جذور الانتماء للوطن، كذلك فإن اللغة هى المخزون الذى لا ينضب من خبرات أهلها وتجاربهم وفنونهم ومعارفهم. ويظهر الواقع الحالى أن حال اللغة العربية وحال دارسيها ومدرسيها يلقى بظلال تثير القلق فى النفوس[١٢٠]. وهنا يجب التأكيد على أن اللغة العربية هى بوتقة انصهار وجدانى وعقلى وقومى مشترك، مع الحرص على الانفتاح على اللغات الأجنبية تواصلاً مع العالم والعصر، ومع طبيعة العلم المتجدد والمتطور، مع الإيمان بأن تعليم اللغات ينمى بعضها بعضًا[١٢١]. وتدل الشواهد على أن البدء بتعليم الدارس بلغته الأولى يؤدى إلى تحسين نتائج التعليم من حيث الفعالية وإلى تخفيض معدلات إعادة الصفوف والتسرب، وبعد

السنوات الأولى من التعليم، يجرى الانتقال تدريجيًا إلى استخدام اللغة الثانية[١٢٢]. بالتالى فمن الضرورى الاهتمام باللغة العربية، وغرس حبها في نفوس الأفراد، والذى يقتضى ضرورة استخدامها فى التعليم وذلك أولاً لأنها هى اللغة القومية التى يجب التمسك بها كعلامة على الانتماء ودليل على الاعتزاز بالوطن ورموزه، وثانيًا لأن اللغة ترتبط بالفكر وتعبر عنه، ولذا فإن استخدامها فى التعليم بالذات وفى تدريس العلوم والتخصصات الحديثة التى تتطلب إيجاد مصطلحات وتعابير جديدة سوف يؤدى إلى اكتساب مهارات لغوية وفكرية لم تكن موجودة من قبل[١٢٣].

- تنمية القدرة على التفكير والمناقشة والنقد للتخلص من السلبية التى تتقبل كل ما يفد من ثقافة الغرب كأمر مسلم به. وليس ثمة خوف من أن يتعرض الشخص المفكر ذو النظرة الناقدة لمختلف التيارات الفكرية ما دامت لديه القدرة على الاختيار[١٢٤].
- تكوين هوية تحقق للأفراد الحرية، وتؤكد على المستقبل الذى يتغير مع تغير الزمان والمكان الذى يعيش فيه هؤلاء الأفراد؛ ولذلك فإن الهوية يجب النظر إليها على أنها ليست شيئاً جامدًا بل ديناميًا[١٢٥].
- الانفتاح على العالم من خلال التربية الكونية التى تزود الطالب بثقافة عالمية، تتعلق بقضايا العالم ذات العلاقات المتشابكة، والتحديات المتبادلة مثل قضايا البيئة، والسكان، والتلوث، والتكنولوجيا، والموارد العالمية، والمصير المشترك، والتعاون الدولى، والسلام العالمى، والعلاقات بين الشمال والجنوب، ومشكلات الديون وهجرة العقول من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة... إلخ[١٢٦].
- تجديد البناء الثقافى للمجتمع، فلا يقتصر دور التعليم فى علاقته بالثقافة على مجرد نقلها إلى الأجيال الجديدة، فهذا يؤدى بتلك الثقافة إلى الجمود. ومن هنا فإن التعليم، إلى جانب وظيفته فى نقل الثقافة يعلم الأجيال الجديدة منذ سنوات التعليم الأولى من المهارات الفكرية والعملية ما يجعلهم قوة تجديد تعيد النظر فيما عرفوه من عناصر ثقافية لإخضاعه لمحك النقد، فهل ما تزال صلاحيته قائمة أم يحتاج إلى استبدال كلى أم تغيير جزئى؟ وهل أصبحت الحاجة ماسة إلى استحداث ما لم يكن قائمًا؟ وهل .. وهل إلى غير هذا وذاك مما هو سبيل إلى التجديد والتطوير[١٢٧].

٦- مسئولية التعليم وأدواره تجاه ترسيخ القيم الإيجابية

من أجل بناء أو إعادة بناء مجتمع جديد على نحوٍ جيد، فالبناء لا يكون إلا على أساس سليم. ونقطة البداية فى البناء هى بناء القيم اللازمة التى تعد بمثابة أطر عامة حاكمة لسلوك الأفراد تحثهم على بعض الممارسات وتصدهم عن أخرى[١٢٨]. وفى سبيل تحقيق مستقبل طموح للمجتمع المصرى، فالأمر يستلزم معالجة ذلك الخلل فى منظومة القيم، وترسيخ منظومة جديدة من القيم الإيجابية تسهم على نحوٍ فعال بعبور مصر إلى المستقبل المنشود.

ولما كان التعليم فى أى مجتمع هو المسئول الأول بعد الأسرة عن تشكيل وبناء الشخصية وتسليحها بكل مقومات الحياة والمهارات الأساسية، وفى ظل قصور التعليم الواضح فى غرس القيم المرغوب فيها وتنميتها، فإن ذلك يفرض ضرورة اهتمام التعليم بترسيخ نسق قيم إيجابية فى المتعلمين. وبالتالى، صار من الواجب أن يقوم التعليم بدور فعال لتنمية منظومة قيم إيجابية لدى الأفراد تعيد بناء الشخصية المصرية على أساس سليم يجعلها قادرة على الإسهام فى بناء مجتمعها المنشود.

٧- مسئولية التعليم وأدواره تجاه ترسيخ المواطنة الصالحة وتدعيم الاعتزاز بالانتماء الوطنى

إن تحول الإنسان المصرى إلى مواطن نشط فاعل، فى حاجة إلى نسق تربوى مغاير لما هو قائم، نسق يسعى للتجاوب مع البشر كبشر لا كأشياء يتم تنميطها وصبها فى قوالب جامدة، ويحترم تفرد الإنسان وكرامته وسعيه لتأكيد ذاته والمشاركة فى تشكيل مجتمعه، ويحرر عقله ويوسع مداركه، ويشكل وعيه بذاته وبالآخرين وبحقوقه ومسئولياته، ويسمح له بقراءة واعية للأحداث من حوله. إن القيام بدور تعليمى بشأن المواطنة الفعالة الواعية ينبغى أن يكون فى إطار سعى تربوى لتمكين المتعلم من منهجيات المشاركة فى المجال العام لبلورة رأى تجاه ما يطرحه النقاش من قضايا وما يطرحه الجدل القائم بين تطلعات الأفراد وتوجهات الدولة، بالشكل الذى يتيح له المساهمة بردود أفعال تعبر عن رأيه إزاء ما يحدث حوله[١٢٩].

والحق أن **التعليم مطلوب ليقوم بدور أساسى فى** دعم المفاهيم والقيم التى تتأسس عليها المواطنة، وأيضًا فى إعداد الناس للانخراط فى المجتمع، والعيش فيه،

وكليهما فى نطاق الحقوق والمسئوليات تجاه الدولة. وذلك يتطلب بالتالى تعليمًا ذا نوعية جيدة جديرًا بالعمل على توجيه المواطنين وتثقيفهم وجعلهم أكثر اطلاعًا، وإدراكًا ووعيًا بالقضايا الإنسانية والسياسية التى تؤثر فى مجتمعهم وفى العالم، ويكونون قادرين على أن يحللوا مضمونها، والسياق الذى تمضى فيه، ومن ثم يقومون بدور نشط فعال فى تقوية وإعلاء شأن القيم والصفات الأخلاقية والمعنوية المطلوبة[١٣٠].

وتحتاج ممارسة المواطنة إلى وعى بالحقوق المكفولة للمواطن والواجبات المطلوبة منه، والأوضاع السياسية والاجتماعية والقضايا المتداولة فى الحياة العامة، وكذلك القيم والمهارات اللازمة، ثم المشاركة فى الشأن العام. **وهنا يظهر دور التعليم فى تكوين هذا الوعى وتنميته.**

وتهدف التربية من أجل المواطنة إلى تنمية الاعتزاز بالانتماء لدى الطلاب، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم والاتجاهات الإيجابية التى تعدهم كمواطنين للاندماج فى نسيج مجتمعهم، والمشاركة فى جميع المسئوليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يحقق صالح الوطن والمواطن، ويؤدى إلى التقدم والازدهار[١٣١].

وهنا يجب على التعليم أن يسعى إلى تنمية وعى الطلاب بمفهوم المواطنة ومبادئها وما يرتبط به من حقوق وواجبات، ودعم ثقافة المواطنة وتنميتها، وإعداد مواطنين فاعلين مشاركين يتصرفون بمسئولية تجاه مجتمعهم، وتعميق الاعتزاز بالانتماء والولاء والإخلاص الوطنى لديهم.

٨- مسئولية التعليم وأدواره تجاه اللحاق بالتقدم العلمى والتكنولوجى

يجعل التقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع تطوير التعليم وتحديثه أمرًا ضروريًا وحتميًا، باعتباره الأداة القادرة على تطوير إمكانات الفرد وقدراته. فالتعليم الجيد ضرورة ملحة لتوسيع القدرات الوطنية فى مجال العلم والتكنولوجيا، والإفادة فى إعداد أجيال قادرة على التعامل مع هذا التقدم ومتابعته، والإسهام فيه. وبالتالى، صار من بعض مسئوليات التعليم الإسهام بقوة فى ملاحقة المجتمع للتطور العلمى والتكنولوجى والمساهمة فيه أيضًا.

وفى سبيل أن تحرز مصر تقدمًا علميًا وتكنولوجيًا، فإنه ذلك مرهون بتكوين كوادر علمية وطنية تنتج أعدادًا متناميةً من العلماء المبدعين الأكفاء. ولا يمكن تكوين

هذه الكوادر بغير التعليم؛ حيث إن التعليم رفيع الجودة القائم على البحث والاكتشاف والإبداع يعد أهم الأسس الرئيسة لتكوينها. وهنا يصبح **لزامًا على التعليم** تنمية قدرات البحث والاكتشاف والإبداع.

وإنه لمن المناسب الانتباه إلى أن التقدم العلمى والتكنولوجى لا يمكن أن يحدث فى غياب **التفكير العلمى**، أو أن التفكير العلمى هو الشرارة الأولى المولدة لهذا التقدم. فالتفكير العلمى يعتبر وسيلة رئيسة لفهم وحل المشكلات وللتنبؤ، وهو يقوم على الملاحظة الجيدة للمعطيات والظروف الخاصة بالمشكلة محل التفكير ووضع الفروض المناسبة لحلها، ثم اختبار صحة هذه الفروض بطريقة موضوعية من أجل التوصل إلى – أو اكتشاف – أنجح فرض ممكن[١٣٢]. وبالتالى، فإنه **يتعين على التعليم أن يسعى لتنمية التفكير العلمى لدى الطلاب.**

ويتحتم على التعليم أن يعمل على إعداد إنسان جديد بمواصفات جديدة، من أهمها، القدرة على: استقلالية الفكر والمبادأة، والتفكير الناقد والتفكير الإبداعى، وتقديم حلول للمشكلات، والتحليل المنطقى والاستنباط والاستقراء، والتصور والتخيل، والعمل ضمن فريق، وضع الفروض والنماذج والمحاكاة، وتوليد مستقبلات جديدة، وتقبل مبدأ لا نهائية العلم، والحرص على التعلم الذاتى المستمر[١٣٣]. وقبل كل شيء وبعده، فمن من اللازم أن **ينشد التعليم** غرس اتجاه إيجابى صوب العلم، يكون من ثماره تكوين احترام وتقدير حقيقيين للعلم وتنميتهما، ورغبة صادقة فى التفوق والسعى لإحراز السبق فيه.

٩- مسئولية التعليم وأدواره تجاه إقامة مجتمع المعرفة

إن إقامة مجتمع المعرفة لا يتم عبر نقل التقنية فحسب، أو الاكتفاء باستهلاكها، ولا يكون بقبول الأمر الواقع وبصورة تابعة، أو الاكتفاء بتسليع المعرفة. فالانخراط المنتج والمبدع إنما يكون ببناء رؤية شاملة لا تغفل أن السلع والأدوات المعرفية والتقنيات تُخفى قيمًا وتصنع قيمًا أخرى، وأن التطور المنشود يتطلب الكثير من المعرفة واليقظة والوعى[١٣٤].

وعندما تبرز المعرفة كأهم مصادر القوة المجتمعية، تصبح عملية تنمية الموارد البشرية – التى تنتج هذه المعرفة وتوظفها – هى العامل الحاسم فى تحديد قدرات المجتمعات، وهكذا يصبح الاستثمار فى التعليم هو أكثر الاستثمارات عائدًا، فلقد أدرك

الجميع أن مصير الأمم رهن بإبداع بشرها، ومدى تحديه واستجابته لمشكلات التغير ومطالبه[١٣٥]. من هنا، فإن **مجتمع قائم على المعرفة يعنى مجتمع قائم على التعليم**، وذلك نظرًا لكون العنصر البشرى يعد أهم مقوماته بلا منازع، وإن كانت المعرفة هى محرك مجتمع المعرفة، فالتعليم هو وقودها[١٣٦].

إن رأس المال البشرى سيظل دائمًا أحد القوى الأساسية الدافعة إلى مجتمع المعرفة. لذلك، فإن قطاع **التعليم سوف يظل يلعب أكثر الأدوار أهمية** نحو بلوغ هذا الهدف؛ حيث إن القاعدة الأساسية فى بناء مجتمع المعرفة، وهى إعداد الأجيال الجديدة وتجهيزها لمجتمع المعرفة، لابد أن يبدأ بناؤها فى المدرسة. والتعليم فى مجتمع المعرفة هو الذى يهيء لهذه الأجيال فرص اكتساب القدرات والمهارات والقيم التى تؤهلها للتعامل مع المعرفة توظيفًا وتوطينًا وإنتاجًا[١٣٧].

ومما لا شك فيه أن **للتعليم أهمية كبرى فى إقامة مجتمع المعرفة من خلال تكوين رأس المال المعرفى وتنميته، وتطوير قدرات الأفراد**. ذلك أن التعليم هو الأساس الذى يُسهِّل عملية إنتاج المعرفة، فكلما تحسن التعليم كمًا ونوعًا وازداد الإنفاق عليه ساهم بشكل فعال فى تسارع إنتاج المعرفة وتراكمها وتيسير تبادلها، وبالتالى اختصار المراحل لأجل التقدم والتطور[١٣٨]. وعليه، يفرض الانتقال إلى مجتمع المعرفة على الأمم أن تواجه بنجاح تحديًا يتمثل فى تحسين نوعية التعليم على نحو ملموس، لكى يتأتى لها البقاء داخل حلبة السباق. فالامتياز والنجاح يصاحبان أولئك الذين يستطيعون إبداع معارف جديدة وتطبيقها بسرعة[١٣٩]. وهنا يؤكد تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٠/٢٠١١ على ضرورة وجود نظم تعليمية منفتحة تراعى تكافؤ الفرص والعدالة وإشباع حاجة المتعلم، وأن ترتبط فى رؤيتها بتطوير مجتمعاتها[١٤٠].

وبالتالى، **يصبح نظام التعليم مطالبًا بجعل الفرد** ليس مواكبًا للتغيرات الحادثة وإنما مُسْهِمًا فيها بل مبادرًا بها. فليس من المقبول أو المعقول أن مثل تلك النظم التعليمية التى تعتمد فى مجملها على التلقين والاسترجاع أو بالأحرى ثقافة الذاكرة بقادرة على إنتاج أفراد يسهمون بفاعلية فى استنتاج المعرفة الصحيحة واستخدامها. فالأمر يتطلب إنماء القدرات الإبداعية وإطلاق العنان لحرية الفكر ومن ثم العمل وصولاً إلى مثل تلك المعرفة. لذلك، فالحاجة ماسة إلى أن يتيح نظام التعليم للمتعلم استيعاب

سبل التعامل مع المعرفة والحصول عليها من مصادرها الأصلية ومن ثم القدرة على تنظيمها وتصنيفها ومعالجتها لتيسير الإفادة منها وتطبيق نتائجها[١٤١].

ويرى البعض أن التوجه القديم القائم على نقل المعرفة والحقائق وتلقينها لن يكون مناسبًا، وعلينا أن نتجه إلى تعليم الطلاب أساليب الوصول إلى المعرفة المناسبة والمطلوبة والقدرة على الاختيار الجيد منها والتعامل معها. أى **يجب تعليم الطلاب** أنماط التفكير وأساليب الوصول إلى المعرفة والتعامل معها بدلاً من حفظها وتذكُّرها[١٤٢]. فالمهم التركيز على كيف يعرف الطالب أكثر من التركيز على ماذا يعرف؛ حيث أصبحت الأولوية لكيفية تحصيل المعرفة، وكيفية إتقان أدوات التعامل معها من أجل استيعابها وتعميقها وتوظيفها. وهنا، تظهر ضرورة إكساب الفرد القدرة على التعلم ذاتيًا[١٤٣].

من ثم يجيء **تكوين الذهنية العلمية بمقوماتها** فى التوجه النقدى والتجريبى والتحليلى والتركيبى والمنطقى والبنائى والتاريخى والمنظومى والتفاوضى والتأملى والتقييمى والإبداعى، باعتبارها موجهات لتوظيف المعرفة ومصادرها وآلياتها. وهذا التفكير الذى يُطلَق عليه "العلمى" هو الحصاد الحقيقى الذى ينبغى أن يبقى فى الذهن، حتى بعد أن ينسى الخريج تفاصيل ما تعلمه من مقررات دراسية[١٤٤].

إن الأداء المطلوب للنجاح والتوظيف فى مجتمع المعرفة إنما **يتطلب من الفرد التمكن من** مهارات فنية أساسية، تشمل محو الأمية القرائية والحسابية، ولغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية، ورياضيات، وعلوم، وقدرة على استخدام تقانات المعلومات بكفاءة، ومهارات التحليل والنقد والتركيب وحل المشكلات والتعامل مع المواقف المعقدة. كما أن هناك مهارات منهجية وشخصية يتوجب اكتسابها وامتلاكها والتمكن منها. لذلك، **فإن على التعليم لمجتمع المعرفة أن** يكسب الفرد المرونة، والإحساس بالمسئولية، وتقدير الذات وتنمية التفكير المنطقى والناقد، والقدرة على التعلم الذاتى، ومواصلة التعليم المستمر مدى الحياة، والتعامل مع المخاطرة والتغيرات المتسارعة وإدارة الأزمات، ومهارات التشبيك والقيادة ومهارات الاتصال والمشاركة كمواطنين فى مجتمع، على الصعيد المحلى والوطنى والقومى والعالمى. بالإضافة إلى المهارات "ما بعد المعرفية"، وهى **تعليم النشء كيفية التفكير، وتعليمه كيفية التعلم**. فالمهارات ما بعد المعرفية تعنى مهارة الوصول إلى المعارف واختيارها وتقييمها فى عالم غارق بالمعلومات، وتعنى العمل والتعلم

بفعالية على نحو فردى ومستقل وعلى نحو تعاونى فى فريق وجماعات. كما تعنى نقل المعرفة وتوظيفها وإنتاجها، والتعامل مع المواقف الغامضة، والمشكلات غير المتوقعة، ومواجهة المهام المتعددة. هذا بالإضافة إلى **القدرة على الإبداع**؛ فمهارة الإبداع أصبحت من المهارات التى يتزايد الطلب عليها فى مجتمع المعرفة(١٤٥).

١٠- مسئولية التعليم وأدواره تجاه تعزيز القدرة على المنافسة العالمية

فى ظل التحديات الجديدة التى تفرضها العولمة، يتحتم على صانعى السياسة التعليمية أن يجدّوا فى إنجاز مهمة محددة، وهى: ضرورة تغيير نظام التعليم على نحو يسمح له بتوفير المهارات والخبرات الجديدة اللازمة للتفوق والتميز فى بيئة عالمية عالية التنافسية(١٤٦). حيث تبرز أهمية التعليم فى إعداد قوى بشرية عالية المهارة وكثيفة المعارف وذات قدرة فائقة على التكيف والتدريب باستمرار على الفنون الإنتاجية الجديدة. وهنا تبدو أهمية التعليم الجيد المستمر لاكتساب مهارات العمل والإبداع المتجددة باستمرار.

يوجد اعتراف متزايد بأن التعليم هو مفتاح تحقيق القدرة التنافسية، وهذا يفضى إلى الإعلاء من شأن الأشخاص الأكثر تعلمًا. ومن ثم، فلكى تصبح دولة ما قادرةً على المنافسة، **يجب أن يكون نظامها التعليمى قادرًا على** إنتاج أوسع نطاق ممكن من قاعدة رأس المال البشرى من خلال إعداد مزيد من الأفراد الذين لديهم مستوى أرقى من التعليم(١٤٧). كما أن تزايد المنافسة فى سوق العمل والتغير السريع فى الأوضاع الاقتصادية قد أوجد الحاجة إلى أفراد يستطيعون **الإبداع وإنتاج الأفكار الخلاقة، ويتمتعون بالمرونة**، وعلى استعداد لتغيير عملهم عدة مرات فى حياتهم العملية(١٤٨).

ومن الملاحظ أن الكفاءة التعليمية أصبحت عملية ذات أبعاد دولية، ففى قطاع التعليم تتحدد هذه المسألة فى إمكانية بلد ما أن ينمى بسرعة القدرة العامة لكامل قوة العمل به والتى تمكن أبناءه من الالتحاق بأسواق عمل أخرى وتؤمن لهم النجاح فى الظروف الدولية الجديدة، وهذا يعنى أن ما يتعلمه الأفراد ينبغى أن يكون قابلاً للتطبيق والتطور والاستمرار على المستوى الدولى. فالأفراد عند تركهم المدرسة سيجدون أنفسهم بصورة متزايدة فى سوق عمل دولى يعملون ويتنافسون فيه مع آخرين من بلدان أخرى(١٤٩).

تستلزم التنافسية المفروضة على المجتمع – ضمن ما تستلزم – الأخذ فى الاعتبار معايير الجودة الشاملة فى التعليم، وكذا معايير الجودة فى مخرجات هذا

التعليم، والمستجدات العلمية والتكنولوجية، ونقل مفهوم التعليم من "التعليم البنكى" إلى "التعليم الحوارى"؛ من التعليم القائم على الحفظ والتذكر والاستظهار ونقل العلوم والمعارف من المعلم إلى المتعلم – إلى فهم جديد يسعى إلى تعظيم دور الإبداع وتمكين المتعلم من طرائق وسبل الحصول على المعرفة. إن مفهوم التعليم سيتغير من التلقين والحفظ والتذكر إلى الإبداع والمغايرة(١٥٠).

ثانيًا – أدوار عامة للتعليم فى بناء المجتمع المنشود

فى إطار ما تم التوصل إليه من مسئوليات التعليم، وأدواره المرتبطة بهذه المسئوليات، تجاه بناء المجتمع المنشود، يبدو واضحًا أن المطلوب تحديدًا هو نظام تعليمى جديد يسعى جاهدًا **لبناء شخصية جديدة**، تلك الشخصية التى من أهم ملامحها أنها: تمتلك القدرة على الإبداع والتفكير العلمى والتفكير الناقد، وتتمتع بروح العمل وتمتلك مهاراته وقيمه، ولديها المهارات الحياتية التى تساعدها على التعايش السليم فى المجتمع، وتتطلع إلى المستقبل وتسعى لصنعه وقادرة على تخطيطه، وتمثل مواطنًا ديمقراطيًا يتمتع بالولاء للوطن، ويمتلك قيم إيجابية فى مقدمتها التسامح والتآلف والجمال. إن قيام التعليم ببناء تلك الشخصية الجديدة يجسد أدوار التعليم العامة اللازمة لبناء المجتمع المنشود. وتتمثل أهم تلك الأدوار فيما يتعين أن يقوم به التعليم لتكوين وتنمية جوانب معينة فى الإنسان المنشود. **وتتحدد أهم هذه الأدوار العامة فيما يأتى:**

١- تنمية القدرة على الإبداع

لما كان العصر الحالى يتصف بتعدد المتغيرات وتسارعها، وتعاظم ما تحمله بين طياتها من تحديات تواجه المجتمع فى مختلف نواحيه، فإن التعامل مع هذه المتغيرات ومواجهة تلك التحديات يتطلب أفكارًا وآليات جديدة ومتجددة. إن ذلك يظهر الحاجة إلى وجود **إنسان مبدع**، والذى عن طريقه يتقدم المجتمع ويعلو شأنه؛ إذ يعد المبدعون من أبناء المجتمع بمثابة ذخيرة التقدم نحو بناء مستقبل أفضل فى عالم متسارع التغير. وهنا يأتى التعليم ليُعِدَّ هذا الإنسان المبدع وينميه، وهو ما أظهره البحث الحالى عند تناول مسئولية التعليم وأدواره تجاه: إقامة مجتمع المعرفة، واللحاق بالتقدم العلمى والتكنولوجى، وغيرهما من ملامح المجتمع المنشود.

والإبداع يعنى إنشاء شيء جديد انطلاقًا من التعامل مع شيء أو أشياء قديمة. وبالتالى، ففى مجال العلم يكون الإبداع هو اختراع واكتشاف يتم بواسطة خطوات فكرية ميزتها الأساسية أنها تقبل التحقق إما بالتجربة وإما بجملة من عمليات المراجعة والمراقبة يقودها منطق معين، أى جملة من القواعد يتخذها العقل ميزانًا للصواب والخطأ، للصدق والكذب. وتأسيسًا عليه، يرتبط الإبداع بعنصرين أساسيين: الجدة والأصالة[١٥١]. وقوام الإبداع هو: توفر الحدس ونفاذ البصيرة، والخيال الخصب، ومزج الأفكار والتصورات، والبحث دومًا عن جديد، وتقبل الجديد والاستجابة له، والوصول إلى حلول غير تقليدية، والرغبة فى التغيير والتجديد وتجاوز الواقع وصولاً إلى مراتب أرقى، والمغامرة والمثابرة والتحدى، ونبذ الاتباع والتقليد الأعمى.

ولا يصل للإبداع الإنسان ذو القدرات العادية، بل من يتمتع بقدرات إبداعية متميزة. والإبداع كسائر القدرات العقلية الأخرى يمكن تنميته، وهنا يأتى دور التعليم فى تنمية القدرات الإبداعية من خلال العمل على: تشجيع الأنشطة التى قد تسهم فى تنمية الإبداع وتبرز المبدعين من الطلاب، وإدراك أهمية الإبداع واكتشاف من يملكون القدرات الإبداعية والارتقاء بقدراتهم على قدر المستطاع، بالإضافة إلى تشجيع إثارة الخيال والتفكير وحب المعرفة، وإيجاد الحلول البعيدة غير المألوفة وقبول الاختلاف، والمساعدة على المرونة الفكرية، وتشجيع المبدعين ودفعهم إلى الأمام والاحتفاء بإنجازاتهم الإبداعية[١٥٢].

وعلى النقيض من ذلك، يشير المشهد الراهن إلى أن التعليم يضعف الإبداع لدى الطلاب بدلاً من تقويته، فيولى اهتمامه بالتلقين والحفظ والتذكر بدلاً من الإبداع. حيث يدور العمل التربوى الفعلى فى المدرسة فى الأساس على تنمية الجانب المعرفى فى الشخصية فقط، بل وعلى جزء محدود من هذا الجانب وهو التحصيل والاستيعاب. والحقيقة أن وزارة التربية والتعليم كانت وما زالت دومًا تشجع فقط ثقافة الذاكرة، ويظهر هذا التوجه بوضوح أثناء امتحانات الشهادات العامة. وعلى ذلك فالتفوق عند بعض الطلاب من أصحاب المجاميع العالية هو تفوق تحصيلى، ولا يدل على قدرة عقلية أخرى متميزة كالقدرة على التفكير الإبداعى. وبالتالى فهو نوع من التعليم لا يتناسب كثيرًا مع ما يحتاجه ويتطلبه إعداد المواطن للمعيشة فى مجتمع القرن الواحد والعشرين[١٥٣]. ولقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن المناهج الدراسية تفتقر إلى الأساليب

التى تساعد على تنمية القدرات الإبداعية، ويحتاج المدرس إلى التوعية بأهمية القدرة الإبداعية، وإلى التدريب على الاكتشاف المبكر لها وتنميتها. بالإضافة إلى الارتباط العكسى الواضح بين نمو القدرات الإبداعية وكثافة الفصول، كما ترتبط الدروس الخصوصية ارتباطًا جوهريًا بانخفاض القدرات الإبداعية لدى الطلاب، بالإضافة إلى أنها تخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب، فلقد أسفرت النتائج عن أن الحصول على الدروس الخصوصية يهدد القدرات الإبداعية، وشبيه بذلك ما يحدث أيضًا فى مجموعات التقوية[١٥٤].

فى هذا السياق، يبدو واضحًا أن على التعليم أن يقوم بدور حيوى لإعداد الفرد المبدع من خلال العمل على تنمية القدرات الإبداعية لديه، وهنا تصبح **تنمية القدرة على الإبداع** لدى الطلاب فى مقدمة ما يتعين أن يقوم به التعليم من أدوار عامة إزاء بناء المجتمع المنشود. وتأسيسًا عليه، **يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد المبدع.**

٢- تنمية القدرة على التفكير العلمى

لقد أصبح التفكير العلمى ضرورة لا غنى عنها فى أى مجتمع يريد أن يلحق بركب التقدم، وهو من أهم الوسائل للتعامل مع الثورة المعرفية والتقدم العلمى والتكنولوجى المتسارع، لأنه أسلوب للبحث فى الكون والأحداث، وطريقة للتوصل إلى المعارف واستخدامها. ويساعد التفكير العلمى الإنسان على تقديم الأدلة والبراهين على صحة آرائه ورؤاه، فباستخدامه للملاحظة والتحليل والتجريب يستطيع أن يثبت أو يرفض واقعة معينة ويكوّن رأيه تجاهها؛ بحيث يكون رأيه مبنيًا على أدلة وبراهين علمية. كما يسهم التفكير العلمى فى التنبؤ بظاهرة ما قبل حدوثها بدرجة عالية من الاحتمال، ويسهم فى مساعدة الفرد على إدراك المشكلات والعمل على حلها. وعلى كلٍ، فالتفكير العلمى هو الطريق للوصول للمكتشفات والمخترعات، وهو منهج يكتشف نواحى القصور فى الحياة ويعمل على علاجها[١٥٥].

والتفكير العلمى هو عملية عقلية إرادية رمزية منظمة، لا تُدرك مباشرة بل يُستدل عليها من آثارها، وهى تستثار عند مواجهة مشكلة معينة، وتنطلق من تفاعل الخبرة الحسية الحية من الخبرات القديمة، على نحو يُمكّن الوصول إلى فهم وتفسير

عناصر المشكلة (أو الظاهرة) مما يؤدى إلى حلها، ويعمل على معالجة البيانات من خلال عملية معرفية تقوم على تحديد المشكلة، ووضع فروض لحلها، ثم اختبار تلك الفروض والوصول إلى نتائج، واختبار تطابق تلك النتائج على عدة أمثلة للظاهرة، تمهيداً لوضع مبدأ أو قانون يوصف بالاحتمالية والثبات النسبى، إلى حين ظهور ما ينفى هذا المبدأ أو القانون. ويوصف التفكير العلمى بأنه متكامل، مرن بعيد عن الجمود، موضوعى، منظم. ومن بين مهارات التفكير العلمى: الملاحظة، والتساؤل، والمقارنة، والتخيل، والتفسير، وتحديد المشكلات، والتحليل، والتصنيف، والاستنتاج، والتنبؤ والتقييم، إلخ[١٥٦]. ومن المهم أن يقوم التفكير العلمى أولاً وقبل كل شيء على الإيمان بالعلم واحترامه وتقديره.

بالتالى، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوى لتنمية قدرة الفرد على التفكير العلمى، وتعميق الإيمان بالعلم واحترامه وتقديره لدى الفرد. وتأسيسًا عليه، **يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذى يمتلك القدرة على التفكير العلمى، ويؤمن بالعلم ويحترمه ويقدره.**

٣- تنمية القدرة على التفكير الناقد

لا يمكن أن يتواجد إبداع إلا فى سياق مجتمعى يقوم على نقدٍ لا يعرف القيود عندما يبحث عن حقائق الأشياء، كما أن الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع فى ظل تداعيات العولمة الثقافية يتطلب التمييز بوضوح بين ما هو ملائم للمجتمع وما هو غير ملائم، وذلك يحتاج إلى عقلية ناقدة لا تأخذ أى شيء على علاته، وإنما تبحث وتدقق وتختار ما يلائمها وترفض ما لا يتفق مع خصوصياتها الثقافية. يُضاف إلى ذلك أنه فى سبيل بناء مجتمع ديمقراطى حر يقوم على المواطنة ويسعى لبناء مجتمع المعرفة واللحاق بركب التقدم العلمى والتكنولوجى، يتعين توافر القدرة على التفكير الناقد.

ولاشك فى أن أى مجتمع يشهد بداية تحوله من حقبة إلى أخرى، يتطلب على وجه الخصوص روحًا ناقدة متماشية مع ذلك التحول. ولذلك، فإن افتقاد تلك الروح الناقدة يحول دون إدراك ذلك المجتمع للتناقض البيِّن فى نسيج أوضاعه[١٥٧]. وأى مجتمع يريد التقدم والارتقاء فى سلم التحضر، وينشد الحفاظ على هويته الثقافية وتجديدها، لا بد له من تشجيع التفكير الناقد؛ فذلك من شأنه أن يحرك المياه الراكدة ويوقظ العقول التى تم تخديرها فأصبحت عاجزة عن التفكير عامةً والتفكير الناقد خاصةً[١٥٨].

والتفكير الناقد هو تفكير منظم توجهه المعايير الذهنية، من أجل التصور الواعى والتطبيق والتحليل وتقييم المعلومات المجمعة من خلال الملاحظة والخبرة والتأمل والتفكير الاستنتاجى، باعتبارها الأدلة المرشدة. ويتطلب مجموعة من المهارات، من أهمها: العقلانية والعقلية المنفتحة والوضوح والدقة والصدق مع النفس ومع الآخرين[١٥٩].

ويتسم التفكير الناقد بالتعمق فى تفسير المشكلات، والقيام على أساس المنطق وعلاقات السببية، ووضع الحقائق موضع التجربة والاختبار، والانفتاح للمراجعة. ويتسم كذلك بتجنب المجادلة للتشويه عند إدراك المشكلات، وبالابتعاد عن الأفكار المسبقة عند إخضاع تلك المشكلات للتحليل، وبالرفض لإسقاط المسئولية على الغير، وباستنكار المواقف السلبية، وبسلامة توظيف الأسانيد أثناء الحوار، وبالترحيب بكل جديد لأسباب لا تقتصر على مجرد كونه جديدًا، وبأخذ القديم بعين الاعتبار ليس لمجرد أنه قديم، وأخيرًا بفعل كل ما هو جديد أو قديم حين تثبت مصداقيته وجدواه. وينبغى أن يتولد التفكير الناقد وينمو من جهود تربوية ناقدة تنطلق من ظروف تاريخية ملائمة. وهو ما يتطلب برنامجًا تربويًا حواريًا فعالاً يركز على المسئولية الاجتماعية والسياسية[١٦٠].

ولهذا، فإن الموقف الراهن يتطلب من التعليم المصرى أن: يمكن الطلاب من المناقشة الجريئة لمشكلات السياق الذى يعيشون فيه، ويحذرهم من مخاطر الواقع، ويزودهم بالثقة والصلابة فى مواجهة تلك المخاطر، بديلاً عن التسليم بإحساسهم الدونى بذواتهم من خلال الإذعان لقرارات الغير، إضافةً إلى تمكينهم من القيام بمداومة التقييم، والتحليل، واعتماد الأساليب والعمليات العلمية، وإدراك أنفسهم فى علاقة جدلية مع معطيات واقعهم الاجتماعى. بفضل كل ذلك يمكن للتعليم أن يكون فاعلاً فى تمكين الأفراد من تحمل مسئولية التفكير الناقد بدرجات متزايدة فى فهم عالمهم والسعى إلى تغييره[١٦١].

ويبين الواقع أن نمط التعليم الحالى الذى يعتمد على مجرد التلقين والحفظ والاستظهار، ويعمل على تعبئة عقول الطلاب بأفكار واتجاهات وقيم دونما وعى حر ومناقشة منفتحة لها، ويعمق أحادية الرؤية بدلاً من التعددية، لا يمكن أن ينتج أفرادًا يقبلون النقد ويصغون إليه ويمتلكون القدرة على ممارسته على نحوٍ سليم. وفى سبيل تكوين عقلية ناقدة، لابد أن يحجم نظام التعليم عن ذلك النهج، وأن يهدف إلى إعداد فرد

ذى فكر واعٍ مستنير، قادر على التفكير الناقد. والتوصل إلى هذا المستوى يتطلب بطبيعة الحال تغييرًا جذريًا فى نظام التعليم.

من ثم، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوى لتنمية قدرة الفرد على التفكير الناقد. وتأسيسًا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذى يصغى للنقد ويتدبره ويستفيد منه ويمارسه.

٤- تنمية روح العمل ومهاراته وقيمه

تُعَد روح العمل قيمة أساسية من قيم الحضارة الحديثة ومحرك رئيس من محركاتها، وقيمة بارزة من قيم التراث العربى الإسلامى، فضلاً عن كونها مطلبًا ملحًا من مطالب تعظيم الإنتاج ورفع مستواه. وتنمية روح العمل لا يعنى فقط تنمية المهارات والقدرات العملية والمهنية والتقنية، بل يعنى تنمية اتجاهات ومواقف شاملة تقدّس العمل وتصبو إليه وتقدر عليه. ويشمل هذا شتى ميادين الحياة، بما فيها الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وسواها، ففى هذه الميادين جميعها لابد أن تبثّ روح العمل الدؤوب الجاد، وروح الجهد والبذل، بدلاً من روح القعود والعجز. وكل درب من دروب الحياة، فى حاجة إلى روح محمّلة بالتوق إلى العمل والقدرة على الجهد، مدركة أن طريق التقدم والنجاح سبيلها العرق والنصب والصبر الطويل[١٦٢]. وهنا، يكون على التعليم دور حيوى فى تنمية روح العمل لدى الفرد.

ويصبح لازمًا، فى ظل التغيرات الحالية والمتوقعة فى سوق العمل، إعداد الطلاب للعمل من خلال تنمية مهاراتهم وإكسابهم مهارات جديدة، وإكسابهم القدرة على التعلم الذاتى المستمر مدى الحياة. وينبئ التركيب الديموجرافى لمصر عن أنها دولة فتية، أى أن غالبية سكانها فى فئة الشباب والأطفال، وبذلك يتوافر لها ثروة وطنية مهمة من قوة العمل الوفيرة إذا ما أحسن تعليمها وإعدادها وتوظيفها فى المجالات المختلفة، بالتالى تظهر ضرورة الارتقاء بمستوى التعليم لرفع قدرات خريجيه ومهاراتهم ومعارفهم، حتى ترتفع إنتاجيتهم. ولذا، لابد من أن يكون هناك توافق بين قدرات خريجى نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ومن المؤكد أنه ما نهضت أمة، قديمًا أو حديثًا، إلا انطلاقًا من تبنى **"ثقافة الإنجاز"** والعمل تبعًا لناموسها، وثقافة الإنجاز هى التى تحدد الهوية والمكانة، ووفقًا لها

فالشرف هو أساسًا الشرف المهنى فى مقابل شرف المكانة والقرابة فى العصبية. فى ثقافة الإنجاز التى تشكل قاعدة كل نماء أو بناء لا يرى المرء من مفهوم لذاته أو تصور إلا باعتباره كائنًا منجزًا يحسن تنمية طاقاته وتوظيفها، كما أن صناعة المستقبل قائمة على الجهد الذاتى والجماعى بما فيه من تجديد وإبداع[١٦٣]. وهنا تبدو الحاجة ماسة إلى تعليم قادر على إعداد فرد يتعلق بالعمل ويشعر بالرضا عنه، ويمتلك قيمة الإنجاز وإتقان العمل، ويجد فى إنجاز عمله على نحو متقن سعادة ومتعة كبيرتين.

وبالتالى، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوى لتنمية روح العمل ومهاراته، وقيم الإنجاز والإتقان. وتأسيسًا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذى يمتلك روح العمل ومهاراته، وقيم الإنجاز والإتقان.

٥- إكساب المهارات الحياتية اللازمة للتعايش فى المجتمع، وتنميتها

المهارة هى السرعة والدقة والبراعة فى أداء نشاط معين، وهى الأداء السريع والكفء عقليًا أو جسميًا. ويقصد بالمهارات الحياتية كل المهارات اللازمة للتفاعل الإيجابى بصورة سليمة فى الحياة، ولذلك فهى مهارات من شأنها رفع كفاءة الفرد فى التعامل مع وقائع الحياة اليومية، وتحقيق درجة عالية من التوافق والانسجام مع متطلباتها ومستجداتها العملية. وهى القدرة على التفاعل والتواصل بإيجابية مع المتغيرات البيئية والاجتماعية المحيطة ومع المجتمع الخارجى، نتيجة امتلاك العديد من المهارات المعرفية العقلية والبيئية والاجتماعية[١٦٤]. وبالتالى فهى مهارات لازمة لحياة الإنسان، باعتبارها سلوكيات شخصية واجتماعية لازمة لإدراك الفرد لذاته، ولحسن التعامل مع الآخرين. وتتضمن المهارات الحياتية مجموعة من المهارات الأساسية التى من أبرزها، القدرة على: اتخاذ القرار – حل المشكلات – مهارات الاتصال– جمع البيانات والمعلومات وتوظيفها – التكيف مع المواقف المختلفة – التفاوض – التعاون والتعامل مع الآخرين – إدارة الأزمات – إدارة الوقت – احترام الذات والآخرين – إدراك الحقوق والواجبات – الإلمام بالتكنولوجيا الحديثة واستخدامها – استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – إجراء البحوث وتفسير نتائجها – تعلم اللغات وإتقانها – تحمل المسئولية – تحمل الضغوط – المرونة – إنجاز المهام والنجاح فى العمل التعاونى والعمل ضمن فريق.

ومن هنا يلزم الانتقال بالتعليم إلى إكساب المهارات الحياتية وتنميتها لدى الطلاب، باعتبار أن هذه المهارات هى أحد أهم نواتج العملية التعليمية، وأحد مؤشرات الحكم على نجاحها. وتأسيسًا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذى يمتلك المهارات الحياتية.

٦- تنمية القدرة على التفكير المستقبلى والتخطيط

الإنسان بطبعه كائن مستقبلى يتحسب للمستقبل، بيد أن طبيعة العصر الحالى بتغيراته الجذرية المتسارعة والمتشابكة تزيد قدر المستقبل لدى الفرد، بل تجعل المستقبل محور رئيس لحياته، ومن ثم تبدو الحاجة ماسة للعمل على بناء عقلية يحركها التشوّف إلى المستقبل والتطلع إلى رسم معالمه ومحاولة صنعه.

إن إشاعة روح المستقبل وبناء عقلية مستقبلية وتخطيطية، يعنى: إعادة تقويم الماضى والحاضر من أجل حاجات المستقبل أولاً وقبل كل شيء. ويعنى أيضًا النظر دوماً إلى الأمام، والتفكير فى الغد، بدلاً من العيش يوماً بيوم كفافٍ، وإيكال أمور المستقبل لما تخبئه الأقدار. وإنها تعنى إدراك ضخامة التغير الذى سيحدث فى المستقبل فى شتى جوانب الحياة، وإدراك الهوة بين ما ستكون عليه صفحة ذلك المستقبل وبين صفحة الحاضر أو صفحة الماضى، واستخلاص النتائج المترتبة على ذلك بالتالى. كما يعنى تنمية القدرة على استشراف المستقبل، ورسم صوره المتعددة، وتحديد الصورة المرغوبة للمستقبل، ورسم مسارات تحقيق تلك الصورة، أى القدرة على التأثير فى مجرى المستقبل وتغيير طريق سيره قدر المستطاع. وبتعبير آخر، لا يعنى مجرد "مد" الاتجاهات الماضية والحالية إلى المستقبل من أجل رؤية ما سيكون عليه هذا المستقبل، بل يعنى التأثير فى تلك الاتجاهات ومغالبتها من أجل تشكيلها تشكيلاً جديدًا يؤدى إلى النتائج التى نرسمها لذلك المستقبل على نحو ما نريد ونتمنى[١٦٥].

وبالتالى، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوى فى تكوين وتنمية القدرة على التفكير المستقبلى والتخطيط. وتأسيسًا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذى يمتلك القدرة على التفكير المستقبلى والتخطيط.

٧- إعداد مواطن ديمقراطى، يتمتع بالولاء للوطن، ويمتلك قيم التسامح والتآلف والجمال

أصبح واضحًا أن المجتمع المصرى يلزمه إعداد الفرد ليكون مواطنًا مسئولاً، ممتلكًا لكل مقومات المواطنة الرشيدة، ويشارك بفعالية فى بناء مجتمعه المنشود. وفى هذا السياق، يبرز الدور الحيوى للتعليم فى إعداد هذا المواطن على الشكل المطلوب.

ولما كانت حاجة المجتمع إلى الديمقراطية لم تعد محل شك أو جدال، فإن المواطن المطلوب يلزمه التمسك بقيم الديمقراطية السليمة، وممارسة الديمقراطية بما تشمله من حريات متعددة، كحرية التفكير والرأى والتعبير والتجمع والتنظيم والعمل النقابى والانتخاب .. إلخ.

إن حاجة الديمقراطية إلى التربية وإلى أن تُغرس عن طريق الدُرْبة والمِرَان، حاجة بينة بذاتها، يكاد يجمع عليها كل من يتحدث عن الديمقراطية، فحقيقة الأمر أن الديمقراطية تربية وأنها تحتاج إلى تعويد الأفراد على ممارستها. فالديمقراطية تربية، وتربية مديدة طويلة النفس لا تقف عند حد، ولا سبيل إلى تحقيق المزيد منها إلا عن طريق ولوج طريق التربية الديمقراطية الحقّة فى المدرسة وسواها من المؤسسات الاجتماعية. ومن أبرز وسائل التربية الديمقراطية فى المدرسة: تدريب الطلاب على النقد، وعلى الحوار، وعلى التعبير الصريح عمّا يجول فى نفوسهم(١٦٦).

والتربية الديمقراطية هى تربية تهدف إلى الإعداد للعيش بوعى فى مجتمع ديمقراطى، بصورة يمكن من خلالها التعرف على البدائل المتاحة، ورؤية الإمكانات المتضمنة فى أى وضع من الأوضاع، من خلال إكساب الأشخاص المعرفة والمهارات والقيم التى يحتاجونها لأداء أدوارهم كمواطنين ديمقراطيين. ولهذا يجب أن يرتبط ما يتعلمونه بهم وبمدارسهم ومجتمعاتهم المحلية، ويرتبط بتطبيق عمليات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وإتاحة فرص اتخاذ القرارات والاختيارات فى المدارس وفى الفصول لتشجيع الثقافة الديمقراطية والحفاظ عليها، وتشجيع القيم الديمقراطية الداعية للعدالة والتسامح والتعددية والحرية والمسئولية الاجتماعية. ومن شروطها أن تعاش الديمقراطية عمليًا؛ بحيث ينمى لدى الأشخاص المهارات والاتجاهات المطلوبة لتكوين مواطنين فاعلين فى المجتمع الديمقراطى(١٦٧). من هنا، يعد التعليم صنو الديمقراطية، من خلال إعداد أفراد ديمقراطيين، يمارسون الديمقراطية بشكل سليم،

ويسعون لإيجاد مجتمع ديمقراطى والعمل على استمراره، وذلك لأن الديمقراطية تعتمد – فى المقام الأول – على وجود الأفراد الديمقراطيين.

وبالتالى، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوى فى تعزيز الديمقراطية كقيم وممارسة لدى الأفراد. وتأسيسًا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد المواطن الديمقراطى.

ولعل من أهم ضمانات بناء المواطنة الديمقراطية السليمة، أن يتمتع أبناء الوطن بالولاء له، وهو ما يضمن تحقيق الانتماء الفعلى الحقيقى للوطن والاعتزاز والتمسك القويين به والزود عنه. ذلك أن الولاء يعنى التفانى الإرادى والعملى والدائم، من قِبل فرد ما تجاه قضية معينة. فيتصف الفرد بالولاء، أولاً، إذا كان لديه قضية يتجه بولائه لها، وثانيًا، عندما يهب نفسه لخدمتها طواعية، وثالثًا، عندما يعبر عن هذا الإخلاص والتفانى، بطريقة عملية مقبولة، وبخدمة القضية بصورة فعالة ودائمة. ومن أمثلة الولاء: إخلاص المواطن لوطنه واستعداده للتضحية بحياته من أجله. ومن الواضح أن ذلك يتضمن رغبة صاحب الولاء فى خدمة قضيته، فلا تستحق قضية معينة ولاء فرد ما، إلا إذا كانت لديه رغبة حقيقية لخدمتها، ويكون إخلاصه نابعًا من ذاته، فيختارها ويتمسك بها فى كل الأحوال ولابد من ترجمة إخلاصه ترجمة عملية. وعندما يقوم بعمل، لابد أن يكون فى خدمة قضيته. إن الولاء لم يكن أبدًا مجرد عاطفة. كذلك تتضمن خدمة الولاء، نوعًا من خضوع رغبات الفرد الطبيعية للقضية، فيستحيل الولاء بدون وجود نوع من التحكم الذاتى. وعندما يخدم الفرد قضيته، ولا يتبع رغباته فقط، وإنما يتخذ من قضيته مرشدًا له؛ إذ ترشده القضية لما ينبغى القيام به، وعليه تنفيذ الفعل. وأخيراً، لابد أن يكون الإخلاص كاملاً، فيكون الفرد مستعدًا لأن يحيا أو يموت، تبعًا لتوجيهات القضية ومتطلباتها[١٦٨].

وبالتالى، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوى فى تكوين الولاء الوطنى وتنميته لدى الأفراد. وتأسيسًا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد المواطن الذى يتمتع بالولاء لوطنه.

وإذا كانت المواطنة السليمة لا يمكن أن تصبح واقعًا معاشًا فى ظل التنافر بين الأفراد، فإن ذلك يفرض أن يمتلك المواطنون قيم التسامح والتآلف وما يلحق بهما من نبذ العصبية والتعصب، وهو ما يسهم فى إعلاء قيم التعاون والتضامن والعمل الجماعى

المشترك. ويبدو واضحًا أن المجتمع المصرى يحتاج فى تلك الآونة– بشكل حيوى– إلى وجود كل تلك القيم لدى أفراده، مما يساعد فى بناء مجتمع متماسك كالجسد الواحد. ومن المؤكد أن للتعليم دور فعال فى تنمية قيم التسامح والتآلف عن طريق جعل: الحوار، والتفاعل، واحترام الرأى الآخر، والعفو، والصفح، والترابط، والتضامن، والعرفان بالجميل، والعمل الجماعى المشترك ضمن فريق، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الفردية، منطلق العلاقات القائمة بين الأفراد.

وعندما تتمزق روح الإنسان، وينفصل العمل عن المتعة، ويغيب الشغف والإلهام، تتفكك الوحدة والتناغم، وتكون الحاجة شديدة إلى **الجمال** وإدراكه أكبر وأكثر أهمية. وليس المقصود بذلك دراسة الفن لذاته، بل الاتجاه إلى مرام أوسع، ليكون الجمال وسيلة لاستعادة الوحدة المفقودة فى المجتمع، كما يتجلى فى الحياة العامة والإعلام. إن الجمال وسيلة لتهذيب الانفعالات، فهو يؤثر على النفس البشرية، وفيه تنظيم لدوافع النفس وهيئتها الباطنة. ولأن الجمال ينظم دوافعنا النفسية تنظيمًا عاليًا فنشعر بالارتياح والنشاط، والمتعة والسكينة، فإن أى مفكر فى تطوير التعليم عليه أن يضع الجمال ضمن اهتمامات التعليم. إن إدراك الجمال بكل ما له من أثر نفسى يرفع من مستوى البشر، يمكن أن توضع له قواعد فى نظام التعليم الذى يربى ويعد شباب مصر للمستقبل[١٦٩].

وللجمال تأثيراته المادية والروحية، الظاهرة والخفية، وله انعكاسات على الكائن الحى؛ ذلك لأن أثره يخالط الروح والنفس والعقل، فتنطلق ردود أفعال متباينة، بعضها يبدو جليًا وبعضها الآخر يفعل فعله داخليًا، لكن محصلة ذلك كله ما يتحقق للإنسان من سعادة ومتعة، وما ينبثق عن ذلك من منفعة، تتجلى فيما يأتى أو يدع من أفعال وأقوال، وفيما يحتدم داخله من انفعالات ومشاعر. والجمال ينبع من قوة مبدعة قادرة، تثير الفكر والتأمل، وتفتح أبواب الإيمان واليقين. وإذا كان الاستمتاع بالجمال مباحًا، فإنه مدخل إلى ارتقاء الروح والذوق، وسمو النفس وخلاصها من التردى والسقوط، ومحرك للفكر كى يجول إلى ما هو أبعد من المظاهر الحسية فقط. فالجمال فى الحقيقة سبب من أسباب الإيمان، وعنصر من عناصره، والقيم الجمالية تحمل على جناحيها ما يعمِّق هذا الإيمان ويقويه، ويجعله وسيلة للسعادة والخير فى هذه الحياة. ومن هنا يتعين أن يكون الجمال بإدراكه الخارجى والداخلى أحد أهداف التعليم. وأن

يكون مدخل الفن بأشكاله المختلفة، مندمجًا فى اتجاه تطوير الإنسان داخل المؤسسة التعليمية؛ لأنه فى النهاية، النفس البشرية الذواقة للجمال، هى النفس القادرة على الإبداع والابتكار ورؤية ما هو جميل والبناء عليه(١٧٠).

وبالتالى، يصبح على التعليم أن يقوم بدور حيوى فى إكساب الأفراد منظومة القيم الأخلاقية والاجتماعية الإيجابية، وتنميتها لديهم، وبالأخص قيم التسامح والتآلف والجمال. وتأسيسًا عليه، يجب أن تنشد سياسة التعليم الجديدة إعداد الفرد الذى يمتلك منظومة قيم إيجابية فى مقدمتها قيم التسامح والتآلف والجمال.

أخيرًا، فبالإضافة إلى تلك الأدوار، توجد أدوار أساسية للتعليم فى المجتمع المصرى، كانت موجودة وتستمر حاليًا ومستقبلاً، ومنها: دور التعليم فى تحقيق الإيمان بالله والتدين السليم، وتعميق الهوية الثقافية.

وجديرٌ بالذكر، أن مسئوليات وأدوار التعليم، بالإضافة إلى أدواره العامة، تأتى للإسهام فى جعل ملامح المجتمع المنشود واقعًا ملموسًا، فهى وليدة حاجة المجتمع ومقصودة من أجله، إنها تعبير عن غايات المجتمع. ومن ثم، فهى تُعْنَى ببناء الإنسان المطلوب من أجل بناء المجتمع المنشود. وفى سبيل أن يقوم التعليم بأداء تلك المسئوليات والأدوار على النحو المبتغى، فثمة ضرورة لوجود سياسة تعليمية تترجم تلك المسئوليات والأدوار المعبرة عن غايات مجتمعية منشودة من التعليم إلى أهداف عامة للتعليم، يسعى نظام التعليم بأكمله إلى تحقيقها على أرض الواقع منضبطًا فى حركته بجملة من المبادئ التى لا يحيد عنها.

المحور الثالث: سياسة التعليم : المفهوم والسمات والأهمية

كلمة سياسة مشتقة من فعل ساس، وساسَ الناسَ سياسةً: تولى رياستهم وقيادتهم، وساسَ الأمور: دبرها وقام بإصلاحها، والسياسة : تدبير أمور الدولة(١٧١). وهى التدبير الحكيم والنظر الحصيف فى عواقب أمر ما(١٧٢). والسياسة هى المعنى المراد حين الحديث عن الصالح المشترك بين الناس فى مجتمع معين، وهذا الصالح المشترك هو حاصل جمع المنافع التى تنتفع بها مجموعة الأفراد كلٌ فى مجاله(١٧٣).

وتتعدد معانى السياسة، فهى أهداف أساسية وخطوط سير العمل تتبعها حكومة أو تنظيم أو فرد، وهى أيضًا قاعدة عامة تعلن من قِبَل الإدارة العليا لتوجه اتخاذ القرار،

بالإضافة إلى كونها أسلوب معين للعمل تم اختياره بطريقة مقصودة بعد استعراض كافة البدائل الممكنة[١٧٤]. كما أنها تعنى مبدأ العمل ومساره المقترح أو المعتمد من قِبَل حكومة، أو حزب، أو منظمات أعمال، أو أى فرد[١٧٥]. وتشير إلى مجموعة من الأفكار أو خطة لما يجب القيام به – بعد اعتمادها رسميًا – من قِبَل مجموعة من الناس، أو منظمات أعمال، أو حكومة أو حزب سياسى[١٧٦].

وتحدد السياسة الإطار العام لمجال من المجالات، وما يستهدف تحقيقه فى هذا المجال على مدى زمنى طويل نسبيًا، مشيرةً إلى المبادئ والأهداف الرئيسة التى تحكم العمل فى هذا المجال، وبحيث يكون ذلك كله فى إطار السياسة العامة للدولة. وهى بذلك قاعدة للعمل أكثر من كونها وصفًا لهذا العمل؛ حيث تمثل الخطوط الإرشادية التى تشكل القرارت والأفعال والإجراءات[١٧٧].

وترد سياسة التعليم بمعنى: تصريح عام تصنعه السلطة التعليمية العليا، أو هى الطريق الذى يجب اتباعه لقيادة وإرشاد التفكير وضبط العمل بالأجهزة التعليمية فى المستويات المختلفة وذلك عند اتخاذ قراراتها. وتحدد السياسات المجال الذى يتخذ القرار داخله وتضمن اتفاقه مع الأهداف ومساهمته فى تحقيقها[١٧٨]. وهى أسس ومحددات لاتخاذ أية قرارات، فهى مرجعية يمكن أن تتخذ فى ضوئها قرارات. إنها مبادئ حاكمة وخطوط عريضة تسير العملية التعليمية وفقًا لها، وهى فى مبادئها ثابتة راسخة، ولكن بها من المرونة ما يستوعب أية تغييرات، وأية إضافات تبينها نتائج البحوث العلمية. وهى طريق يلزم اتباعه، وأغراض تقود العملية كلها[١٧٩].

كما أنها فى معناها العام خريطة سير فى عالم التعليم، تحدد للسائر معالم الطريق، وتعين له مقاصد التحرك، ومراحل السير، وشكل التوجه، فإذا بالسير سير على بصيرة، وإذا بمنظومة العمل تعمل في تناغم واتساق بين عناصرها[١٨٠]. وهى مجموعة من المبادئ وأساليب العمل التي سيلتزم بها العاملون في ممارساتهم، وهي الإطار الذي يرسم الأفعال ويحددها، وهي مرشد عام ودليل يضع حدودًا لاتجاهات العمل، وبالتالى فهى توحد التصرفات، وتخلق نوعًا من الاستقرار داخل المؤسسات التعليمية[١٨١].

والسياسة التعليمية ليست جزيرة منفصلة عن مجريات الحياة العامة فى المجتمع، وإنما هى جزء من كل فى منظومة مجتمعية وحضارية شاملة تمثل إطارًا

يحمى المستقبل ويقود خطى صانعيه. وإذا ما بدت هذه السياسة فى منأى عن مشكلات المجتمع وطموحاته، فإن الأمر يتصل بأخطار شديدة تهدد مستقبل هذا المجتمع. وتمثل السياسة التعليمية المستوى الأول فى مسلسل الوسائل، التى يقابلها مسلسل الغايات فى السلوك والأفعال المجتمعية، مثلما هى فى السلوك والأفعال الفردية. فكل سلوك أو فعل مجتمعى له غاية تعبر عن حاجة أساسية. وتجيب السياسة التعليمية على السؤال: ماذا يريد المجتمع من نظام التعليم؟ وبعبارة أخرى ماذا ينبغى أن يفعله نظام التعليم؟[١٨٢]

ولا تنحصر سياسة التعليم فى رسم بعض المبادئ التوجيهية العامة فحسب، بل لابد أن تشتمل على مجموعة من الأهداف المترابطة فيما بينها ترابطًا قويًا[١٨٣]. فهى تجسيد لأهداف الدولة من التعليم، والتى يتضح من خلالها اتجاه الحكومة نحو قضايا التعليم؛ حيث تحدد للمجتمع الأولويات التعليمية فى ضوء سياقه الاجتماعى والاقتصادى والثقافى، وتضع الخطوط العريضة لمعالجة المسائل والأمور المهمة فى التعليم، والتى تكون بدورها أساسًا لوضع الخطط[١٨٤].

وبناءً عليه، يتضح أن السياسة التعليمية عبارة عن جملة من المبادئ الحاكمة لحركة نظام التعليم والموجهة له، بالإضافة إلى الأهداف العامة للتعليم التى ينشد المجتمع تحقيقها. ويلزم لهذه المبادئ والأهداف أن تكون: مستقاة من الواقع الذى يحياه المجتمع بكل قطاعاته، وتلبى الطموحات التى ينشدها المجتمع فى غده، وتتحسب للمتغيرات العالمية، ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالسياسة العامة للدولة، مما يجعلها متسقة مع المبادئ والأهداف المجتمعية عامةً، ويظهر ذلك من خلال تعبيرها بصورة فعلية عما يريده المجتمع من نظام التعليم. كما يلزم أن تكون واضحةً ومحددةً، وتحظى بالقبول المجتمعى عن اقتناع، مما يولد استعدادًا للعمل من أجل تحقيقها، وممكنة التحقق فى ضوء الإمكانات المتاحة حاليًا والمتوقعة مستقبلاً.

يدل كل ذلك على أنه من الضرورى فى بناء سياسة التعليم أن يتم تحديد المبادئ التى تحكم حركة نظام التعليم، وتعيين الأهداف التى تأتى تجسيدًا لما يريده المجتمع من التعليم.

وللسياسة التعليمية جملة من السمات التي يمكن إجمالها فيما يأتى:

- **اللاشخصانية:** إنها تعبر عن جملة الموروث الثقافى والواقع المجتمعى، والتطلعات المستقبلية للأمة فى جملتها، وبالتالى ينفك الارتباط بينها وبين شخص معين،

ومن ثم تكتسب صفة **الموضوعية** التى تجعل انحيازها إنما هو لمجموع الناس بخصائصهم ومشكلاتهم وتطلعاتهم. وتتيح اللاشخصانية لسياسة التعليم فرصة الاستمرار والاستقرار النسبيين مما يمكن المخططين من رسم الخطط اللازمة.

- **التطورية:** فإذا كانت اللاشخصانية تؤدى إلى قدر من الاستمرارية والاستقرار النسبيين، فإنه لابد أن يكون ذلك إلى حين، وهذا أمر تحدده طبيعة المشكلات، ومصالح الأمة. لذلك لابد من أن تخضع سياسة التعليم إلى قدر من التطور الذى يجعلها تتواكب مع جملة المتغيرات القائمة ومع الأهداف. إن الاستمرار والاستقرار لهما "عمر" معين، وإذا طال أكثر من اللازم أصبح جمودًا وهو الخطوة الأولى نحو الاضمحلال والفساد. كذلك فإن المبالغة فى الاستجابة لسرعة التغير والتطور يمكن أن توقع في هوة التذبذب، بينما يقتضى بناء الإنسان دقة التوازن، بين ضرورة التغيير، وأهمية الاستقرار.
- **التحديد:** بمعنى تعيين وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها والاختيارات الأساسية التى يتفق عليها المجتمع، وإلا فقدت أهميتها، وغابت جدواها، والتحديد لا يعنى الإغراق فى الجزئيات والتفصيلات، وإلا أصبحت سياسة التعليم تشكل قيدًا على حركة العاملين، فتغير الظروف وتبدل الأحوال يقتضى "مرونة" تتيح فرصة الحركة للقائمين بالعمل. ويرتبط بهذا – بالضرورة – شرط **الوضوح**، فلربما كانت الأهداف محددة والاختيارات معينة، لكنها صيغت صياغات تتسم بالغموض، ومن ثم تفقد المخططين والمنفذين ضمانًا أساسيًا من ضمانات سلامة الخطى وسواء السبيل.
- **الكلية:** بمعنى النظر إلى المسألة التعليمية فى جملتها، وفى خطوطها العريضة، على ألا تعنى الكلية هنا تجريدًا يفقد سياسة التعليم الروابط بينها وبين حركة الواقع المجتمعى على وجه العموم والواقع التعليمى على وجه الخصوص، فهى "كلية" تعنى بالإطار العام وبالوعى بالعلاقات بين مكونات منظومة التعليم، وبالظهير الفكرى الذى تقوم عليه وبالتوقعات المحتملة مستقبلاً.[١٨٥]

ويحتاج نظام التعليم إلى سياسة توجهه وتحكمه، وتحدد ملامحه ومساره، ويستقى منها قراراته. هذه السياسة تترجم إلى إستراتيجيات، ثم إلى خطوات إجرائية. فعلى أساسها تبنى الخطط، وتتخذ القرارات[١٨٦]. والسياسة التعليمية قيادة لحاضر

التعليم وتشكيل لمستقبله، تضبط إيقاعه، وتتحكم في كل صغيرة وكبيرة تتعلق به، وتقود عمليات الإصلاح والتجديد في كل جوانبه. إن أهمية أن تكون هناك سياسة تعليمية أمر ليس موضع جدال، فالسياسة تضمن توحد الفهم والتصرف، وتفرض نوعًا من الاتساق في كل جوانب العملية التعليمية وإدارتها، وتجعل من عملية اتخاذ القرارات أمرًا سهلاً، لأنها تحدد ما يجب عمله، وتوفر المعايير اللازمة لمتابعة الأداء والرقابة عليه، وتُقدم إطارًا للمحاسبية لمن يخرج عن حدودها، وتعطي الأداء شكلاً نظاميًا، وتنأى به عن الطابع الشخصي والعشوائي، وتقلل من حيرة العاملين عند مواجهة المواقف، وترشدهم وتقلل من عدم تأكدهم، وتقلل من فرص التخمين والاجتهاد الشخصي في تصرفاتهم[١٨٧]. إنها تحكم نشاط التعليم وتوجه حركته فى اتساق وتآزر، تحقيقاً لنواتج محددة ينشد المجتمع الوصول إليها من خلال التعليم. إنها إجمالاً بمثابة الدفة الموجهة لحركة نظام التعليم، وبقدر سلامتها ووضوحها تنضبط مسيرة نظام التعليم بأكمله.

المحور الرابع : متطلبات بناء سياسة تعليمية

فى إطار السعى لبناء سياسة تعليمية تنشد الانتقال من الوضع الحالى للتعليم إلى وضع مرغوب فيه يسهم فى بناء مجتمع جديد منشود، فإن الأمر يستلزم ابتداءً توافر جملة من المتطلبات الموضوعية تضمن السداد فى بناء السياسة التعليمية. وبقدر ما تتوافر المتطلبات وتتكامل ترتفع إمكانية نجاح سياسة التعليم الجديدة. وتتمثل هذه المتطلبات فى:

١- وجود سياسة مجتمعية عامة للدولة

سياسة التعليم هى جزء من كل، وفرع من أصل، والكل أو الأصل هنا هو السياسة المجتمعية العامة، التى تشبه الخريطة العامة للوطن فى تعيين الحدود ورسم الاتجاهات العامة وتحديد المواقع والمسارات. ومثلما تتولد من الخريطة العامة خرائط قطاعية تفصيلية، تتولد من السياسة العامة سياسات فرعية تفصيلية، يختص كل منها بقطاع بعينه. ولعل من أقسى وأسوأ ما يواجهه نظام التعليم فى مجتمع ما، أن يفتقد الوضوح والاتساق فى خريطته العامة؛ إذ لابد وأن يعود هذا السوء بدوره إلى سياسة التعليم نفسه فتكتسب من الغموض ما يربك خطوات السائرين بها وفيها، وتكتسب من التنافر ما يشتت جهود المنفذين لها، وتكتسب من سرعة التقلب ما يبدد الثمرات ويفشل النتائج[١٨٨].

لذا، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند بناء السياسة التعليمية أنها مرتبطة بالسياسة المجتمعية العامة للدولة، ولابد أن تأتى اشتقاقاً منها وتعبيراً عنها. فالسياسة المجتمعية العامة للدولة أولى المصادر الأساسية التى تشتق منها سياسة التعليم، ولا يمكن بناء سياسة تعليمية سليمة فى حال غيابها، أو فى حال عدم وضوحها. وبالتالى، يلزم وجود سياسة مجتمعية عامة واضحة للدولة.

٢- وجود فلسفة تربوية واضحة للتعليم

إن أى تربية تشرع فى بناء البشر دون أن تستهدى بفلسفة تربوية مصاغة ديمقراطياً ومقبولة شعبياً، هى تربية تحرث فى الماء، أما حصادها فهو حصاد حاطب ليل يقنع بما يقذفه الظلام فى يديه. ففى غيبة فلسفة التربية، تتهيأ الظروف كى يخضع بناء البشر للأفكار المتردية، وتتميع المعايير وتختلط الأمور[١٨٩]. ويكاد يجمع المفكرون التربويون على أن أول أدواء واقعنا التربوى، والعلة الكبرى فيه وأول ما أصابه بالوهن والعجز عن تحقيق غاياته، هو غياب فلسفة تربوية رشيدة. فكل ما تم من جهود فى مجال إصلاح نظام التعليم وعلاج مشكلاته وتطويره لم تأت ثمارها، بل لقد ذهب كثير من جناها، لأنها لم تقم فى إطار فلسفة تربوية جامعة تضم مختلف عناصر هذا النظام، وتؤدى بها جميعاً إلى مصب واحد هو بناء الإنسان[١٩٠].

وتؤكد الأدبيات أن السياسة التعليمية لابد أن تصدر عن فلسفة تربوية واضحة للتعليم، تم وضعها على أسس صحيحة استناداً إلى فلسفة المجتمع. وفى حال افتقاد تلك الفلسفة أو غموضها، تُصاب السياسة التعليمية بدورها بالخلل فى كثير من الأحيان[١٩١]. ومن ثم، صار مطلوباً أن تنطلق السياسة التعليمية الجديدة من تحديد دقيق وواضح للفلسفة التربوية للتعليم، التى تعبر عن المجتمع وتعكس فلسفته ومبادئه وتوجهاته ومشروعه الحضارى. ولذا من الضرورى العمل على صياغة فلسفة تربوية واضحة للتعليم.

٣- توافر الإرادة السياسية

يتأثر حال التعليم عامةً بمدى إيمان القيادة السياسية بأهميته وضرورة إصلاحه وتطويره. ويعتمد نجاح السياسة التعليمية على إرادة والتزام سياسيين تدعمهما إجراءات مالية مناسبة، وتعززهما إصلاحات تربوية شاملة ودعم مؤسسى[١٩٢]. فلابد من توفر الإرادة

السياسية، غير القابلة للتنازل عن تحقيق طفرة نوعية متنامية فى مستوى التعليم فى مصر، مهما كانت التكلفة[١٩٣]. وفى ذلك يجب أن يتحرك الخطاب السياسى الرسمى بشأن التعليم فى مسارى القول والفعل فى آن واحد؛ بحيث لا يقتصر على القول فقط[١٩٤]. وهذا يعنى التزام الدولة بأداء مسئولياتها الدستورية والقانونية على أتم وجه فى توفير تعليم جيد باعتباره مرتكزًا للأمن القومى، ومسهمًا فى زيادة معدلات الإنتاج، وقاطرةً للتقدم والتنمية.

٤- الاعتراف المجتمعى بأولوية دور التعليم فى بناء المجتمع المنشود

تقف مصر على أبواب مرحلة جديدة من حياتها، يتعين أن تنهض فيها بواجبات كبيرة وتبعات ثقال. ولا يكون المجتمع المنشود واقعًا إلا إذا وافقت الوسيلة الغاية المنشودة، وسبيل ذلك هو بناء التعليم على أساس متين؛ حيث ينطلق بناء المجتمع المنشود من منصة التعليم بحسبانه المحرك لذلك. ولذا يجب أن تُعطَى الأولوية الأولى للتعليم فهو الأساس فى أى بناء مجتمعى سليم. وما لم يحظ التعليم بالأولوية الواجبة له، ويتم ترجمة ذلك فعليًا فى زيادة الاهتمام به والعمل على تطويره باستمرار وتنامى الإنفاق عليه وتعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة، فإن الحديث عن بناء سياسة تعليمية جديدة، بما يؤدى إلى بناء نظام تعليمى جديد ومتطور يسهم فى بناء المجتمع المنشود، يكون محض قول لا يسير مع الفعل فى مسارين متفقين.

٥- إنشاء هيئة قومية مستقلة لبناء سياسة التعليم

يجب إنشاء هيئة مستقلة عليا تتولى بناء السياسات ورسم خطوطها العريضة فى ميدان التعليم، هيئة لا تتبع الوزير ولا يختار أعضائها، هى تضع الأسس والمبادئ وتتابع التنفيذ، والهيئة يكون فيها وزير التعليم بحكم منصبه، الأمر الذى يشير إلى أن السياسة لا تتأرجح بمجرد تغيير الوزير. ويشارك فى الهيئة سياسيون، شخصيات عامة، مثقفون ومفكرون، مخططون وإداريون، ومن لهم رؤى مستقبلية، باحثون فى الميدان، إلى جانب المشاركة من قبل مؤسسات المجتمع المدنى، وهناك فئة ينبغى أن تكون ممثلة وهى الجماعات المهتمة وجماعات الضغط، حتى نضمن التمثيل الحقيقى وحتى تكون المعارضة ومقاومة التغيير فى أدنى مستوياتها[١٩٥].

٦- الاعتماد على أهل الكفاءة والخبرة

لكى يلبى أى تغيير قادم طموحات وآمال عشرات الملايين من المصريين، لابد أن يعتمد على معيار الكفاءة والخبرة. فبالرغم من أن مصر دولة زاخرة بالكفاءات فى مختلف المجالات، إلا أن معايير الاختيار لأى موقع تعتمد على أسس الثقة والولاء والانضواء تحت مجموعة معينة والذين يتبادلون اقتسام المنافع العامة ويديرونها فى الأغلب الأعم لمصلحتهم الشخصية وليس للمصلحة العامة للأمة. هذه الأسس لابد من تجاوزها، ووضع أسس علمية لتولى المواقع المختلفة وفق إجراءات محددة وصارمة ينص عليها قانون يمنح الفرصة لكل الكفاءات وبشكل متساوٍ ليتم اختيار الأكفأ والأقدر منهم وليس اختيار الأقل معرفة وخبرة وكفاءة، والمنصاع فى تنفيذ الأوامر والتعليمات. فتقديم أهل الثقة على أهل الكفاءة والخبرة لا يمكن أن يسهم فى صنع تقدم، بل هو من أهم أسباب تأخر مصر وتراجعها عن مسيرة الحضارة الإنسانية العالمية[١٩٦].

ولما كان مستقبل المجتمع بأسره مرهون بالتعليم الذى تتحدد معالمه ومساراته وفقًا لسياسته، وإذا كان تحقيق النجاح والتقدم فى ميدان ما مرتبط بأن يُوسد الأمر لأهله. فيلزم أن يضطلع ببناء السياسة التعليمية ذوو الكفاءة والخبرة والاهتمام بالصالح العام. وذلك امتثالاً لمعيار "إن خير من استأجرت القوى الأمين"، القوى بكفاءته وخبرته وحسن أدائه وتميزه، والأمين بإتقانه وإخلاصه فى العمل وانتمائه وولائه للمجتمع.

كما أنه لابد من أن تقتنع الإدارة العليا بدور المخطط فى بناء السياسة التعليمية، وتعطيه الصلاحيات والمسئوليات اللازمة لأداء دوره وتيسر له الاتصال بالمراكز والمعاهد البحثية، والجامعات، مع توفير مختلف المقومات والإمكانات المادية، والتنظيمية اللازمة للنجاح فى أداء دوره فى توصيل نتائج البحوث إلى ساحة عملية بناء السياسة[١٩٧].

٧- توثيق الارتباط بين السياسة التعليمية والبحث التربوى

تحتاج عملية بناء السياسات التعليمية إلى إطار علمى وفكرى حتى تبنى على أسس جيدة، فالحركة من دون إطار فكرى تجعل الممارسة عشوائية، ومن ثم توجد حاجة إلى فكر وإلى مفاهيم رصينة، وإلى تأصيل نظرى، الذى لابد أن يكون سابقًا على الممارسة حتى يمكن أن يتعمق الجانب العلمى فى بناء السياسات التعليمية. بيد أن نظرة مدققة

للواقع التعليمى تظهر فى جلاء أن هناك فجوة بين عملية بناء السياسة التعليمية ونتائج البحوث التربوية، وهو ما يبعد عملية البناء عن العلمية. إن اختطاف السياسة التعليمية بعيدًا عن حلبة البحث العلمى قد أضرها وأضعفها[١٩٨]. ويلحظ مُشَاهِد الواقع، ومستقرء الكتابات التربوية، ونتائج الدراسات؛ أن البحوث التربوية فى وادٍ، وبناء السياسة التعليمية فى وادٍ آخر؛ بمعنى أن القائمين ببناء السياسة التعليمية لا يعتمدون على نتائج البحوث؛ الأمر الذى يترتب عليه عديد من المشكلات والتداعيات داخل النظام التعليمى[١٩٩]. بالتالى، فإن أحد المتطلبات الأساسية لبناء سياسة تعليمية هو كونها مدعمة ومستندة إلى معرفة حقيقية معتمدةً فى ذلك على نتائج البحوث التربوية. ومن ثم فلابد من العمل الجاد لتضييق الفجوة وإحداث التفاعل الإيجابى بين بناء السياسة التعليمية والبحث التربوى.

٨- اتباع الخطوات العلمية فى بناء السياسة

إن بناء السياسة هو محاولة منظمة لتشكيل المستقبل وليست بأى حال استجابات عفوية كرد فعل لتقابل اهتمامات خاصة طارئة فحسب. وعملية بناء السياسة عملية موضوعية أو من المفروض أن تكون كذلك؛ لأنها تتبع فى إجراءاتها منهج التفكير العلمى وتتكون من عدة خطوات مترابطة[٢٠٠]. أى أن سياسة التعليم لابد أن ترتكز على أساس علمى، تأخذ من العلم إطارًا، ومن الطريقة العلمية منهجًا، يقود عملية البناء ويوجهها. ويستوجب ذلك التروى وعدم التسرع فى تطبيق الخطوات العلمية للبناء من أجل الخروج بسياسة تعليمية سليمة قابلة للتنفيذ الجيد والاستمرارية المطلوبة، ومن ثم تحقيق النجاح المنشود لنظام التعليم.

٩- المشاركة المجتمعية الواسعة فى بناء السياسة

تقوم سياسة التعليم على أفكار حول الطبيعة البشرية وطبيعة المجتمع وتطلعاته، وتتناول بناء البشر لمجتمع بعينه، إنها تتعلق بالغايات المجتمعية، وترجمتها إلى أهداف عامة للتعليم، يتعين السعى إلى تحقيقها على أرض الواقع. بالتالى، فإن عملية بناء سياسة تعليمية ليست عملية فنية محايدة، ولكنها دائمًا عملية مجتمعية[٢٠١]، إنها ليست اجتهادًا من فرد أو فئة أو جماعة أو حزب ولكنها نشاط مجتمعى. إن بناء السياسة التعليمية "من أعلى إلى أسفل" سرعان ما أفصح عن قصوره، وغالبًا ما ينتهى بالمواجهة أو

الجمود، أو حتى الرفض القائم على أساس مبدأ التغيير الذى يسود الشعور بضرورة فرضه. وفى سبيل مشاركة حقيقية، لابد من انخراط المعنيين فى مرحلة مبكرة من بناء السياسة التعليمية، وهذا يتطلب تغييرًا فى المدخل، أى يكون "من أسفل إلى أعلى"[٢٠٢].

ولا سبيل إلى تعليم وطنى متطور من أجل مجتمع أفضل، إلا من خلال وفاق عام ومشاركة حقيقية لتطوير التعليم من مختلف الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وعلى رأسها نقابة المعلمين، وجماعات التربويين والمثقفين والمؤسسات الإعلامية والدينية ورجال الأعمال وغيرهم من هيئات المجتمع المدنى. ولقد بينت الخبرات الماضية أن انعدام الحوار والوفاق قد أدى إلى شكوك لدى الرأى العام فى جدوى الإصلاحات التعليمية المفروضة من أعلى. وتحقيقًا لهدف الوفاق والمصلحة العامة يتعين على الدولة أن تقوم بدور حاسم فى ضمان الوفاق فى الرؤية الشاملة للمنظومة التعليمية واحتياجاتها دون تردد[٢٠٣]. والقصد هو إخراج عملية بناء السياسة التعليمية من ضيق الغرف المغلقة إلى رحابة الحوار المتبادل وصولاً للقبول المجتمعى الواسع. ومن المفيد أن يتم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى توسيع نطاق النقاش.

ومن الضرورى عقد مؤتمرات قومية، وتشكيل لجان فنية بشكل سليم بعيدًا عن الصور الشكلية لاستيفاء الخطوات؛ بحيث لا يتم تجاهل ما تسفر عنه المؤتمرات واللجان من مقترحات وتوصيات. ويجب ألا يكون الغرض من تلك المؤتمرات واللجان هو مجرد الموافقة وإضفاء شرعية على ما يفرضه الوزير المختص، تمشيًا مع توجهات السلطة السياسية.

ولما كان لكل مجتمع طبيعته وظروفه وطموحاته، وكما يكون المجتمع وتكون طموحاته يفترض أن تكون أدوار نظام التعليم فيه، من هنا يلزم على المشاركين فى بناء سياسة التعليم مراعاة واقع المجتمع وطموحاته، والابتعاد كليةً عن الامتثال لإملاءات خارجية تفرض على المجتمع سياسة تعليمية بعينها، وعدم النقل الحرفى لسياسة تعليمية من الخارج لا تتلاءم مع واقع المجتمع وطموحاته. ولا ينفى ذلك ضرورة الانفتاح بحذر على خبرات العالم للإفادة من جوانب تتفق مع واقع المجتمع وطموحاته ولا تصطدم مع ثقافته.

١٠- علو الهمة والإخلاص فى العمل

يجب أن يمثل تحقيق تقدم ورفعة شأن الوطن همًا لكل فرد من أفراد المجتمع، يعلى من همته بما يدفعه إلى العمل الجاد لتحقيق هذا المأرب متحليًا بالإخلاص فى عمله بما يحقق صالح الوطن. ذلك أن الافتقار إلى الإخلاص، وعدم التفانى فى العمل، وتزعزع قيم الانتماء والمواطنة لدى الفرد، هى من العقبات الكئُود أمام أى جهد لإصلاح التعليم وتطويره، أو أى جانب آخر من جوانب حياة المجتمع. ويرتبط بذلك شيوع الفساد الأخلاقى الذى يثبط الهمم ويفسد الذمم، بما يجعله من أخطر المعوقات التى تحول دون تحقيق أهداف أى جهد للإصلاح[٢٠٤].

١١- توافر قيادة فعالة لنظام التعليم

لابد من توافر قيادة فعالة لنظام التعليم؛ بحيث تكون وطنية ومخلصة ومهتمة وراغبة وقادرة على إحداث التغيير المطلوب، ولديها رؤية، وقادرة على تكوين وإدارة فرق العمل، وتمتلك المهارة لتحفيز أفراد نظام التعليم للعمل بجد فى تنفيذ سياسة التعليم، ولديها كذلك انتماء وولاء للمؤسسة التعليمية.

وأخيرًا، ففى حال تلبية تلك المتطلبات، ومن ثم بناء السياسة التعليمية، فلابد من إجراءات تتم لتحويل السياسة إلى واقع ملموس وصولاً إلى النتائج المرغوبة. فالمهم هو تنفيذ السياسة التعليمية، فكثيرةٌ هى المبادئ والأهداف التى جاءت واضحة راسخة فى السياسات التعليمية السابقة، إلا أن مسار التعليم قد أخذ يبتعد عنها خطوة خطوة، حتى أصبح النص مجمدًا وأثرًا تاريخيًا يفتقد حيوية الحياة ودبيبها الواقعى. ومن الأمثلة الواضحة للعيان مبدأ مجانية التعليم الذى لا يعدو أن يكون حبرًا على ورق. إن المبادئ والأهداف التى تكون ملامح السياسات التعليمية فى مصر لم تجد مكانها فى التنفيذ، أو ظلت لحد كبير مجرد شعارات تردد مع تغير المسئولين عن سياسة التعليم وإدارته[٢٠٥]. وتشير الدراسات إلى اتساع هوة الفجوة بين النظرية والتطبيق فى تنفيذ السياسة التعليمية، مما يؤدى إلى الانفصال بين مبادئ السياسة والخطوط العريضة لها وبين ما تم فى الواقع[٢٠٦]. ويستلزم وضع السياسة موضع التنفيذ وجود هيكل يقوم بتلك العملية من خلال ترجمة السياسة إلى خطط إستراتيجية ثم خطط تكتيكية فخطط تشغيلية.

كما يلزم إجراء المتابعة والتقويم من منطلق أن تخضع سياسة التعليم للتعديل المستقبلى؛ حيث تتغير العوامل الداخلية والخارجية باستمرار، ومن ثم يتعين القيام

بمتابعة وتقويم لها، لاكتشاف الانحرافات وتحديد أسبابها، واتخاذ الإجراءات التصحيحية من خلال التغذية الراجعة.

ويتطلب تطوير السياسات التعليمية وجود وحدات على مستوى عالٍ من التماسك، وعلى درجة عالية من التخصص، تتولى القيام بالأفعال الضرورية لمتابعة السياسات التعليمية وآثارها على الواقع الاجتماعى، من أجل الاستفادة القصوى من التجارب، وتعلم اكتشاف النجاحات والإخفاقات مع مرور الوقت. ويساعد ذلك على تحديد المشكلات واقتراح الحلول. إن إقامة هذه الوحدات المتخصصة فى متابعة السياسات التعليمية، من أهم الأسس اللازمة لهذا العصر[٢٠٧].

المحور الخامس : ملامح سياسة تعليمية مقترحة للمجتمع المنشود

إن بناء سياسة تعليمية سليمة تعبر بوضوح عما يريده المجتمع من التعليم ليس بالأمر اليسير، وإنما يحتاج إلى جهد دءوب وعمل شاق يجتمع عليه المعنيون بشأن التعليم على اختلاف تخصصاتهم واهتماماتهم وانتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية. فالسياسة التعليمية المنشودة يجب أن تكون حصيلة جهد جماعى فى المقام الأول، وليست نتيجة عمل فردى يستطيع باحث بمفرده القيام به. من هنا يسعى البحث الحالى إلى تلمس بداية الطريق من خلال وضع ملامح أساسية لسياسة تعليمية جديدة مقترحة للفترة المقبلة، والتى يجب أن تخضع لمزيد من الدراسة والبحث والتعمق. وتلك محاولة بمثابة بداية فى جهد واسع ممتد، كما أنها اجتهاد فردى فى مسألة لا تكتسب قيمتها الحقة إلا من العمل الجماعى المشترك، بل من الحوار المتبادل بين المعنيين. ولعل هذا الجهد الفردى أن يمهد الطريق أمام الجهد المشترك الشامل، ولعله ييسر مهمته من جانب، ويمنحه بعض القوى التى قد تدفعه وتحركه من جانب آخر.

تُصنع سياسة التعليم لتعبر عما يريده المجتمع من نظام التعليم، وتتحدد بثوابت المجتمع وسماته ومحدداته. وبالتالى لابد أن تستند سياسة التعليم على مبادئ راسخة، وتنشد تحقيق أهداف واضحة ومحددة، وتبنى بطريقة علمية سليمة. ويأتى فى مقدمة ملامح سياسة التعليم المقترحة، تصور لما يتعين أن يحكم نظام التعليم فى مسيرته من مبادئ، وما يصبو إليه من أهداف عامة ينشد تحقيقها.

وتأسيسًا على ما أسفر عنه البحث الحالى من ملامح المجتمع المنشود، واعتمادًا على وثيقة دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، يمكن وضع عدد من المبادئ التى يجدر أن تكون مرتكزًا لانطلاقة نظام التعليم، وضابطةً وحاكمةً له فى حركته صوب تحقيق ما ينشده من أهداف. وفى ضوء ما أسفر عنه البحث أيضًا من مسئوليات التعليم، وأدواره المرتبطة بتلك المسئوليات، إزاء الملامح المبتغاة للمجتمع المنشود، وما تم استنتاجه من أدوار عامة يجب أن يؤديها نظام التعليم للوصول إلى هذا المجتمع المنشود، واعتمادًا – أيضًا – على وثيقة دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، يمكن بناء عدد من الأهداف العامة التى يتعين أن يسعى نظام التعليم إلى تحقيقها للإسهام فى بناء المجتمع المنشود.

وفيما يأتى عرض للمبادئ الحاكمة والأهداف العامة للتعليم، والتى تشكل ملامح سياسة تعليمية جديدة مقترحة لمصر المستقبل، وهى تنبع من ملامح المجتمع المصرى المنشود ومسئوليات التعليم وأدواره اللازمة للإسهام فى بناء هذا المجتمع:

أولاً - مبادئ حاكمة لنظام التعليم

تُعَدُّ المبادئ الحاكمة للتعليم، بمثابة محددات لمعالم سياسة التعليم وما يتبعها من خطط وإجراءات، ولذا لابد من إرساء عدة مبادئ أو ثوابت لبناء سياسة تعليمية قابلة للتنفيذ الفعلى. وتشتق المبادئ من طبيعة المجتمع وصورته المنشودة وثقافته وثوابته ودستوره ووثائقه الرسمية، بالإضافة إلى الوثائق والتقارير والمؤتمرات الدولية. **وتتمثل أهم المبادئ الحاكمة لنظام التعليم فى المجتمع المنشود فيما يأتى:**

١- التعليم عالى الجودة حق للجميع

من المؤكد أن التعليم ضرورة من ضرورات البقاء والنماء للفرد والمجتمع؛ فبدونه لا يستطيع الإنسان مباشرة كافة حقوقه أو أداء جميع واجباته. لذا يعد التعليم حقًا إنسانيًا أساسيًا لا يقبل التفاوض أو التنازل عنه أو الانتقاص منه، كما أنه غاية فى حد ذاته.

فلقد أكدت دول العالم من خلال الإعلان العالمى لحقوق الإنسان أن " لكل شخص الحق فى التعليم"[٢٠٨]. كما أكد الإعلان العالمى بشأن "التعليم للجميع" الذى اعتمده المؤتمر العالمى حول التعليم للجميع فى جومتيين، تايلاند من ٥ إلى ٩ مارس ١٩٩٠

أن "كل شخص يجب أن تتاح له الفرصة كاملة للاستفادة من التعليم"[٢٠٩]. ولقد كفلت الدساتير المصرية المتعاقبة الحق فى التعليم لجميع أبناء الوطن. ونصت المادة (١٩) من دستور ٢٠١٤، على أن: "التعليم حق لكل مواطن"[٢١٠].

ويجب التأكيد على أن حق كل مواطن فى التعليم إلى المستوى الذى تؤهله له قدراته العقلية هو حق لا يجوز المس به أو التساهل فيه تحت أى مبرر. فالحق فى التعليم حق من حقوق المواطن الأساسية، حق لا يساويه ولا يوازيه إلا حق الحياة. وهل يمكن أن يكون هناك من معنى لحق الحياة فى عصر أصبحت الحياة فيه تعنى المعرفة والقدرة على اكتساب المزيد من المعرفة؟[٢١١]

ومضمون الحق فى التعليم هو أن الدولة ملتزمة بتوفير التعليم لجميع الأفراد كأحد أهم وظائفها التى لا يمكنها التخلى عنها أو حتى التقصير فيها. وفيه يكون لكل فرد الحق فى أن يجد لنفسه فرصة تعليمية تتناسب مع ميوله واستعداداته وقدراته، ولا يُحرَم أحد من هذا الحق تحت أى ظرفٍ. وليس المطلوب هو مجرد توفير فرصة تعليمية لكل فرد، قد تكون دون المستوى، بل يجب التزام الدولة منذ البداية بتوفير التعليم على نحوٍ عالى الجودة، فليس مقبولاً أن يكون التعليم حقاً للجميع ولكنه دون المستوى الواجب من الجودة. وفى هذا السياق، فلقد أكد دستور ٢٠١٤ فى المادة (١٩)، على أن: "تلتزم الدولة بتوفير التعليم وفقاً لمعايير الجودة العالمية"[٢١٢].

٢- مجانية التعليم

اتساقاً مع المبدأ السابق، ونتيجةً له، تم إقرار مجانية التعليم كمبدأ دستورى، تؤكد عليه الدساتير المصرية المتعاقبة، ولقد نصت المادة (١٩) من دستور ٢٠١٤، على أن: "تكفل الدولة مجانية التعليم بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية"[٢١٣]. ذلك أن العائد من التعليم ليس للفرد وحده، وإنما أيضًا للمجتمع بأكمله، ومن ثم صار التعليم واجبًا على المجتمع يجب أن يؤديه بالمجان. وتضمن مجانية التعليم استفادة الجميع بالحق فى التعليم؛ فهى تعنى أن أبناء المجتمع على اختلاف طبقاته لهم الحق فى التعليم، فلا تمييز لأحد بسبب قدرته المالية، وإنما التمييز فقط فى القدرات الذهنية[٢١٤]. ويعبر ذلك عن أحقية كل فرد فى الاستمرار فى التعليم إلى آخر مدى، دون أن يتحمل

أية نفقات أو أعباء مالية وذلك لكى يظل المعيار الوحيد هو قدرة الشخص العقلية على مواصلة التعليم دون أن يحد العامل المادى أو الطبقة الاجتماعية من هذه القدرة[٢١٥].

٣- تكافؤ الفرص التعليمية

يؤكد هذا المبدأ ما جاء فى الدساتير المصرية المتعاقبة من أن الدولة تكفل تكافؤ الفرص لجميع المواطنين، وأن المواطنين سواء، وأنهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. ولقد نصت المادة (٩) من دستور مصر ٢٠١٤، على أن " تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، دون تمييز "[٢١٦].

ويتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بإتاحة التعليم لكل قادر عليه بتذليل الصعاب التى تعترض عملية التعليم سواء أكانت مادية أو معنوية. وتتحدد جوانب تكافؤ الفرص التعليمية فى إزالة المعوقات المادية التى تحول بين الفرد والتعليم، وتوفير أفضل الظروف الميسرة للتعليم، وقيام العملية التعليمية على أساس من مشاركة كل الأطراف المعنية بها. ويفرض ذلك تقديم تعليم إلزامى لكل الأطفال حتى سن معينة، وتقديم منهج موحد للجميع، وإتاحة فرصة للتعليم للجميع بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية ونوعهم وعقيدتهم ولونهم، وتحقيق المساواة بين مختلف المناطق والبيئات المحلية[٢١٧].

ويرتبط هذا المبدأ بتوفير التعليم مجانيًا، وتزويد الأفراد بالتعليم الملائم بغض النظر عن المستوى الاقتصادى والاجتماعى، وتوزيع الخدمة التعليمية فى صورة مدارس لا تختلف باختلاف الحى والطبقة الاجتماعية، إلى جانب توفير الموارد المادية لتمويل هذا النوع من التعليم. يعنى ذلك إتاحة الفرصة لكل فرد للالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه إلى أقصى ما تمكنه قدراته واستعداداته اعتمادًا على قدراته وليس اعتمادًا على أمور خارجة عن إرادته كالثروة مثلاً.

٤- الالتزام بثقافة المجتمع

توجد صلة أبدية بين التعليم وثقافة المجتمع، وعلى التعليم أن يؤكد بصفة دائمة على التزامه بها. وعلى التعليم أيضًا أن يتوافق مع الاتجاهات العالمية على ضوء خصوصيات المجتمع. ويجب ألا ينتزع التعليم الجيد الشعب من جذوره، ولكن كذلك

يجب ألا يعزلهم عن رياح التغيير[٢١٨]. لذا، يجب أن يكون التعليم ذا صبغة محلية، وأن يستخدم اللغة الأم التى يستعملها المتعلمون. وعليه، فمن الأهمية بمكان أن يكون التعليم مشتقًا من ثقافة المجتمع وملتزمًا بها، وكذلك من الظروف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحلية، مع عدم إغفال حقائق العصر، وأبعاد المستقبل.

٥- ديمقراطية التعليم

تؤكد ديمقراطية التعليم على الممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات والوحدات التربوية والعمل على تكوين الشخصية التى تؤمن بالديمقراطية طريقًا ومنهجًا فى الحياة[٢١٩]. وفيها تمتد فرص المشاركة من أعلى قمة الهرم التعليمى إلى قاعدته، ولكلٍّ دوره ومسئولياته فى اتخاذ القرار فى مستوى معين، والمشاركة فى التنفيذ والمتابعة على مستوى الوزارة أو على مستوى المدرسة أو الفصل أو هيئات التدريس، أو من خلال تنظيمات اتحاد الطلاب والآباء والأمهات فى اجتماعات المدرسة مع مجالس الأمناء والآباء. ومن بين أهم مقوماتها احترام جميع الأطراف المعنية بالعملية التعليمية بعضهم لبعض، واحترامهم لمؤسسة وبيئة المدرسة أو قاعة الدرس أو المعمل[٢٢٠].

٦- مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين

الفروق الفردية إحدى حقائق الوجود الإنسانى، وتنصب أساسًا على تلك الاختلافات والتباينات الطبيعية فى مركب الشخصية، وما يترتب على ذلك من اختلافات فى رد الفعل السلوكى من جانب الفرد. ومن هنا تأتى فكرة التعدد فى المسارات التعليمية، والتخصصات ونظم التشعيب المختلفة داخل المؤسسة الواحدة وإيجاد الفرص التعليمية التعويضية والبديلة أمام من لم تؤهله قدراته على المتابعة والانتظام، وتكثيف التعلم وتعجيله أمام ذوى القدرات العالية[٢٢١].

وجدير بالذكر، أنه **لابد من الالتزام بالمبادئ الحاكمة على مسارى القول والفعل معًا**؛ بمعنى ضرورة أن يُنص عليها صراحةً فى الوثيقة الرسمية لسياسة التعليم القادمة التى تتبناها الدولة، وفى قانون التعليم الواجب إصداره للمرحلة المقبلة. ويجب الالتزام بتلك المبادئ أيضًا فى نصوص القانون وفى التعليمات والقرارات كافةً، كما يجب الالتزام بها فى مسار حركة نظام التعليم.

ثانيًا - أهداف السياسة التعليمية

تحظى الأهداف بأهمية بالغة فى العمل التعليمى؛ فهى تمثل نقطة البداية فى سير العملية التعليمية ومصدر توجيه وتنظيم للجهود المبذولة، كما أنها تمثل المحكات الرئيسة لتقويم إنجازات نظام التعليم.

ولما كان بناء الإنسان وتنميته من أجل بناء المجتمع يجب أن يكون بؤرة تركيز الأهداف العامة للتعليم ومحورها الأساسى؛ لكون الأهداف يجب أن تعبر عما يريده المجتمع من نظام التعليم، فإن سياسة التعليم المقترحة تستهدف إعداد وتنمية إنسان قادر على الإسهام بفاعلية فى بناء المجتمع المنشود، إنها تنشد إعداد خريج متكامل ذى مواصفات خاصة مختلف نوعيًا عن الخريج الحالى.

وانطلاقًا من ملامح المجتمع المصرى المنشود، ووفاءً بمسئوليات التعليم وأدواره إزاء تلك الملامح، وأداءً للأدوار العامة للتعليم اللازمة لبناء ذلك المجتمع، واعتمادًا على وثيقة دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، يقدم البحث تصورًا للأهداف العامة لنظام التعليم، وهى بمثابة أهداف لسياسة التعليم المقترحة، تعبيرًا عما يريده المجتمع مستقبلاً على المدى البعيد من نظام التعليم.

ويمكن أن تتمثل الأهداف فى سعى نظام التعليم إلى:

- ترسيخ العقيدة الدينية السليمة للفرد، وتدعيم وتعميق إيمانه بالله، وتعزيز تمسكه بالأخلاق الدينية السليمة.
- تكوين المواطنة السليمة، وتدعيم اعتزاز الفرد بالانتماء لوطنه وتحقيق الولاء له.
- تعميق اعتزاز الفرد بالهوية الثقافية والتمسك بها، وتعزيز سعيه للمحافظة عليها وتجديدها.
- تنمية قدرات الفرد على: التفكير العلمى، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعى، والتفكير المستقبلى والتخطيط، وحل المشكلات، وصنع القرارات.
- تنمية روح العمل ومهاراته وأخلاقياته لدى الفرد، وتعزيز الرغبة فى إنجاز العمل المنتج المتقن، والقدرة عليه.

- إكساب الفرد القيم الاجتماعية والأخلاقية والجمالية الإيجابية، وتنميتها لديه، وتعزيز تمسكه بها، وتدعيم عمله وفقاً لها.
- تكوين رأس المال: المعرفى والاجتماعى، وتنميتهما لدى الفرد.
- تنمية قدرات الفرد على: تحمل المسئولية، والمشاركة فى الشأن العام، والمبادأة، والتعلم الذاتى المستمر، والاتصال الجيد بالآخرين، والتواصل والتفاعل الإيجابى مع المتغيرات العالمية الراهنة والمستقبلية، والحوار القائم على احترام الآخر وتقدير رأيه، والعمل ضمن فريق، والتنافس وملاحقة التطورات، والمرونة الفكرية.
- بناء روح الديمقراطية وقيمها، وتنميتها لدى الفرد، وتعزيز ممارسته الديمقراطية.
- إكساب الفرد المهارات الحياتية اللازمة للتعايش السليم فى المجتمع، وتنميتها لديه.
- تدعيم الصحة الجسدية والنفسية والعقلية، وتنمية التذوق الفنى والأدبى لدى الفرد.

نتائج البحث

يخلص البحث إلى النتائج الآتية:

١ - فى ضوء الواقع الذى يحياه المجتمع المصرى والطموحات التى ينشدها فى غده والمتغيرات العالمية وما تفرضه من تحديات لا مفر من التعامل معها ومواجهتها. فإن ملامح المجتمع المصرى المنشود تتحدد فى أنه: مجتمع ديمقراطى حر، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية، ويتخلص من التخلف وينطلق صوب تحقيق التنمية المستدامة، ومتماسك اجتماعيًا، ومحافظ على هويته الثقافية، ومرتكز على منظومة قيم إيجابية، وقائم على المواطنة الصالحة والاعتزاز بالانتماء للوطن، وينشد اللحاق بالتقدم العلمى والتكنولوجى، ويعمل على إقامة مجتمع المعرفة، وقادر على المنافسة العالمية.

٢ - فى إطار السعى لتصبح ملامح هذا المجتمع المنشود واقعًا ملموسًا، فإن ذلك يستلزم من التعليم تحمل مسئوليات وأداء أدوار تجاه تلك الملامح. وأمكن تحديد أهم مسئوليات التعليم وأدواره إزاء المجتمع المنشود فى مسئوليته وأدواره تجاه: بناء مجتمع ديمقراطى حر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق التماسك الاجتماعى، والحفاظ على الهوية الثقافية، وترسيخ القيم الإيجابية، وترسيخ المواطنة الصالحة وتدعيم الاعتزاز بالانتماء الوطنى، واللحاق بالتقدم العلمى والتكنولوجى، وإقامة مجتمع المعرفة، وتعزيز القدرة على المنافسة العالمية.

٣ - تفضى هذه المسئوليات والأدوار إلى أن المطلوب تحديدًا هو نظام تعليمى جديد يسعى جاهدًا **لبناء شخصية جديدة**، تلك الشخصية التى من أهم ملامحها أنها: تمتلك القدرة على الإبداع والتفكير العلمى والتفكير الناقد، وتتمتع بروح العمل وتمتلك مهاراته وقيمه، ولديها المهارات الحياتية التى تساعدها على التعايش السليم فى المجتمع، وتتطلع إلى المستقبل وتسعى لصنعه وقادرة على تخطيطه، وتمثل مواطنًا ديمقراطيًا يتمتع بالولاء للوطن، ويمتلك قيم إيجابية فى مقدمتها التسامح والتآلف والجمال. إن قيام التعليم ببناء تلك الشخصية الجديدة يجسد أدوار التعليم العامة اللازمة لبناء المجتمع المنشود.

٤ - من أجل السعى لبناء سياسة تعليمية تنشد الانتقال من الوضع الحالى للتعليم إلى وضع مرغوب فيه يسهم فى بناء مجتمع جديد منشود، فإن الأمر يستلزم ابتداءً توافر جملة من المتطلبات الموضوعية تضمن السداد فى بناء السياسة التعليمية. وبقدر ما تتوافر المتطلبات وتتكامل ترتفع إمكانية نجاح سياسة التعليم الجديدة. وتتمثل هذه المتطلبات فى: وجود سياسة مجتمعية عامة للدولة، ووجود فلسفة تربوية واضحة للتعليم، وتوافر الإرادة السياسية، والاعتراف المجتمعى بأولوية دور التعليم فى بناء المجتمع المنشود، وإنشاء هيئة قومية مستقلة لبناء سياسة التعليم، والاعتماد على أهل الكفاءة والخبرة، وتوثيق الارتباط بين السياسة التعليمية والبحث التربوى، واتباع الخطوات

العلمية فى بناء السياسة، والمشاركة المجتمعية الواسعة فى بناء السياسة، وعلو الهمة والإخلاص فى العمل، وتوافر قيادة فعالة لنظام التعليم.

٥ - تأسيسًا على ما أسفر عنه البحث من ملامح المجتمع المنشود ومسئوليات التعليم وأدواره تجاه بناء المجتمع المنشود، أمكن وضع عدد من المبادئ الحاكمة والأهداف العامة لنظام التعليم، التى تشكل ملامح سياسة تعليمية جديدة مقترحة لمصر المستقبل.

٦ - تتمثل أهم المبادئ الحاكمة لنظام التعليم فى المجتمع المنشود فى: التعليم عالى الجودة حق للجميع، ومجانية التعليم، وتكافؤ الفرص التعليمية، والالتزام بثقافة المجتمع، وديمقراطية التعليم، ومراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

٧ - تتمثل أهداف السياسة التعليمية فى المجتمع المنشود فى سعى نظام التعليم إلى: ترسيخ العقيدة الدينية السليمة للفرد، وتدعيم وتعميق إيمانه بالله، وتعزيز تمسكه بالأخلاق الدينية السليمة. وتكوين المواطنة السليمة، وتدعيم اعتزاز الفرد بالانتماء لوطنه وتحقيق الولاء له. وتعميق اعتزاز الفرد بالهوية الثقافية والتمسك بها، وتعزيز سعيه للمحافظة عليها وتجديدها. وتنمية قدرات الفرد على: التفكير العلمى، والتفكير الناقد، والتفكير الإبداعى، والتفكير المستقبلى والتخطيط، وحل المشكلات، وصنع القرارات. وتنمية روح العمل ومهاراته وأخلاقياته لدى الفرد، وتعزيز الرغبة فى إنجاز العمل المنتج المتقن، والقدرة عليه. وإكساب الفرد القيم الاجتماعية والأخلاقية والجمالية الإيجابية، وتنميتها لديه، وتعزيز تمسكه بها، وتدعيم عمله وفقًا لها. وتكوين رأس المال: المعرفى والاجتماعى، وتنميتهما لدى الفرد. وتنمية قدرات الفرد على: تحمل المسئولية، والمشاركة فى الشأن العام، والمبادأة، والتعلم الذاتى المستمر، والاتصال الجيد بالآخرين، والتواصل والتفاعل الإيجابى مع المتغيرات العالمية الراهنة والمستقبلية، والحوار القائم على احترام الآخر وتقدير رأيه،

والعمل ضمن فريق، والتنافس وملاحقة التطورات، والمرونة الفكرية. بناء روح الديمقراطية وقيمها، وتنميتها لدى الفرد، وتعزيز ممارسته الديمقراطية. وإكساب الفرد المهارات الحياتية اللازمة للتعايش السليم فى المجتمع، وتنميتها لديه. وتدعيم الصحة الجسدية والنفسية والعقلية، وتنمية التذوق الفنى والأدبى لدى الفرد.

توصيات البحث

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، فإنه يوصى بما يأتى:

١ - إجراء حوار مجتمعى واسع وشامل بشأن:

- المجتمع المصرى المنشود فى الفترة المقبلة.
- الشخصية المصرية المطلوبة لبناء هذا المجتمع.
- نظام التعليم اللازم لبناء هذه الشخصية.
- السياسة التعليمية الجديدة.

٢ - القيام بأبحاث ودراسات مستفيضة بشأن:

- تشخيص الواقع المجتمعى والواقع التعليمى؛ يفضى إلى تحديد دقيق لمواطن القوة والضعف.
- استشراف مستقبل المجتمع ومستقبل التعليم.
- المجتمع المصرى المنشود فى الفترة المقبلة.
- الشخصية المصرية المطلوبة لبناء هذا المجتمع.
- نظام التعليم اللازم لبناء هذه الشخصية.
- السياسة التعليمية الجديدة.

٣ - استفادةً من التوصيتين السابقتين، يتم بناء سياسة تعليمية جديدة على أسس علمية سليمة ترسى مبادئ حاكمة للتعليم وتضع أهداف عامة له.

٤ - التزام الدولة بتوفير المتطلبات اللازمة لبناء السياسة التعليمية وتنفيذها.

الهوامش

(١) شوقى جلال: العقل الأميركى يفكر، من الحرية الفردية إلى مسخ الكائنات، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٣ .

(٢) نادر فرجانى: يوميات ثورة الفل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١١، ص٨٥.

(٣) وحيد عبد المجيد: التغيير طريق مصر إلى النهضة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠٥.

(٤) السيد يسين: ثورة ٢٥ يناير بين التحول الديمقراطى والثورة الشاملة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١، ص٣٢٧.

(٥) محمد سيف الدين فهمى: تأملات فى سياسة التعليم فى مصر، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (٣٠)، ١٤١٣ هـ -١٩٩٣م، ص٣.

(٦) حامد عمار، وصفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين فى القرن الحادى والعشرين، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٥٩، ص٦٢.

(٧) حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص٢٤٣ -٢٤٤.

(٨) على أحمد مدكور: خريطة الطريق للنظام التعليمى المصرى، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٣ -١٤ يوليو٢٠١١، مجلة العلوم التربوية، المجلد التاسع عشر، عدد خاص ٢٠١١، ص٦٥.

(٩) عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب: ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر، المرجع السابق، ص٢٠٣.

(10)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013–2014, World Economic Forum, Geneva, 2013, P.177.

(11)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012–2013, World Economic Forum, Geneva, 2012, P.159.

(12)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011-2012, World Economic Forum, Geneva, 2011, P.169.

(13)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2009-2010, World Economic Forum, Geneva, 2009, P.137.

(١٤) من أهم هذه الدراسات:

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: تجارب دولية خاصة بقضية التعليم، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤.
- سيف الإسلام علي مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية فى مصر، رؤية تحليلية ناقدة، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم فى الدول

العربية، التجاوزات والأمل، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ٥ -٦ مايو ٢٠٠٩، ص٢٢.

- عبد الفتاح أحمد حجاج (تحرير): حلقة نقاشية حول "بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها"، دعوة للحوار، لجنة التربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٧.
- حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، مرجع سابق، ص١٥، ص٢٥.

(١٥) محمود شريف بسيونى، ومحمد هلال: الجمهورية الثانية فى مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٩، ص ص٥١ -٥٢.

(١٦) مختار شعيب: أى مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون، كراسات مصرية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٤٩.

(١٧) إيريك هوبزباوم: العولمة والديمقراطية والإرهاب، نقله إلى العربية أكرم حمدان، ونزهت طيب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص٨٤.

(١٨) بيكو باريك : سياسة جديدة للهوية، المبادئ السياسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل، ترجمة حسن محمد فتحى، المشروع القومى للترجمة، العدد (٢٠٤٣)، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٩٦.

(١٩) السيد يسين: الحوار الحضارى فى عصر العولمة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٣٩.

(٢٠) أحمد فتحى سرور: نظرات فى عالم متغير، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٥.

(٢١) جون ستيوارت مل: حول الحرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٧.

(٢٢) ستانلى موريسون: الحرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص٦٨ -٦٩.

(٢٣) بيكو باريك : سياسة جديدة للهوية، مرجع سابق، ص٤٠٢.

(٢٤) على الدين هلال، ومحسن يوسف (تحرير): ملتقى الشباب العربى للفكر والإصلاح، منتدى الإصلاح العربى، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص١٣.

(٢٥) محمد عبد الفتاح القصاص: التنمية المستديمة، كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٢١.

(٢٦) محمود شريف بسيونى، ومحمد هلال: الجمهورية الثانية فى مصر، مرجع سابق، ص٤٥.

(27) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2007/2008, Fighting Climate Change: Human Solidarity in a Divided World, UNDP, New York, 2007, P.283.

(٢٨) محمد عبد الفتاح القصاص: التنمية المستديمة، مرجع سابق، ص٢٠.

(٢٩) أحمد زايد: دولة العدل الاجتماعى، مركزية القيمة ولا مركزية الحكم، أوراق للحوار، الإصدار الأول، أبريل ٢٠١١، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ٢٠١١، ص ص٧ - ٨.

(٣٠) إبراهيم العيسوى: العدالة الاجتماعية، من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، جريدة الشروق الجديد، الطبعة الثانية، السنة الرابعة، العدد (١٣٣٩)، الاثنين ١ أكتوبر٢٠١٢، ص١١.

(31)United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Division for Social Policy and Development, The International Forum for Social Development; Social Justice in an Open World, The Role of the United Nations, United Nations, New York, 2006, PP.12-13.

(32) Ibid., PP.15-16.

(٣٣) نادر فرجانى: يوميات ثورة الفل، مرجع سابق، ص٨٥.

(٣٤) وحيد عبد المجيد: التغيير طريق مصر إلى النهضة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠٥.

(٣٥) محمود شريف بسيونى، ومحمد هلال: الجمهورية الثانية فى مصر، مرجع سابق، ص ص٤١ - ٤٢.

(36) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2009, Overcoming Barriers: Human Mobility and Development, UNDP, New York, 2009, P.173.

(37) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2007/2008, Op. Cit., P.239.

(38) Adams, William Mark; Green Development, Environment and Sustainability in the Third World, 2nd ed., Routledge, London, 2001, P.1.

(39) Annan, Kofi A.; We the Peoples, The Role of the United Nations in the 21st Century, United Nations, New York, 2000, P.55.

(40) Lafferty, William M. & Oluf Langhelle; Sustainable Development as Concept and Norm, in Lafferty, William M. & Oluf Langhelle (eds.), Towards Sustainable Development, on the Goals of Development and the Conditions of Sustainability, Macmillan Press Ltd., New York, 1999, P.8.

(41) The Secretary of State for Environment, Food and Rural Affairs; Securing the Future, Delivering UK Sustainable Development Strategy, The UK Government Sustainable Development Strategy, The Stationary Office, London, 2005, P.15.

(٤٢) على ليلة: الدين والحاجة إلى التماسك الاجتماعى، دور الرمز فى الأديان عمومًا، عالم الفكر، المجلد (٤٠)، العدد (٣)، يناير – مارس ٢٠١٢، ص٤٣.

(٤٣) وينثروب ويلتشير: التعليم من أجل تعزيز التماسك الاجتماعى وثقافة اللاعنف، ترجمة: أحمد عطية، مستقبليات، العدد (١١٩)، المجلد (٣١)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٠١، ص ص٤٠٣ -٤٠٤.

(٤٤) إسماعيل سراج الدين: التنمية المستدامة وثروات الشعوب، اقرأ، العدد (٦٩٨)، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص٢٢ -٢٣.

(٤٥) أحمد زايد، وآخرون: قيم التنمية، برنامج القضايا الاجتماعية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٠، ص١١.

(46) Soubbotina, Tatyana P.; Beyond Economic Growth, Introduction to Sustainable Development, 2nd ed., WBI Learning Resources Series, The World Bank, Washington, D.C., 2004, P.119.

(٤٧) فرنسيس فوكوياما: رأس المال الاجتماعى، فى لورانس إى. هاريزون، وصمويل بى. هنتنجتون (تحرير): الثقافات وقيم التقدم، ترجمة شوقى جلال، المشروع القومى للترجمة، العدد (٥٣٦)، ط٢، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١٩٩.

(٤٨) إيمان حسن: الثقافة المدنية، فى أمانى قنديل (تحرير): الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص٩٧ -٩٨.

(٤٩) جابر عصفور: الهوية الثقافية والنقد الأدبى، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص١١ -١٢.

(٥٠) حامد عمار: الإصلاح المجتمعى، إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٥١.

(٥١) بيكو باريك: سياسة جديدة للهوية، مرجع سابق، ص٢٩٨.

(٥٢) قايد دياب: المواطنة والعولمة فى زمن متغير، مصر نموذجًا، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٤٣٦.

(٥٣) نبيل على: الثقافة العربية وعصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافى العربى، سلسلة الثقافة الرقمية، العدد (٦)، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٢، ص٤٣.

(54) Nurullah, Abu Sadat; Globalisation as a Challenge to Islamic Cultural Identity, The International Journal of Interdisciplinary Social Sciences, Vol. 3, No. 6, 2008, P.45.

(55) Ibid., P.47.

(٥٦) وانغارى ماثاى: أفريقيا والتحدى، ترجمة أشرف محمد كيلانى، عالم العرفة، العدد (٤١٠)، مارس٢٠١٤، ص ص١٤٩ -١٥٠.

(٥٧) جابر عصفور: الهوية الثقافية والنقد الأدبى، مرجع سابق، ص ص٨١ -٨٢.

(٥٨) زينب على محمد على: الهوية الثقافية والطفل المصرى، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص١٦١ -١٦٢.

(٥٩) محمد عمارة: مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، فى التنوير الإسلامى (٣٢)، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩، ص٧.

(٦٠) أحمد أبو زيد: هوية الثقافة العربية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص١٧ -١٨.

(٦١) حسام بدراوى: التعليم، الفرصة للإنقاذ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ٢٠١١، ص٢٣٥.

(٦٢) حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، مرجع سابق، ص ص٢٦١ -٢٦٢.

(٦٣) وليد محمود عبد الناصر: المجتمع المصرى ومنظومة القيم، رؤية تحليلية نقدية ذات بعد تاريخى ومنظور مستقبلى، مركز الدراسات المستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، القاهرة، يونيه ٢٠٠٨، ص ص٢ -٣.

(٦٤) معهد التخطيط القومى: الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٢١٠)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، نوفمبر ٢٠٠٨، ص١٥٨.

(٦٥) عبد الفتاح أحمد حجاج (تحرير): حلقة نقاشية حول "بيئة التعليم والتعلم وانعكاساتها"، مرجع سابق، ص٥.

(٦٦) معهد التخطيط القومى: الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص٤٦ -٤٧.

(٦٧) أحمد عبد الله زايد، وآخرون: الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم، دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، لجنة الشفافية والنزاهة، وزارة الدولة للتنمية الإدارية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٩، ص٢١، ص١٧٨.

(٦٨) مختار شعيب: أى مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون، مرجع سابق، ص٨٦.

(٦٩) رضا عطية إبراهيم: المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٠.

(٧٠) عبدالفتاح جودة السيد، وطلعت حسينى إسماعيل: دور الجامعة فى توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، التعديلات الدستورية للعام ٢٠٠٧ نموذجاً، دراسات تربوية ونفسية (مجلة كلية التربية بالزقازيق)، العدد (٦٦)، الجزء الثانى، يناير ٢٠١٠، ص١٧.

(٧١) حنان كمال عبد الغنى أبو سكين: المواطنة والإصلاح السياسى، دراسة النظام السياسى المصرى (٢٠٠٣ -٢٠٠٨م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص٢٦.

(٧٢) رضا عطية إبراهيم: المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مرجع سابق، ص١٨، ص٣٠.

(٧٣) المرجع السابق، ص ص٣٤ -٣٦.

(٧٤) عبدالفتاح جودة السيد، وطلعت حسينى إسماعيل: دور الجامعة فى توعية الطلاب بمبادئ المواطنة كمدخل تحتمه التحديات العالمية المعاصرة، مرجع سابق، ص٢١.

(٧٥) مصطفى حجازى: الإنسان المهدور، دراسة تحليلية نفسية اجتماعية، ط٢، المركز الثقافى العربى، بيروت، ٢٠٠٦، ص٣١، ص٣٣.

(76) United Nations Development Programme (UNDP); Human Development Report 2013, The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World, UNDP, New York, 2013, PP.186-187.

(٧٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩، نحو تواصل معرفى منتج، دار الغرير للطباعة والنشر، دبى، ٢٠٠٩، ص ص٢٥ -٢٦، ص٣٣، ص٣٥، ص٥٣ (بتصرف).

(٧٨) حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، مرجع سابق، ص١١٣.

(٧٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمى للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، نيويورك، ٢٠٠٣، ص ص٣٩ -٤٠.

(٨٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٠/٢٠١١، إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة، دار الغرير للطباعة والنشر، دبى، ٢٠١١، ص١٥.

(٨١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الإستراتيجية العربية للمعلوماتية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٦، ص ص١٢ -١٣.

(٨٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٠/٢٠١١، مرجع سابق، ص١٢.

(٨٣) السيد يسين: المعلوماتية وحضارة العولمة، رؤية نقدية عربية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص٨٣ ، ص١٤١، ص٢٤٩ (بتصرف).

(٨٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٢٠٣.

(٨٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص١٦٣.

(٨٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٨٩.

(٨٧) هانس – بيترمارتين، وهارالد شومان: فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس على، ط٢، عالم المعرفة، العدد (٢٩٥)، أغسطس ٢٠٠٣، ص ص٤٦ -٤٧.

(٨٨) السيد يسين: الحوار الحضارى فى عصر العولمة، مرجع سابق، ص٢٢٤.

(٨٩) السيد يسين: الديمقراطية وحوار الثقافات، تحليل للأزمة وتفكيك للخطاب، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١١٣.

(٩٠)حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٤٧.

(91)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013-2014, Op. Cit., P.15.

(92)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2009-2010, Op. Cit., P.13.

(93)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2010-2011, World Economic Forum, Geneva, 2010, P.15.

(94)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2011-2012, Op. Cit., P.15.

(95)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2012-2013, Op. Cit., P.13.

(96)World Economic Forum; The Global Competitiveness Report 2013-2014, Op. Cit., P.15.

(97)The World Bank; World Development Report 2012: Gender Equality and Development, The World Bank, Washington, D.C., 2011, PP.400-401.

(٩٨) على الدين هلال: النظام السياسى المصرى بين إرث الماضى وآفاق المستقبل، (١٩٨١ -٢٠١٠)، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص٤٧٩ -٤٨٠.

(٩٩) بى. سى. سميث: كيف نفهم سياسات العالم الثالث، نظريات التغيير السياسى والتنمية، ترجمة خليل كلفت، المشروع القومى للترجمة، العدد (١٨٧١)، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١١، ص٥٠٧.

(١٠٠) حسنين توفيق إبراهيم: الثورات والانتفاضات وتحولات الواقع السياسى العربى، كراسات إستراتيجية، العدد (٢٢٥)، السنة الحادية والعشرون، ٢٠١١، ص٣٥.

(١٠١) سيار الجميل: العولمة، الخلفيات الفلسفية والمواجهات الفكرية، عالم الفكر، المجلد (٤١)، العدد (٣)، يناير – مارس ٢٠١٣، ص١٥٤.

(١٠٢) على أسعد وطفة، على جاسم الشهاب: علم الاجتماع المدرسى، بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص١١١ - ١١٢.

(١٠٣) رضا عطية إبراهيم: المواطنة والانتماء وأثرهما على الدولة والمجتمع والأسرة، مرجع سابق، ص٤٧.

(١٠٤) على أسعد وطفة، على جاسم الشهاب: علم الاجتماع المدرسى، مرجع سابق، ص١١٤.

(١٠٥) على أحمد مدكور: تطوير منظومة التربية والتعليم، رؤية متكاملة، المؤتمر العلمى الدولى الأول المنعقد بكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: رؤية استشرافية لمستقبل التعليم فى مصر والعالم العربى فى ضوء المتغيرات المجتمعية المعاصرة، فى الفترة من ٢٠ - ٢١ فبراير ٢٠١٣، ص٦٧.

(١٠٦) حامد عمار: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، مرجع سابق، ص٢٥٧.

(١٠٧) حامد عمار، وصفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين فى القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص ص٥٥ -٥٦.

(١٠٨) هويدا عدلى: العدالة الاجتماعية وتطبيقاتها فى التعليم، فى ناهد رمزى(تحرير): العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى، المجلد الثالث، دراسة للمنظومة التعليمية، المشروع الدائم للتعليم والتنمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٤.

(109) UNESCO; Education for Sustainability, From Rio to Johannesburg, Lessons Learnt from a Decade of Commitment, UNESCO, Paris, 2002, P.7.

(١١٠) جون فين، ودافيد ويلسون: تعزيز التنمية المستدامة في برنامج التعليم والتدريب الفنى والمهنى، إعلان بون، مستقبليات، العدد رقم (١٣٥)، المجلد (٣٥)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ص٣٧٣ -٣٧٤.

(111) UNESCO; United Nations Decade of Education for Sustainable Development 2005 – 2014, Draft International Implication Scheme, UNESCO, Paris, October 2004, P.4.

(112) UNESCO; Education for Sustainability, Op. Cit., P.20.

(113) United Nations, Economic and Social Council, Economic Commission for Europe; UNECE Strategy for Education for Sustainable Development, High – Level Meeting of Environment and Education Ministries, Vilnius, 17 – 18 March 2005, PP.5-7.

(١١٤) على ليلة: الدين والحاجة إلى التماسك الاجتماعى، مرجع سابق، ص٤٧.

(١١٥) المرجع السابق، ص ص٤٨ -٤٩.

(١١٦) يورى بيتر ترييير: سيناريوهات المستقبل بالنسبة للتعليم، نافذة على المجهول، ترجمة كامل حامد جاد، مستقبليات، العدد (١١٩)، المجلد (٣١)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٠١، ص٣٤٨.

(١١٧) أحمد أبو زيد: هوية الثقافة العربية، مرجع سابق، ص ص٦٥ -٦٦.

(١١٨) أميرة عبد السلام زايد: التعليم وأبعاد الهوية الثقافية، اللغة نموذجاً، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص١١٥، ص١١٨.

(١١٩) سعيد إسماعيل على: سياسات التعليم فى الوطن العربى، رؤية من بعد، المؤتمر العلمى الرابع لقسم أصول التربية: أنظمة التعليم فى الدول العربية، مرجع سابق، ص١٦.

(١٢٠) على على حبيش، وحافظ شمس الدين عبد الوهاب: التفكير العلمى وصناعة المعرفة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص١١٥ -١١٦ .

(١٢١) حسام بدراوى: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص٢٤٤.

(١٢٢) اليونسكو: ملخص التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع – ٢٠٠٥، التعليم للجميع: ضرورة ضمان الجودة، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٤، ص٢٦.

(١٢٣) أحمد أبو زيد: هوية الثقافة العربية، مرجع سابق، ص٦٩.

(١٢٤) المرجع السابق، ص٢٧١.

(١٢٥) حسام بدراوى: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص٢٤٠.

(١٢٦) على أحمد مدكور: نحو الخلاص النهائى، خطاب لمثقفى الأمة، دار الفكر العربى، القاهرة، ص٦٥.

(١٢٧) سعيد إسماعيل على: تجديد العقل التربوى، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٨٣.

(١٢٨) أحمد زايد، وآخرون: قيم التنمية، مرجع سابق، ص١٠.

(١٢٩) أحمد يوسف سعد: تقديم، فى مصطفى قاسم: التعليم والمواطنة، واقع التربية المدنية فى المدرسة المصرية، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص١٣ -١٤.

(١٣٠) بيير لويسونى: كلمة التحرير، ترجمة بهجت عبد الفتاح عبده، مستقبليات، العدد (١٣٩)، المجلد (٣٦)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٠٦، ص٣١٧ .

(١٣١) حسام بدراوى: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص ص٢٤٨ -٢٤٩.

(١٣٢) محمد رؤوف حامد: إدارة المعرفة والإبداع المجتمعى، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٧٥ -٧٦.

(١٣٣) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الحادية والثلاثون، ٢٠٠٣ -٢٠٠٤، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص٢٠٦ -٢٠٧.

(١٣٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠٠٩، مرجع سابق، ص٤٩.

(١٣٥) نبيل على: العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، العدد (١٨٤)، أبريل ١٩٩٤، ص٣٨١.

(١٣٦) نبيل على، ونادية حجازى: الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، العدد (٣١٨)، أغسطس ٢٠٠٥، ص٢٦٥.

(١٣٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٠/٢٠١١، مرجع سابق، ص ص٣٦ -٣٧.

(١٣٨) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية: إستراتيجية تطوير التربية العربية (الإستراتيجية المحدثة)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ٢٠٠٦، ص٨٣.

(١٣٩) سينتيا غتمن: تحديات التربية فى مجتمع المعلومات، منشورات منظمة اليونسكو للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، اليونسكو، باريس، ٢٠٠٥، ص ص٢١ -٢٢.

(١٤٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٠/٢٠١١، مرجع سابق، ص٣٧.

(١٤١)عبد الفتاح أحمد حجاج: التربية والمعرفة فى عصر المعلومات، رؤى وتوجهات، مؤتمر التربية فى مجتمع المعرفة، ١٤ -١٥ مارس ٢٠٠٦، لجنة التربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص٣٤٠ -٣٤١.

(١٤٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية: إستراتيجية تطوير التربية العربية (الإستراتيجية المحدثة)، مرجع سابق، ص٧٩.

(١٤٣) نبيل على: الثقافة العربية وعصر المعلومات، مرجع سابق، ص٣١٥.

(١٤٤) حامد عمار: مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص١٤٥.

(١٤٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٠/٢٠١١، مرجع سابق، ص٣٧.

(146) The World Bank; The Road Not Traveled, Education Reform in the Middle East and North Africa, MENA Development Report, Washington, D.C., 2008, P. 84.

(147) Ibid., P. 86.

(١٤٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومؤسسة محمد بن راشد: تقرير المعرفة العربى للعام ٢٠١٠/٢٠١١، مرجع سابق، ص٣٧.

(١٤٩) محمد ماهر محمود الجمال: مستقبل التعليم العربى، الاتجاهات – المضامين – التنبؤات، كراسات مستقبلية، سلسلة غير دورية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٥.

(١٥٠) شبل بدران: التعليم والحرية، قراءات فى المشهد التربوى المعاصر، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١، ص٦٨.

(١٥١) محمد عابد الجابرى: إشكاليات الفكر العربى المعاصر، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٩، ص٤١.

(١٥٢) ناهد رمزى: نمو القدرة الإبداعية فى إطار بعض المتغيرات التربوية والأسرية، فى ناهد رمزى(تحرير): العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى، المجلد الثانى، بعض مخرجات العملية التعليمية (القدرات الإبداعية – المهارات الحياتية)، المشروع الدائم للتعليم والتنمية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص٢ -٣ .

(١٥٣) علاء الدين أحمد كفافى: سمات العقلية المتطلبة للطالب المصرى بعد ثورة ٢٥يناير، مؤتمر ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص٨٠ -٨١.

(١٥٤) ناهد رمزى: نمو القدرة الإبداعية فى إطار بعض المتغيرات التربوية والأسرية، مرجع سابق، ص ص٧٢ -٧٣.

(١٥٥) على على حبيش، وحافظ شمس الدين عبد الوهاب: التفكير العلمى وصناعة المعرفة، مرجع سابق، ص١٠، ص١٢ .

(١٥٦) المرجع السابق، ص ص١٤ -١٥ .

(١٥٧) باولو فريرى: التعليم من أجل الوعى الناقد، ترجمة حامد عمار، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٤٠.

(١٥٨) محمود حمدى زقزوق: الفكر الدينى وقضايا العصر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢، ص٧٧.

(١٥٩) على على حبيش، وحافظ شمس الدين عبد الوهاب: التفكير العلمى وصناعة المعرفة، مرجع سابق، ص١٦ .

(١٦٠) باولو فريرى: التعليم من أجل الوعى الناقد، مرجع سابق، ص ص٥٤ -٥٥.

(١٦١) المرجع السابق، ص٧٤.

(١٦٢) عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية، الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص ص٢٨٧ -٢٨٨.

(١٦٣) مصطفى حجازى: الإنسان المهدور، مرجع سابق، ص٥٥.

(١٦٤) محمد عبد الجواد: النظام التعليمى واكتساب المهارات الحياتية، فى ناهد رمزى(تحرير): العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى، المجلد الثانى، مرجع سابق، ص ص٨٢ -٨٣ ، ص ٨٩ .

(١٦٥) عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية، مرجع سابق، ص ص٢٨١ -٢٨٢.

(١٦٦) المرجع السابق، ص٢٩٥.

(١٦٧) أمينة التيتون: المدرسة الديمقراطية، ثورة على التعليم التقليدى، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠١١، ص ص٤٠ -٤١.

(١٦٨) جوزايا رويس: فلسفة الولاء، ترجمة أحمد الأنصارى، ط٢، المشروع القومى للترجمة، العدد (٢/٣٣٧)، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٩.

(١٦٩) حسام بدراوى: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص٢٩١.

(١٧٠) المرجع السابق، ص ص٢٩٣ -٢٩٤.

(١٧١) مجمع اللغة العربية: المعجم الوجيز، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٢٨.

(١٧٢) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزى – فرنسى – عربى، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٢، ص٣١٨.

(١٧٣) زكى نجيب محمود: مجتمع جديد أو الكارثة، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٨١ ، ص٨٣.

(١٧٤) مصلح الصالح: الشامل، قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزى – عربى، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م، ص٤٠١.

(175) Pearsall, Judy (ed.); The New Oxford Dictionary of English, Oxford University Press, Oxford, 2001, P.1434.

(176) Procter, Paul, et. al. (ed.); Cambridge International Dictionary of English, 3rd ed., Cambridge University Press, New York, 1997, P.1091.

(١٧٧) سعاد محمد عيد: تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، سلسلة التربية والمستقبل العربى (٤)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص٣٣ -٣٤.

(١٧٨) أحمد زكى بدوى: معجم مصطلحات التربية والتعليم، إنجليزى – فرنسى – عربى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٠٠.

(١٧٩) سيف الإسلام على مطر: السياسة التعليمية، الناشر: المؤلف، ٢٠٠٦، ص ص٤٤ -٤٥.

(١٨٠) سعيد إسماعيل على: سياسات التعليم فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص١.

(١٨١) سيف الإسلام علي مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص٢١.

(١٨٢) محمد صبرى الحوت، وناهد عدلى شاذلى: تطوير التعليم الأساسى فى مصر .. سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه، دراسة تقويمية، دراسات تربوية، المجلد السابع، الجزء (٤١)، ١٩٩٢، ص ص١١٠ -١١١.

(١٨٣) عبد الله عبد الدائم: نحو فلسفة تربوية عربية، مرجع سابق، ص٨٣.
(١٨٤) آمال أندراوس: السياسات التعليمية فى مصر، سلسلة الدراسات التربوية، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٣٢.
(١٨٥) سعيد إسماعيل على: سياسات التعليم فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص٢ -٣.
(١٨٦) سيف الإسلام على مطر: السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص٩.
(١٨٧) سيف الإسلام علي مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص٢١.
(١٨٨) سعيد إسماعيل على: تأملات فى سياسة التعليم في مصر، دراسات تربوية، المجلد السابع، الجزء (٤٦)، ١٩٩٢، ص ص٤٣ -٤٤.
(١٨٩) عبد الفتاح إبراهيم تركى: حاجتنا إلى فلسفة للتربية حاجتنا إلى الهواء والماء، المؤتمر العلمى السابع عشر لكلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: دور كليات التربية فى إصلاح التعليم، ١٢ -١٣ نوفمبر ٢٠٠٥، ص٢٥١.
(١٩٠) حسن إبراهيم عبد العال: مقومات بناء فلسفة تربوية عربية متميزة، المؤتمر العلمى الدولى الأول لكلية التربية جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة: رؤية استشرافية لمستقبل التعليم فى مصر والعالم العربى فى ضوء التغيرات المجتمعية المعاصرة، مرجع سابق، ص٥٤٣.
(١٩١) عبد الله عبد الدائم: مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٥، ص٩٣.
(١٩٢) اليونسكو: الإعلان العالمى حول "التربية للجميع" وهيكلية العمل لتأمين حاجات التعليم الأساسية، المؤتمر العالمى حول التربية للجميع، ٥ -٩ مارس ١٩٩٠، جومتيين – تايلاند، الهيئة العليا المشتركة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، اليونسكو، اليونيسيف، البنك الدولى). أبريل ١٩٩٠، نيويورك، ١٩٩٠، اليونسكو، ط٣، عمان ١٩٩٩، ص٧.
(١٩٣) حسام بدراوى: التعليم، الفرصة للإنقاذ، مرجع سابق، ص٢٣٠.
(١٩٤) محمد صبرى الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٨.
(١٩٥) سيف الإسلام على مطر: السياسة التعليمية، مرجع سابق، ص ص٣٦ -٣٧.
(١٩٦) مختار شعيب: أى مصر نريدها ما بعد ثورة الحرية وسقوط الفرعون، مرجع سابق، ص ص١٠٥ -١٠٦.
(١٩٧) السيدة محمود إبراهيم سعد: المخطط التعليمى، دوره فى ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، سلسلة التربية والمستقبل العربى (١)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٦٢.
(١٩٨) سيف الإسلام على مطر، وهانئ عبد الستار فرج: خطايا السياسة التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص٣٠.
(١٩٩) السيدة محمود إبراهيم سعد: المخطط التعليمى، مرجع سابق، ص٨٥.
(٢٠٠) سيف الإسلام علي مطر: العلاقة بين البحث التربوى وصنع السياسة التعليمية، دراسة تحليلية لبعض عوامل الانفصال والاتصال، دراسات تربوية، الجزء الثانى، مارس ١٩٨٦، ص٢٠٦.

(201) Winch, Christopher and John Gingell; Philosophy and Educational Policy, A Critical Introduction, RoutledgeFalmer, New York, 2004, P. VI.

(٢٠٢) بيير لويزونى: حوار السياسة والتعليم، نظرة شاملة ورأى، ترجمة بهجت عبد الفتاح، مستقبليات، العدد (١٣٠)، المجلد (٣٤)، العدد (٢)، يونية ٢٠٠٤، ص٢٠٣ .

(٢٠٣) حامد عمار: عولمة الإصلاح التربوى بين الوعود والإنجاز والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص١٧٣ -١٧٤.

(٢٠٤) محمد صبرى الحوت: إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، مرجع سابق، ص٣٣.

(٢٠٥) محمد سيف الدين فهمى: تأملات فى سياسة التعليم فى مصر، مرجع سابق، ص١٧.

(٢٠٦) آمال أندراوس: السياسات التعليمية فى مصر، مرجع سابق، ص ص٣٢٨ -٣٢٩.

(٢٠٧) فرانسيسكو لوبيز روبريه: العولمة والتعليم، ترجمة أحمد عطية أحمد، مستقبليات، العدد (١٢٧)، المجلد (٣٣)، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠٠٣، ص ص٣٢٩ -٣٣٠ .

(208) United Nations; The Universal Declaration of Human Rights, Article 26. Available at, http://www.un.org/en/documents/udhr/index.shtml

(209) UNESCO; World Declaration on Education for All, The World Conference on Education for All, Assembled in Jomtien, Thailand, from 5 to 9 March, 1990, Article 1. Available at, http://www.unesco.org/education/wef/en-conf/Jomtien%20Declaration%20eng.shtm

(٢١٠) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، المادة (١٩).

(٢١١) محمد عابد الجابرى: إشكاليات الفكر العربى المعاصر، مرجع سابق، ص٦٤.

(٢١٢) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، المادة (١٩).

(٢١٣) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، المادة (١٩).

(٢١٤) أحمد فتحى سرور: إستراتيجية تطوير التعليم فى مصر، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨٧، ص٨٨.

(٢١٥) وزارة التربية والتعليم: دراسات فى تطوير التعليم، مطابع الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة، ١٩٨٧، ص٢٤.

(٢١٦) جمهورية مصر العربية: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، المادة (٩).

(٢١٧) محسن خضر: تكافؤ الفرص فى السياسة التعليمية فى التعليم ما قبل الجامعى فى مصر خلال التسعينيات، التربية والتنمية، السنة الخامسة، العدد (١٢)، نوفمبر ١٩٩٧، ص١٩٦.

(٢١٨) يوجش أتال: التعليم فى بيئة متغيرة، وظائف اجتماعية جديدة، ترجمة محمد كمال لطفى، مستقبليات، العدد (١١٧)، المجلد الحادى والثلاثون، العدد (١)، مارس ٢٠٠١، ص ص٢٠ -٢١.

(٢١٩) وزارة التربية والتعليم: دراسات فى تطوير التعليم، مرجع سابق، ص٢٤.

(٢٢٠) حامد عمار، وصفاء أحمد: المرشد الأمين لتعليم البنات والبنين فى القرن الحادى والعشرين، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢٢١) وزارة التربية والتعليم: دراسات فى تطوير التعليم، مرجع سابق، ص٢٣.